

شيرزاد شيخاني: لماذا يرفض حزب البارزاني تعديل قانون الانتخابات؟

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 27

الاحد

2022/04/10

No. : 7642

سقط الطاغية.. فهل سقط النظام؟



عقلياته تجدد نفسها

وممارسات التفرد شائعة ومهددة

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

- الاستاذ إبراهيم أحمد أحد رموز السياسة والنضال في القرن المنصرم
- انطلاق فعاليات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في حلبجة
- قوباد طالباني: اقليم كردستان أمام فرصة تاريخية وتحديات
- التزوير عبر تصويت الموتى في انتخابات الاقليم صار فلكلورا
- شيرزاد شيخاني: لماذا يرفض حزب البارزاني تعديل قانون الانتخابات ؟
- عطا كريم: أغلبية مبنية على التزوير
- ذكرى السقوط.. قوى سياسية تسعى لفرض إرادتها على الآخرين
- رئيس الجمهورية: الحاجة ملحة لتلبية مطلب العراقيين بحكم رشيد
- الكاظمي : التاسع من نيسان مناسبة للتذكير باعتماد الاصلاح والعدل
- إصرار بارزاني على الاستفراد بحصة الكرد في بغداد يترد عليه بكردستان
- محاولات «الإطار» و«الاتحاد» لإقناع الصدر بحكومة شراكة

حقائق ومواقف تاريخية

- مام جلال: لقد توقعنا ذلك.. اسقاط النظام سهل لكن حكم العراق مهمة صعبة
- رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش الى الشعب العراقي في 9 / 4 / 2003
- د. عادل عبدالمهدي: سقط الطاغية.. فهل سقط النظام؟
- من النكته للإعدام.. "رعب فعلي" وثقه صدام حسين في العراق
- حسين علي الحمداني: هل إستحق نظام صدام السقوط؟

المرصد التركي و الملف الكردي

- أماني سنوار: منطلقات الاندفاع التركية نحو إسرائيل: ملف الطاقة يتصدر القائمة
- د. محمد نور الدين: تونس تحيي النزعة "الإخوانية": إردوغان يكسر براغماتيته

المرصد السوري و الملف الكردي

- فدائيون استشهدوا إثر كمائن غادرة للحزب الديمقراطي الكردستاني
- حسام زيدان: التصعيد التركي الامريكى شمال سوريا.. تثبيت نقاط أم ابتزاز تركي؟

رؤى و قضايا عالمية

- نهاية خارطة الشرق الأوسط القديم
- مهى يحيى: الشرق الأوسط على المحك مجددا



الاستاذ إبراهيم أحمد أدم رموز السياسة والنضال في القرن المنصرم

بمناسبة ذكرى رحيل المناضل والسياسي والاديب ابراهيم احمد، اصدر بافل جلال طالباني بيانا، قال فيه: إن النضال السياسي شهد تطورا وتجندا حينما كان الاستاذ ابراهيم احمد سكرتيرا للحزب الديمقراطي الكردستاني. وفيما يأتي نص البيان:

يمر اليوم، ٢٢ عاما على رحيل أستاذ السياسة والكردياتي والثقافة والصحافة، الاستاذ ابراهيم احمد. لقد كان الاستاذ ابراهيم أحمد واحدا من رموز السياسة، قائدا للنضال والكفاح في القرن المنصرم، وبفكره القومي سخر حياته للنضال ضد الظلم والاضطهاد، وظهر جليا ذلك ليس في عمله السياسي فقط وإنما نتاجاته الادبية والصحافية أيضا.

إن وحدة صف وخطاب الكرد امام المحتلين وتبني خطاب قومي ووطني بين القوى السياسية كان الهم الأكبر للاستاذ ابراهيم احمد. وكان يؤمن دوما، بان انتصار الكرد يتطلب الوحدة وتوحيد البيت الكردي، ومن اجل ذلك بذل جهودا كبيرة والتاريخ يشهد على إخلاص الاستاذ ابراهيم احمد لرفعة شعب كردستان.

ان الاستاذ ابراهيم احمد وحينما كان سكرتيرا للحزب الديمقراطي الكردستاني، شهد النضال السياسي تطورا وتجندا، ووضع اساسا جديدا للنضال والعمل السياسي. وانعكس ذلك بوضوح على النضال السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وآلية عمله. ان الذين لا ينسون التاريخ ويقرواونه كما هو، يعرفون هذه الحقيقة جيدا.

لن ننسى نضال وكفاح الاستاذ ابراهيم احمد، وبالاستفادة من ارثه السياسي والثقافي الذي تركه لنا نواصل السير في النضال وننظر بأمل صوب المستقبل. وهذه مسؤوليتنا وواجبنا تجاه أمتنا، ووفاء للاستاذ ابراهيم أحمد.

رؤيته حافز لتجاوز كردستان للأزمات والمخاطر

كما استذكر قوباد طالباني، رحيل المناضل والمفكر والاديب الاستاذ ابراهيم احمد، أملا ان تكون هذه الذكرى حافزا لتجاوز اقليم كردستان الازمات والمخاطر.

وقال طالباني في بيان، انه «وبعد مرور ٢٢ عاما على رحيل استاذي، الاستاذ ابراهيم احمد، ستبقى دائما كلماته ونصائحه ترن كالجرس في إذني».

واضاف: أمل أن يصبح الفكر الوطني للاستاذ ابراهيم احمد والمخلصين الآخرين للوطن، حافزا لتجاوز كردستان للأزمات والمخاطر، مؤكدا، أن ذكرى الاستاذ ابراهيم احمد ستبقى دوما خالدة، رحمك الله يا جدي.

المصباح الذي أنار طريق النضال والتضحية

بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لرحيل المناضل والاديب الاستاذ ابراهيم أحمد، أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بياناً، أكد خلاله أن الاستاذ ابراهيم أحمد كان مدافعاً عن حقوقنا القومية.

وقال المكتب السياسي في بيانه: في مسيرة حركة التحرر الكردية كان الاستاذ ابراهيم احمد المصباح الذي انار لنا طريق النضال والتضحية، وهذا الرجل العظيم رسخ روح المقاومة والوطنية في أشعاره وقصصه وكان صاحب فكر عظيم ومرشدا كبيرا للمناضلين.

واضاف المكتب السياسي في بيانه: ان الاستاذ ابراهيم احمد رفع شعار «كلا» مع عدد من رفاقه في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك ضد محاولات تصغير دور الحزب والنضال لمصلحة بعض الاشخاص، ومنذ ذلك الحين دخل النضال السياسي مرحلة جديدة واصبح زمام النضال بيد المثقفين.

وتابع المكتب السياسي: ان الاستاذ ابراهيم احمد كان دوما مدرسة للنضال، لذا سيبقى دوره وموقعه في المجالات السياسية والثقافية والادبية والقومية والوطنية حياً في ضمائرنا الى الابد.

طبع جميع نتاجات المناضل الأستاذ إبراهيم أحمد

بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لرحيل المناضل والاديب والاستاذ ابراهيم احمد، شاركت السيدة شاناز ابراهيم احمد وعدد من اعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني بحملة تشجير في حدائق هواري شار بمدينة السليمانية.

وبهذا الصدد قالت السيدة شاناز ابراهيم احمد، ان مراسيم خاصة بالذكرى الـ ٢٢ لرحيل المناضل الاستاذ ابراهيم احمد ستقام في شهر آيار المقبل، موضحة، ان تأجيل المراسيم جاء بسبب تصادف المناسبة مع شهر رمضان المبارك.

واضافت: ان حملة التشجير التي انطلقت تأتي ضمن حملة انطلقت عام ٢٠١٦، لافتة الى ان الشجيرات وحينما تكبر ستكتب عليها اسماء شهداء الحرب ضد الارهاب.

وأكدت المضي على نهج وفكر الاستاذ ابراهيم احمد، مشيرة الى طباعة جميع نتاجات الاستاذ ابراهيم احمد في ١٥ مجلدا وستقام مراسيم خاصة بتعريفها لاحقا.

وفي الذكرى الـ ٢٢ لرحيل المناضل والاديب والمفكر ابراهيم احمد، زارت السيدة شاناز ابراهيم احمد ضريح الراحل، مجددة العهد بالمضي على نهجه لخدمة الكرد وكردستان وتحقيق الاهداف التي ناضل من اجلها الاستاذ ابراهيم احمد.



انطلاق فعاليات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في حلبجة

أمل جماهير شعب كردستان في تعزيز التجربة الديمقراطية

انطلقت في محافظة حلبجة، يوم السبت، فعاليات المؤتمر التحضيري لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني بحضور جماهيري غفير من كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني. وقال آسوس علي مسؤول مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني خلال كلمة افتتح بها اعمال الملتقى: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني خطوة كبيرة ومهمة باتجاه تطور وازدهار الاتحاد الوطني الكردستاني وهو من اجل الاطلاع على آراء كوادر واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني. و اشار الى ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني يساهم في تعزيز دور الشباب ومشاركتهم في صنع القرار، وفقيد الامة الرئيس مام جلال أكد دائما بانه مازالت هناك الكثير من الاهداف التي يجب ان يستمر النضال من اجلها.

وقال: هذا الملتقى يساهم في الاطلاع على آراء الكوادر وابناء شعب كردستان حول سياسات ومواقف الاتحاد الوطني الكردستاني، لكي نتمكن من الاستمرار بالنضال بشكل يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة، و اشار الى ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني يسعى الى تعزيز التعاون والعمل المشترك، وهو مهرجان للديمقراطية يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني عن طريقه الى الاطلاع على آراء جميع شرائح

المجتمع في اقليم كردستان.

وقال مسؤول مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني: ان هذا الملتقى هو عودة للقيم واهتمام بالعمل الحزبي وخاصة ان هدف اللقاء هو الاستماع الى رأي النخبة من كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني لمراجعة رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني لجميع مناحي الحياة والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واذاف: ان برنامج ورؤية الاتحاد الوطني الكردستاني هي أمل لجماهير شعب كردستان في تعزيز التعايش والوئام والتجربة الديمقراطية في اقليم كردستان، حيث ان الاتحاد الوطني الكردستاني قدم تضحيات كبيرة في سبيل تحرير شعب كردستان.

«ملتقى الاتحاد الوطني زود شرايين الحزب بدماء جديدة»

من جهته، قرا عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الاعلام للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، كلمة ملتقى الاتحاد الوطني قائلاً ان ملتقى الاتحاد زود شرايين الاتحاد بدماء جديدة. وقال ستران عبدالله ان الاتحاد الوطني ليس بغريب عن هذه المنطقة، فهي اول من اجابت عن التساؤل "الاتحاد الوطني لماذا" بالدم والدموع، ولبت نداء مام جلال ومؤسسي الثورة الجديدة. واذاف: نرجو الا يحتاج المستقبل دماء ودموعا، لان من حق شعبنا واتحادنا تحقيق اهدافهم بعرق جبينهم ونضالهم الحزبي والسياسي، مشيراً بالقول: صحيح اننا نجدد الملتقى من هنا، الا ان الاتحاد الوطني والملتقى ليسا بغربيين عن حلبجة وشهرزور وهورامان، فالمنطقة مركز عامر للنضال الكردي والحضارة، كما انها كانت اول من اثار التساؤل: الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا؟. وتابع ان مناضلي شهرزور وحلبجة وبينجوين وصولا الى هورامان اجابوا عن السؤال: الاتحاد الوطني لماذا، بالدماء والدموع، بالمفارز المسلحة ونقل الرسائل وحقائب الظهر، ولبوا نداء مام جلال ومؤسسي الثورة الجديدة، ومنتظر ان نجيب معا اليوم على ملتقى الاتحاد الوطني. واثار الى ان هذه المنطقة ترد اليوم في ملتقى الاتحاد الوطني على هوية النضال الحزبي الجديد للاتحاد الوطني، والذي يؤكد عليه السيد بافل جلال طالباني بالقول: ان الملتقى يهدف لحياء العمل والنضال الحزبيين. ولفت عضو المكتب السياسي ستران عبدالله الى ان الملتقى زود فيما مضى شرايين الاتحاد بدماء جديدة، معتبرا ان الانتقادات والرفض والرد والقبول جزء من ملتقى الاتحاد الوطني، وان نجاحه يمثل رغبة لتنفيذ مهام أسمى منتظرة، وهو نافذة للقاء كوادر الاتحاد الوطني.



قوباد طالباني:

اقليم كردستان أمام فرصة تاريخية وتحديات

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، على هامش مشاركته بمنتدى ديلفي الاقتصادي في اليونان، يوم السبت، مع وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، لبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية. بحث الجانبان خلال اللقاء ملف الطاقة وموقع اقليم كردستان في قطاعي النفط والغاز، وفي هذا الشأن، اشار وزير الخارجية اليوناني الى ان كردستان امام فرصة تاريخية لتصدير النفط والغاز الى اوروبا. وفي هذا الاطار، قال قوباد طالباني: صحيح ان اقليم كردستان امامه فرصة تاريخية لتصدير النفط والغاز الى اوروبا، بيد ان حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لديهما خلافات حول الملف، لذا يجب اولاً حل المشاكل القانونية بين حكومتي الاقليم والاتحادية لكي يستطيع اقليم كردستان التعامل مع هذا الملف والثروات الطبيعية دون مشاكل. وفي محور آخر من الاجتماع، تم بحث تشجيع الشركات والاستثمار اليوناني في اقليم كردستان، حيث اكد قوباد طالباني، ان حكومة اقليم كردستان على استعداد لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين اليونانيين الراغبين بالعمل في قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة، والاستثمار. اتفقت رؤى الجانبين، على بدء الرحلات الجوية المباشرة بين اقليم كردستان واليونان، اذ تعهد وزير الخارجية اليوناني بعقد اجتماع مع شركات طيران بلاده بأقرب وقت.

مسألة تشكيل الحكومة الجديدة في العراق كانت محورا آخرًا للاجتماع، الجانبان اتفقا حول ضرورة التفاهم المشترك بين الاطراف العراقية، وان استمرار الخلافات لا يعيق تشكيل الحكومة فقط وانما يعرض استقرار العراق الى الخطر. هذا وحضر الاجتماع، كل من اوميد صباح رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء في اقليم كردستان وامل جلال رئيسة هيئة السياحة في اقليم كردستان ودابان شدلة نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية لحكومة اقليم كردستان.

«قلقون ازاء اوضاع اللاجئين الكرد في اليونان والاتحاد الاوروبي»

كما التقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء السبت، كلا على حدة، نوتيس ميتراكي وزير الهجرة واللجوء اليوناني، وفابريس ليكييري رئيس الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، وبحث خلال الاجتماعين اوضاع اللاجئين الكرد.

وفي اللقاءين، اعرب قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان عن قلقه ازاء اوضاع اللاجئين الكرد في حود اليونان والاتحاد الاوروبي، داعيا الى التعامل بشكل انساني مع اللاجئين.

وأكد قوباد طالباني انه ولحل مشكلة اللاجئين، من الافضل ان تقوم دول الاتحاد الاوروبي بتشجيع الشركات والمستثمرين للاستثمار في اقليم كردستان وايجاد فرص عمل اكثر للشباب، بدلا من تخصيص ميزانية كبيرة لتعزيز حدودها، مبينا انه عن طريق الاستثمار والعمل الاقتصادي المشترك، وعدا حل مشكلة اللجوء الى اوروبا، فإنه يصب في مصلحة الدول الاوروبية من الناحية الاقتصادية.

وخلال الاجتماع اتفقت رؤى الجانبين حول العمل المشترك في المستقبل للتصدي لشبكات التهريب والذين اصبحوا عاملا لسلب ونهب المهاجرين بل وقتلهم.

وفي الاطار ذاته، طالب قوباد طالباني المسؤولين في اليونان والاتحاد الاوروبي، باجراء تسهيلات اكثر في منح سمات الدخول (الفيزا) لمواطني اقليم كردستان وتسهيل العملية الرسمية لسفر المواطنين لمنع التوجه الى اساليب التهريب للهجرة.

هذا وحضر الاجتماعين كل من اوميد صباح رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء في اقليم كردستان وامل جلال رئيسة هيئة السياحة في اقليم كردستان ودابان شدلة نائب مسؤول دائرة العلاقات الخارجية لحكومة اقليم كردستان.

«بوسع كردستان ان تكون سلة غذاء للعراق والمنطقة»

الى ذلك، جدد نائب رئيس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني، السبت، تأكيده ان بوسع كردستان ان تصير سلة غذاء العراق والمنطقة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده طالباني، مع وزير الزراعة اليوناني جورج غيورغارتاس، على هامش مشاركته في منتدى ديلفي الاقتصادي الدولي المنعقد حاليا في اليونان، فيما تباحثا حول خطط عديدة للعمل المشترك في مجال الزراعة. واتفق الجانبان خلال اللقاء على ان كردستان بلد زراعي، وبالامكان تسريع خطوات تطوير قطاع الزراعة في الاقليم عبر الاستثمار والعمل المشترك.

واشار طالباني الى ان لدى حكومة الاقليم خططا لتطوير قطاع الزراعة ورؤى الحكومة في هذا المجال تتلخص في أن كردستان بإمكانها ان تصير سلة غذاء العراق والمنطقة. ونرحب في هذا الصدد بالعمل المشترك بين اليونان واقليم

كردستان وستقدم كل التسهيل للاستثمار اليوناني في اقليم كردستان.
وقرر وزير الزراعة اليوناني خلال اللقاء تكليف فريق من وزارته للعمل مع وزارة زراعة الاقليم، لتحضير خطط العمل المشترك بين الجانبين.

بحث الاوضاع الراهنة مع توني بلير

واجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، مع توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق وخلال اللقاء، بحث الجانبان الاوضاع الراهنة في العراق واطليم كردستان.
وقال قوباد طالباني خلال تغريدة على تويتر: استفدت كثيرا من هذا اللقاء واستمعت الى آراء ومقترحات توني بلير وذكرياته مع فقيد الامة الرئيس مام جلال.
واضاف: ان توني بلير ومع انه صاحب تجربة سياسية غنية، لديه آراء ورؤى خاصة بالمعادلات السياسية في الشرق الاوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام.

مباحثات مع وزير السياحة اليوناني لتطوير القطاع السياحي في كردستان

وضمن زيارته الى اليونان للمشاركة في منتدى ديلفي الاقتصادي، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، يوم الجمعة، مع وزير السياحة اليوناني فاسيليس كيكيلياس.
وخلال الاجتماع، بحث الجانبان آلية تأسيس ارضية سياحية والعمل المشترك لتطوير القطاع السياحي في اقليم كردستان.
من جانبه، تحدث وزير السياحة اليوناني بالتفصيل عن تجربة بلاده في تدشين ارضية سياحية، مستهل عام ١٩٦٠، معربا عن استعداد بلاده التام للتعاون مع اقليم كردستان، في وضع استراتيجية تطوير القطاع السياحي.
الجانبان بحثا ايضا، تسيير رحلات جوية مباشرة بين اقليم كردستان واليونان.
يشار الى ان الاجتماع، حضره الدكتور اوميد صباح رئيس ديوان مجلس الوزراء وامل جلال رئيس هيئة السياحة في اقليم كردستان.

اقليم كردستان يقدم التسهيلات للمستثمرين اليونانيين

والتقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الخميس، ديمتريس آفاموبولوس الشخصية السياسية المعروفة في اليونان والاتحاد الاوروبي، وزير الخارجية والدفاع اليوناني ومحافظ أثينا السابق.
وجرى خلال اللقاء، بحث كيفية تطوير العلاقات بين اقليم كردستان واليونان، والتأكيد على ايلاء اهمية اكثر بالمجال الدبلوماسي بين الجانبين، وخاصة الحديث عن عدد من الافكار الخاصة بنقل التجربة اليونانية في مجال قطاع الاقتصاد.

في جانب آخر من اللقاء، تحدث قوباد طالباني حول ضرورة تشجيع المستثمرين والشركات اليونانية ودول الاتحاد الاوروبي للاستثمار في اقليم كردستان، قائلا: ان حكومة اقليم كردستان تجري التسهيلات للشركات والمستثمرين للاستثمار في اقليم كردستان في قطاعات الصناعة، الزراعة، والسياحة.

«اجتثاث الارهاب يتطلب استراتيجية دولية»

والتقى قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان الخميس، مستشار الامن الوطني اليوناني سانوس دوكوس. وخلال اللقاء، بحث الجانبان مشكلة الارهاب والجماعات المتشددة وآلية اجتثاث تلك المجموعات، واتفقت الرؤى، على ان تردي الوضع الاقتصادي وضعف نظام الحكم يشكل ارضية لتنامي الارهاب، واجتثاث جذوره يتطلب ليس فقط الجانب الامني وانما المواجهة الاقتصادية والسياسية واستراتيجية دولية. وفي جانب آخر من اللقاء، تم بحث مشكلة الغذاء والتي تعمقت بتأثير الحرب الروسية الاوكرانية خلال الفترة المنصرمة.

وبهذا الصدد، تحدث قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، عن اهمية الاهتمام وبشكل اكثر بالقطاع الزراعي، قائلاً: ان اقليم كردستان منطقة زراعية، وبامكانه ان يصبح سلة غذائية للمنطقة، ومن هذا المنطلق نرحب بالمستثمرين الاجانب للاستثمار في القطاع الزراعي. كما جرى بحث تعزيز العلاقات بين اقليم كردستان واليونان، اذ اكد الجانبان على تطوير العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص.

ويلتقي جنكيز جاندار الصديق العتيد للکرد

والتقى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الخميس، على هامش منتدى ديلفي الاقتصادي المقام في اليونان، جنكيز جاندار الصديق العتيد والوفى للکرد. وذكر قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان في تدوينة على منصة التواصل الاجتماعي فيس بوك، انه على هامش منتدى ديلفي الاقتصادي، التقى جنكيز جاندار الصديق العتيد والوفى للکرد، معرباً عن سروره بهذا اللقاء، مبيناً ان جاندار تحدث كما عهدناه بشكل حريص على اوضاع كردستان وقضية الكرد، واستذكر عدداً من الذكريات له مع فقيد الأمة الرئيس مام جلال والذي كان يبحث عن اصغر الفرص لمعالجة المشاكل. واذاف طالباني: أمل العمر المديد والصحة الجيدة لهذا الصديق العتيد والوفى للکرد.

المشكلة في قلة ايرادات الاقليم ولعلاقة للسليمانية بالامر

قال قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم بخصوص تأخر توزيع الرواتب في السليمانية ان المشكلة لم تتسبب بها السليمانية، بل المشكلة في قلة ايرادات اقليم كردستان، ولعلاقة للسليمانية بالامر. واعلن نائب رئيس الحكومة خلال تصريح صحفي، «ان اقليم كردستان تواجه مشكلة قلة الايرادات، وما يروج في وسائل الاعلام بعيد عن الواقع، فالمشكلة لاعلاقة لها بالسليمانية، ان المشكلة في قلة ايرادات كردستان، ومن هنا ادعو الى ترك السليمانية وشأنها، ان المشكلة اثرت في كل اقليم كردستان».



التزوير عبر تصويت الموتى في انتخابات الاقليم صار فلكلورا

اعتبر عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، ان احتواء سجل ناخبي اقليم كردستان على اسماء الموتى وتصويتهم في الانتخابات صار فلكلورا شعبيا متداولاً.

وقال عبدالله، ان «اجراء الانتخابات واعادة ثقة المواطنين بالمشاركة فيها يحتاج الى تغيير قانون الانتخابات وتنظيف سجل الناخبين وشطب اسماء المتوفين منه».

واضاف ان «اتفاق الاتحاد الوطني والتغيير مع الديمقراطي اساسه تمرير المسائل التي لها بعد وطني ومصيري وفق التوافق»، مبيناً ان «الاتحاد الوطني والتغيير كطرفين رئيسيين اتفقا مع الديمقراطي الكردستاني على ذلك، فلماذا لا بد من الالتزام به».

واوضح عبدالله انه «لا يمكن اجراء انتخابات شفافة ونزيهة مع سجل الناخبين الحالي ونظام الدائرة الواحدة في الاقليم وانتهاء صلاحية المفوضية، انتخابات تكون عند حسن ظن المواطنين»، مشيراً الى اننا «نود تقدم العملية الديمقراطية الى الامام وحدوث تغيير في التوازن السياسي، نريده تغييراً عبر الانتخابات وليس بمنطق القوة».

ويرى ستران عبدالله ضرورة ايجاد مخرج قانوني وديمقراطي لإحداث تغيير سياسي وديمقراطي، اذ يقول ان «تصويت الموتى في انتخابات الاقليم صار فلكلورا، فالمواطنون يقولون ان الموتى يصوتون ايضاً، او تراهم يستخدمون مصطلحات منها ان الديمقراطي يفوز بالانتخابات حتى لو كان منافسه الصين الشعبية، او ان قدر الجميع مثل الموت في نهاية المطاف سينظمون الى الديمقراطي».

ولفت عبدالله الى ان «ما تقدم ذكره صار جزءاً من الفلكلور السياسي ولم يأت من فراغ، فحتى اعضاء وكوادر الديمقراطي يرددون ذلك من باب الفكاهة، لهذا لا بد من حل كل ذلك والحل يكمن في اتخاذ اجراءات تضمن انتخابات نزيهة وشفافة».

✳️ المرصد-المسرى



شيرزاد شيخاني:

لماذا يرفض حزب البارزاني تعديل قانون الانتخابات ؟

البيشمركة والزيرفاني والألوية الخاصة التابعة له .
 وحين إنتبهت الأحزاب الكردستانية الأخرى الى
 هذه الألاعيب السمجة وحاولت إنهاؤها من خلال الدعوة
 لإجراء تعديل على قانون الإنتخابات الحالي وتغيير
 الدائرة الانتخابية الواحدة الى أربع دوائر إنتخابية بواقع
 دائرة لكل محافظة ، أقام هذا الحزب الدنيا ولم يقعدھا
 لحد الآن رافضا هذا الطلب !. وهذا إن دل على شيء
 فإنه يدل بلاشك الى تخوفه من تغيير نتائج الإنتخابات
 القادمة لغير صالحه حيث أن هذا التعديل سوف يغلق
 عليه أبواب التزوير كما يشاء .
 فالمعلوم أنه في الإنتخابات البرلمانية السابقة كان
 هذا الحزب يلجأ الى دفع أنصاره في محافظة دهوك
 وهي معقله الحزبي للتصويت لمن يريد فوزه في
 محافظة السليمانية أو أربيل أو حلبجة ، فكانت أغلبية

دأب الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود
 البارزاني منذ أول إنتخابات برلمانية جرت عام ١٩٩٢
 على اللجوء الى التزوير والتلاعب بأصوات الناخبين .
 فهذا الحزب مهوس بالسلطة الى حد المرض
 ولايستطيع الإستغناء عنها تحت أي ظرف كان ، حتى لو
 أضطر الى إستخدام قوات الأنظمة الدكتاتورية المعادية
 للشعب الكردي .
 وفي كل جولة إنتخابية يبتكر هذا الحزب طريقة
 جديدة للتزوير والتلاعب ، فتارة يلجأ الى حشو صناديق
 الإقتراع بعشرات الآلاف من الأصوات المزورة وخصوصا
 في المناطق النائية الواقعة تحت سيطرته ، وتارة يلجأ
 الى إستخدام الأوراق الإنتخابية للناخبين المتوفيين ،
 وتارة يستخدم كوتا الأحزاب التركمانية والمسيحية عن
 طريق إيصال مرشحهم الى البرلمان بتصويت من قوات

لايستطيع الإستغناء عن السلطة حتى لو أضر الى إستقدام قوات الأنظمة المعادية للشعب الكردي

لأن ذلك من شأنه أن يقضي على مستقبله بالحكم ، كما لا أظنه سيرضى بتخفيض أو توزيع مقاعد الكوتا التركمانية والمسيحية على المحافظات الأخرى مما سيترتب عن هذا الموقف المتعنت تأجيل الإنتخابات البرلمانية في كردستان الى أجل غير مسمى ، اللهم إلا إذا لجأ هذا الحزب الى الخيار الأكثر جنونا وهو إجراء الإنتخابات فقط في محافظتي أربيل ودهوك في تحد واضح لجميع القوى الكردستانية الأخرى ، وهذا أمر لايمكن إستبعاده تماما ، فحزب البارزاني الذي طرد رئيس البرلمان السابق ومنعه من دخول مبنى البرلمان وصرف وزراء حركة التغيير من الحكومة ، لا أعتقد بأنه سوف يتردد لحظة عن إغلاق باب البرلمان وطرد رئيسها وكذلك وزراء الاتحاد الوطني والأحزاب الأخرى . ولكن السؤال هو :

هل سيتمتع أي برلمان أو حكومة منبثقة عن إنتخابات أحادية الجانب بالشرعية القانونية والدولية ؟.

دعونا لانستبق الأحداث ولننتظر قليلا ، مع الأخذ بالحسبان أن كل ما سيفعله حزب البارزاني بهذا الصدد سوف لن تكون مفاجأة لنا ، فملف هذا الحزب مثقل بمفاجئات غير متوقعة وغير سارة لشعب كردستان .

عمليات التزوير في جميع الإنتخابات السابقة تجري بمحافظة دهوك ، وتحديدًا في المناطق النائية البعيدة عن أعين المراقبين للإنتخابات ، حيث يقوم أنصاره هناك بملء صناديق الإقتراع بأصوات مزورة لصالح مرشحي الحزب في المناطق الأخرى .

وكذلك فيما يتعلق بمرشحي الأحزاب التركمانية والمسيحية الموالية له ، حيث يصوت الناخبون وتحديدًا من القوات الأمنية والعسكرية التابعة لهذا الحزب في مناطق مثل قضاء سوران وحاج عمران وغيرها وبالأخص قوات الزيرفاني لصالح إنجاز مرشحي هذه الأحزاب الموالية ، وبذلك يضمن هذا الحزب في كل دورة إنتخابية أكثر من عشرة مقاعد برلمانية تحت مسمى كوتا الإقلييات تضاف الى مقاعده الأخرى ، وبالتالي يخرج هذا الحزب في كل دورة إنتخابية بأغلبية برلمانية مزيفة على حساب الأحزاب الكردستانية الأخرى ، فيضمن بذلك أن يتولى السلطة الى أبد الأبدين .

إن السجال الدائر حاليا حول الإنتخابات البرلمانية المقبلة يشي بقدم كارثة جديدة على شعب كردستان . فحزب البارزاني وكما يبدو من تصريحات قادته لن يتراجع عن موقفه برفض تعديل قانون الانتخابات ،



عطا كريم:

أغلبية مبنية على التزوير

بأسماء المتوفين والنازحين واللاجئين بغية زيادة عدد مقاعدها!

إن الاغلبية البرلمانية التي يفتخر بها الديمقراطي الكردستاني والتي حصل عليها في الدورة الخامسة للبرلمان بحصوله على (٤٥) مقعداً مبنية على التزوير وسجل ناخبين غير منقح وغير مشطوب منه اسماء المتوفين والاسماء المكررة واستخدام النازحين واللاجئين، وفي الحقيقية ان هذا الحزب يدرك اكثر من غيره حقيقة حجمه الزائف.

للحزب هذا اغليبيته بمقاعد مزورة، الا ان هذه المفخرة تنقلب على ارض الواقع حين تحتسب الاصوات، لانه حصد في انتخابات الدورة الخامسة ٢٠١٨ (٤٥) مقعداً بـ (٦٨٨٠٧٠) صوتاً من مجموع مليون و ٨٤٥ و ٩٧٩ صوتاً!، في حين يقترب عدد سكان الاقليم من ٦ ملايين نسمة! هذا بالاضافة الى ان هذه الاصوات جاءت عبر

يعد برلمان كردستان مبعث أمل شعب جنوبي كردستان، لكونه اول مؤسسة منتخبة للكرد في كردستان، ١٩٩٢/٥/١٩، حائزاً على اصوات وثقة الشعب بعد انتفاضة آذار ١٩٩١، ولكن مع الاسف تم انتهاك هيئته في الـ ٣١- آب- ١٩٩٦ على يد الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر استخدام النظام البعثي الصدامي.

وبالإمكان من خلال هذا الحدث، معرفة نوايا هذه الجهة السياسية إزاء هيبة البرلمان والديمقراطية والقوانين ورأي الشعب، ولهذا تراها لا تتورع في اتخاذ اي خطوة غير قانونية، بل جربتها، كي تتبنى في البرلمان ايضاً التفرد وفرض الذات، اذ سبق لها أن كسرت هيبة السلطة التشريعية من خلال تعطيل البرلمان وغلق أبوابه اثناء رئاسة الدكتور يوسف محمد لها في ٢٠١٥/١٠/١٢، أما فرض الذات فهو بادٍ للعيان وتتمثل في عمليات التزوير غير المحدودة والعمل بسجل ناخبين غير منقح ومليء

الاجلبية البرلمانية التي يفتخر بها الديمقراطي الكردستاني مبنية على التزوير

الشك والريبة تتجه نحو مناطق نفوذ الديمقراطي الكردستاني كمتلاعب بالسجل النجس. أحدث الاحصاءات التي كشفت عنها مديرية الاحصاء تفيد بان سكان اقليم كردستان 5 ملايين و614 الفا و70 شخصا، بينما وصل عدد ناخبي اقليم كردستان في عام 2017 بحسب آخر الاحصاءات الى 3 ملايين و250 الف ناخب، بحيث يشكك في هذا الرقم الكثير من كتل البرلمان والمنظمات والاحزاب وكذلك المفوضية نفسها! إن الحزب الديمقراطي الكردستاني يخوض معركة البقاء داخل السجل الممتلئ زورا وداخل لعبة قانون الانتخابات والمفوضية، والا فهو مستعد لرفع واستخدام بطاقة التخريب، ولهذا تراه غير مستعد للاستسلام والاقتناع بانتخابات شفافة ونزيهة تعالج الخلل وتعطل الاعوجاج وتحمي البيئة الديمقراطية والسياسية في الاقليم، وعلى الاتحاد الوطني والقوى الاخرى وضع حد لفرض الارادة وتعديل مسار النضال البرلماني، مثلما هنالك حاجة ملحة لتشكيل جبهة لتحقيق هذا الغرض.

سجل انتخابات غير منقح محتو على اسماء مكررة واسماء النازحين والموتى، فهذه النسبة من الاصوات كانت لتهبط الى اكثر من النصف لو جرت الانتخابات بشفافية ونزاهة، ولهذا ترى الحزب الديمقراطي ينزعج ويمتعض لو تطرقت اية جهة سياسية الى تنقيح سجل الناخبين وتنظيفها ويقف بالصد من ذلك! والجميع يعلم وضع مفوضية انتخابات واستفتاء اقليم كردستان القانوني! وبالرغم مما تقدم، فان الوقت يسير نحو انتخابات الدورة السادسة، وسجل الناخبين الاسود ومحل الشك، لم يعالج، نظرا لطرح هذا الامر على المفوضية مرات عدة، والامر يتلخص في احتواء السجل على ارقام مختلفة بين (500-600-900) الف صوت محل الشك موزع على اصوات (الموتى والنازحين والتكرار والتشابه والشيوخ واصحاب الاعمار غير القانونية) لم تشطب ولم تعالج بعد، لذا فان هذه الارقام الكبيرة تشغل مساحة كبيرة لتغيير التوازن وميدانه وهي لعبة غير قانونية، اذ انه سبق لهذا الميدان ان كبر كيانا صغيرا وغير من ثقل مقاعده، الى ان وصل الى 35-45 مقعدا! وعيون

ذكرى السقوط.. قوى سياسية تسعى لفرض إرادتها على الآخرين



قال عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني سعدي احمد بيبره، إن ثمة العديد من القوى السياسية العراقية التي تسعى لفرض إرادتها على الآخرين.

وقال سعدي احمد بيبره في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة عشرة لسقوط النظام الديكتاتوري البائد، ان «أية حكومة تملك حساسية الاوجاع ومآسي الشعب العراقي إبان النظام الديكتاتوري يجب ان تكون مناقضة لكل خصائص تلك الديكتاتورية التي كان يمثلها صدام حسين، اي ان تكون حكومة تشاركية تضم كافة الاطراف التي تمثل تطلعات المجتمعات العراقية، تحمل برنامجا تنمويا واضحا وتستطيع ان تحمي العراق من التدخلات الخارجية وإملاءاتها ومن تدخل العراق في شؤون الآخرين، وأن تتعامل مع المشكلة المريعة التي تركها النظام الصدامي للعراقيين وعلى رأسها علاقات وحساسيات القوى القومية والطائفية العراقية ببعضها البعض. وازاف بيبره: لكن مع الاسف يمكن تحقيق القليل من ذلك في ظل اية حكومة منتظرة، مشيرا الى انه من الواضح ان ثمة العديد من القوى السياسية العراقية التي تسعى لفرض إرادتها على الآخرين، وليس من اجماع وطني واضح حول اي برنامج وطني للإصلاح يشارك فيه جميع المؤمنين في ذلك، وهناك غياب للاستلثة الجوهرية في العراق، مثل آليات القضاء على التطرف جذريا وحل مسألة المناطق المتنازع عليها وباقي القضايا العالقة بين اقليم كردستان والسلطة الاتحادية وآلية خلق التوازن بين السلطات واستقلالها عن بعضها، الى جانب تعزيز الحريات المدنية ودور القانون في المجتمع».

تنظيمات بغداد.. العودة الى طاولة الحوار لحل المشاكل

الى ذلك استذكر مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني، الذكرى الـ ١٩ ليوم التحرير والخلاص من النظام الدكتاتوري، داعيا جميع الاطراف السياسية الى العودة لطاولة الحوار لحل المشاكل. وذكر المركز في بيان، انه يهنئ الشعب العراقي كافة بمناسبة يوم التحرير والخلاص من النظام الديكتاتوري، موضحا، ان يوم تحرير العراق كان ثمرة تضافر الجهود بين جبال كردستان وقصب الاهوار ونضالهم ضد الديكتاتورية، تحرير العراق من الدكتاتورية ثمرة دماء مئات الالاف من الشهداء والانفال و الاسلحة الكيميائية والاعدامات و دماء شهداء انتفاضة آذار والانتفاضة الشعبانية. وازاف: ان الحوار والتفاهم بين الأطراف تمخضت عن سقوط أعتى طاغية في القرن العشرين، تقديرا لارواح الشهداء و عدم ضياع ثمرة نضال عشرات العقود من اجل تغيير النظام وتوفير الحرية و حياة مليئة بالرفاهية وتوفير فرص عمل متساوية و حياة يستحقها الشعب العراقي، داعيا جميع الأطراف السياسية العودة لطاولة الحوار لاجل حل المشاكل وتشكيل حكومة تخدم المواطن وتحافظ على سيادة العراق.



رئيس الجمهورية في يوم سقوط صنم الاستبداد:

الحاجة مُلحة لتلبية مطلب العراقيين بحكم رشيد

في ٩ نيسان نستذكر سقوط نظام الاستبداد الذي ارتكب أبشع الجرائم بحق العراقيين، وبدد ثروات البلد وطاقات أبنائه الفذة في حروب وصراعات عبثية دفع ثمنها شعبنا، ٩ نيسان هو أيضا مناسبة لمراجعة مجمل الأداء السياسي في البلد بعد تجربة عقدين من الزمن. لا يمكن الاستخفاف بالتحويلات الكبرى المُتحققة بعد التغيير في العام ٢٠٠٣، ولكن يجب الإقرار بإخفاقات حصلت وليس من الممكن تبريرها فقط في إرث النظام السابق. إن الحاجة مُلحة اليوم لتلبية مطلب كل العراقيين في حكم رشيد يتجاوز أخطاء وثرغرات التجربة، ومعالجة الخلل البنيوي في منظومة الحكم التي تستوجب إصلاحاً حقيقياً وجذرياً لا يقبل التأجيل، ولن يتحقق ذلك من دون استعادة ثقة الشعب باعتباره مصدر السلطة وشرعيتها عبر إجراءات استثنائية شجاعة تضع مصالح المواطنين فوق كل اعتبار. اليوم وبعد عقدين من التغيير، يمر بلدنا بظرف حساس وسط انسداد سياسي وتأخر استحقاقات دستورية عن مواعيدها المُحددة، وهو أمر غير مقبول بالمرّة بعد مضي أكثر من خمسة أشهر على إجراء انتخابات مُبكرة استجابة لحراك شعبي وإجماع وطني لتكون وسيلة للإصلاح وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتصحيح المسارات الخاطئة وتحسين أوضاع

المواطنين والاستجابة لمطالبهم.

إن استمرار الأزمة السياسية قد يؤدي بالبلد -لا سمح الله- نحو متاهات خطيرة يكون الجميع خاسراً فيها، وعليه فإن أمام جميع القوى السياسية اليوم مسؤولية تاريخية ووطنية وأخلاقية في رص الصف الوطني عبر حوار جاد وفاعل للخروج من الأزمة الراهنة، والشروع بتشكيل حكومة وطنية مُقتدرة فاعلة تحمي مصالح البلد وتُعزز سيادته واستقلاله، وتعمل على تلبية تطلعات العراقيين، وتواجه التحديات الجسام الماثلة أمامنا وخصوصاً الأوضاع الاقتصادية الداخلية وفي ظل الظروف الإقليمية والمُتغيرات الدولية.

إن الأشهر التي أعقبت انتخابات تشرين، تؤكد ما ذهبنا إليه في الحاجة لتعديلات دستورية يجب الشروع فيها خلال الفترة المقبلة عبر وفاق وتفاهم وطني، لبنود أثبتت التجربة مسؤوليتها عن أزمات مُستعصية، كما أن آفة الفساد الخطيرة التي تهدد كيان الدولة تستوجب وقفة حاسمة لمكافحتها، والعمل على ضمان الفرص المتساوية لكل العراقيين في بناء البلد ونهضته، وهذا يستوجب مراجعات وقرارات إصلاحية تُبنى على الصراحة والإرادة الموحدة.

وفي هذا السياق نؤكد مُجدداً الحاجة لعقد سياسي واجتماعي ضامن للسلم الأهلي، يقوم على مراجعة موضوعية لأخطاء الماضي، فالمواطنون في عموم العراق، البصرة والموصل وبغداد والناصرية وصلاح الدين وكردستان، يقرون باستحالة استمرار الوضع الراهن، ويطالبون بسلطات تستجيب لمطالبهم وتطلعاتهم. الرحمة والخلود لجميع شهداء العراق، الباذلين أرواحهم دفاعاً عن الوطن ومقارعة الإرهاب، والمُضحين من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة.

د. برهم صالح
رئيس الجمهورية

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية



رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي :

التاسع من نيسان مناسبة للتذكير باعتماد الاصلاح والعدل

أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، السبت، أن يوم ٩ نيسان مناسبة متجددة للتذكير بضرورة اعتماد الإصلاح والعدل. وقال الكاظمي في تغريدة له على منصة «تويتر»: «نستذكر استشهاد المفكر آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر (قدس) الذي ناضل من أجل العدل، وشكّل فكره منطلقاً للإصلاح. واضاف: «تزامن ذكرى استشهاده مع يوم سقوط الطاغية في ٩ نيسان هو مناسبة متجددة للتذكير بضرورة اعتماد منهج الإصلاح والعدل في صميم النظام السياسي لتحقيق تطورات شعبنا».

ويخاطب القوى السياسية: ندعوكم إلى استكمال الاستحقاقات الدستورية والعمل بروح تظامية

هذا ودعا رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، السبت، القوى السياسية، إلى استكمال الاستحقاقات الدستورية والعمل بروح تظامية. وقال الكاظمي في كلمة خلال حضوره الاحتفال المركزي لحزب الدعوة في الذكرى السنوية ٤٢ لوفاة المرجع محمد باقر الصدر واخته بنت الهدى والتي تتزامن مع الذكرى ١٩ لغزو العراق «نجتمع اليوم في ذكرى شهيدٍ عظيم وشهيدة عظيمة، على يد الظلم والاستبداد، الشهيد السعيد محمد باقر الصدر (قدس)، حمل همّ العراق والعراقيين، كان وسبقه، ملهماً لنا جميعاً، في الموقف الحازم والتمسك بقول الحق والإيمان بالقضايا العادلة».

وفيما يأتي نص الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني وأخواتي.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نجتمع اليوم في ذكرى شهيدٍ عظيم، نجتمع اليوم في ذكرى شهيدة عظيمة مثل بنت الهدى، الذين ظلموا على يد الظلم والاستبداد... الشهيد السعيد محمد باقر الصدر (قدس)، حمل همّ العراق والعراقيين. كان وسيبقى ملهماً لنا جميعاً، في إحقاق الحق وقول كلمة العدل والإنصاف، والتمسك بكل قيم العادلة والإيمان بالقضايا العادلة.

هكذا كان الشهيد الصدر، صاحب القضية الإسلامية، وصاحب القضية العراقية والإنسانية؛ وهكذا كانت مواقف كل شهداء العراق، وهكذا كانت المثل العليا؛ هي التي أتى منها الأبطال ليقدموا أنفسهم من أجل الإنسانية ومن أجل الإسلام ومن أجل العراق. هكذا كان الشهيد السعيد محمد باقر الصدر، وهكذا كان الشهيد، «شهيد المحراب»، السيد محمد باقر الحكيم.

نعم... نتعلم من كل شهداء العراق، أن نتمسك بالحق وبالمواقف البطولية. ونتعلم منهم أن نكون أصحاب الكلمة الجامعة، أصحاب الخطاب الوطني البعيد عن الحساسيات والعصبيات، حتى تكون مواقفنا لأجل الناس، فنؤسس دولة ذات حكم رشيد، أساسها العدل واحترام حقوق الإنسان وصونها، وأداء الواجبات على أكمل وجه...

من هنا، أدعو الجميع إلى التعلّم من أخطاء الماضي، حتى لا نكرر أخطاءً وقعنا فيها، ولا نعيد إنتاج مآسٍ ذقنا لوعتها. اليوم بين أيدينا فرصة وأمل، وعلينا استثمار هذه الفرصة لأجل مستقبل أبنائنا.

بناء الدولة وخدمة المواطن والعمل على بناء مؤسسات الدولة هو المطلوب الأهم. بناء الدولة يعني إعمار وإصلاح وصحة وتعليم، وتعزيز حضور مؤسسات الدولة ودورها في بناء قوات مسلحة، وإصلاح اقتصادي، واقتصاد قوي، وأرض يحميها الجيش وقوات مسلحة بكل صنوفها ضد كل التحديات. بناء الدولة - كما ذكرت - يعني اقتصاد قوي يكون في خدمة المواطنين وخدمة الفقراء وكل شرائح المجتمع؛ وتعاون وشراكة مع المحيط والعالم.

هكذا نريد أن نرى العراق، يليق بالعراق وبسمعة العراقيين وتاريخ العراق الكبير. وبهذه المناسبة ندعو قوانا السياسية الوطنية إلى استكمال كل الاستحقاقات الدستورية، والعمل بروح فريق العمل الواحد، وبالروح التضامنية.

علينا الالتفات، في هذا الظرف الصعب في العالم، إلى الأزمات الدولية الحالية التي تؤثر على كل دول العالم، والعراق ليس بعيداً عن هذه الازمات، وواجبنا حماية شعبنا من أي انعكاسات لهذه الأزمات على صعيد حياة المواطنين. إيماننا العميق بأن تتحقق تطلعات الشعب العراقي، وهذا مقصد وغاية الجميع مهما اختلفوا. الجميع متفق أننا في خدمة العراق؛ مهما كانت الخلافات يبقى هذا العنصر هو المشترك بيننا جميعاً.

ومن هذا المنبر، وفي هذا الشهر الكريم، شهر رمضان شهر المحبة والتسامح، وشهر الشهادة الذي استشهد فيه الإمام علي (عليه السلام) من أجل الإنصاف وجمع شمل الأمة؛ وفي ذكرى الشهيد محمد باقر الصدر، الذي كان عبرة واستشهد في يوم ٩ نيسان، وسقط الديكتاتور في يوم ٩ نيسان، هذه العبرة الإلهية يجب أن نقف عندها كثيراً.

أدعو كل الإخوة بكل القوى السياسية التي تشكل مجلس النواب إلى تمرير قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي، فهو مهم جداً، دون تفرغ من محتواه من أجل خدمة المواطنين. هذا القانون هدفه توفير الحماية اللازمة لشعبنا، وسط أزمات دولية لا نستطيع أن نتحكم بتداعياتها، والحكومة مسؤولة أمام شعبنا في وضع السياقات الصحيحة لحماية أمنه وتحقيق التنمية والحراك الاقتصادي في هذه المرحلة الحساسة.

إخواني أخواتي

لا أريد الإطالة عليكم، أو أثقل عليكم في هذا الشهر الكريم الفضيل... ولكن من موقع المسؤولية والأخوة التي ربطتني بالعديد من الإخوة الحاضرين في هذه القاعة، تجربة طويلة من أيام المعارضة العراقية، مَرِّينا جميعاً في مراحل صعبة... عبرناها... عبرتها الحركة الوطنية، بكل قواها الإسلامية والكردية والقومية والوطنية... أدعوكم أن تكون قراراتكم السياسية بمستوى تطلعات الشعب العراقي العظيم. شعبنا ينتظر تأسيس حكومة عراقية إصلاحية طال انتظارها، وأرى أن لدينا جميعاً مهمة وطنية نشترك بها، وهي الانتقال من لغة الاستعصاء والانسداد إلى لغة الاتفاق والثقة والتعاون، ومن خنادق المواجهة والالتهامات والأزمات إلى خندق بناء الوطن وتحصينه من كل الانسدادات، وحل أزماته وإصلاح منظوماته من أجل مستقبل أجيالنا. في الختام، أتمنى على الجميع، أن نعمل سوياً، لبناء البيت العراقي، والابتعاد عن الخلافات لمستقبل العراق... وعليه يجب أن نتعاون جميعاً في هذا المجال...

رحم الله شهيدنا الكبير وأخته العلوية بنت الهدى

رحم الله شهداء العراق جميعاً

رحم الله كل من ضحى وبذل لأجل العراق الغالي والنفيس

عشتم وعاش العراق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

***المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء**

ويشدد على ضرورة محاربة الإرهاب من جذوره

واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الخميس، سفير أستراليا لشؤون مكافحة الإرهاب روجر نوبل، بحضور السفيرة الأسترالية لدى العراق السيدة باولا إليزابيث غانلي.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال تطوير التعاون الأمني، ولاسيما في مجالي مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرات القوات الأمنية العراقية، وفي هذا الصدد أكد رئيس مجلس الوزراء أن التكاتف الاجتماعي والجهوزية المتواصلة لقواتنا الأمنية البتلة ساهما في إفشال المحاولات المستمرة لعصابات داعش الإرهابية لاستهداف العراقيين.

وشدد على ضرورة محاربة الإرهاب من جذوره ورصد منطلقات وجوده، من خلال تحديد الأسباب الفكرية والاقتصادية لظاهرة الجماعات المسلحة التكفيرية، ومجابهتها عبر آليات الحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية.

من جانبه، هنأ السفير الأسترالي لشؤون مكافحة الإرهاب، الحكومة العراقية على نجاحاتها المتواصلة في محاربة الإرهاب سواء على الأرض العراقية أو عبر الجهد الاستخباري الخارجي، وأكد دعم حكومته للعراق والتطلع إلى المزيد من التعاون الأمني بين البلدين.

وشهد اللقاء مناقشة دور العراق الإقليمي، وآثاره الإيجابية في تحقيق الاستقرار في العراق والمنطقة.



إصرار بارزاني على الاستفراد بحصة الكرد في بغداد يرتد عليه بكرديستان

*صحيفة (العرب) اللندنية

اليوم للاستحواذ على منصب رئيس الجمهورية، وباقي المناصب المهمة داخل المنظومة العراقية، تدفع القوى السياسية الكردية إلى التحرك ووضع حد لهذا المسار الذي راكم الصلاحيات والامتيازات لصالح هذه العائلة، في المقابل فشل في النهوض بواقع الإقليم، وهو ما ترجمته معدلات الفقر والبطالة المرتفعة بين الكرد، ما دفع الآلاف من الشباب إلى البحث عن سبل للهجرة إلى أوروبا.

وكانت مشاهد المئات من الشباب وحتى العائلات القادمين من إقليم كردستان العراق، المكسدين على حدود بولندا وبيلاروسيا في نوفمبر الماضي قد أثارت العديد إلى التساؤلات حول واقع الإقليم، الذي لطالما حظي بدعم مجز من الغرب، فضلا عن العائدات المالية التي تتدفق عليه من النفط والغاز.

وتوضح الأوساط أن القوى السياسية الكردية وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني، قررت على ما يبدو الانتفاض والتحرك ضد هيمنة الحزب الديمقراطي

ارتدت الخلافات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين حول المناصب المخصصة للكرد داخل المنظومة العراقية، توترا على الساحة السياسية في كردستان مع بروز أزمة بين الجانبين حول الانتخابات التشريعية في الإقليم الواقع شمال العراق.

وتقول أوساط سياسية عراقية إن ما يجري داخل إقليم كردستان كان متوقعا، حيث إن إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود بارزاني على جمع كل السلطات بيده، ونقضه لاتفاق ضماني مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه بافل طالباني بشأن رئاسة الجمهورية في العراق، بالتأكيد ستتولد عنهما ردود فعل من باقي الطيف الكردي، الذي كان يتغاضى في السابق عن سلوكيات الحزب.

وتشير الأوساط إلى أن آل بارزاني الذين فرضوا قبضتهم على السلطة داخل إقليم كردستان، من خلال السيطرة على رئاسة الإقليم ورئاسة الحكومة، ويسعون

برلمان كردستان، ومنع تعطيل البرلمان بحجة أن قوة سياسية لديها مطالب بشأن تعديل قانون الانتخابات، وهذا مخالف للقوانين السارية في إقليم كردستان“.

وكان رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني وقّع في فبراير الماضي أمراً حدد فيه موعد إجراء الانتخابات التشريعية في أكتوبر المقبل. ووجه رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني في نهاية فبراير بتخصيص ميزانية لإجراء الانتخابات.

وترفض رئيسة البرلمان الاستجابة لضغوط الحزب الديمقراطي، مشددة على أن طرح إجراء الانتخابات للتصويت يجب أن يسبقه توافق بين القوى السياسية حول مواعدها.

ويشدد الاتحاد الوطني وعدد من الأحزاب والقوى على أهمية تقسيم الإقليم إلى أربع دوائر انتخابية قبل تحديد موعد الاستحقاق، إضافة إلى إنشاء مفوضية جديدة، حيث تنتهي المدة

الدستورية للمفوضية الحالية الشهر الجاري. وتكتسي الانتخابات التشريعية في الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي منذ تسعينات القرن الماضي، أهمية كبيرة، حيث إن الفائز في الاستحقاق هو من يتولى تشكيل الحكومة، كما تقع على عاتق المجلس مسؤولية إقرار القوانين في المحافظات العراقية التي تخضع لسلطة حكومة الإقليم.

ويرى مراقبون أن تلويح الحزب الديمقراطي باللجوء إلى الأغلبية النيابية لفرض موعد الانتخابات، غير مضمون، كما سينتج عنه المزيد من تأزيم الموقف، وقد يدفع الاتحاد الوطني وبعض القوى إلى مقاطعة الاستحقاق، وبالتالي الدفع بالإقليم نحو حالة من اللااستقرار.

الكردستاني، وأولى الخطوات هي تغيير القانون الانتخابي وتغيير مفوضية الانتخابات، قبل إجراء الاستحقاق التشريعي في الإقليم في الخريف المقبل.

ودعا الاتحاد الوطني الأربعاء إلى ضرورة تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في الإقليم، وتحويل كردستان إلى أربع دوائر انتخابية، مع ضرورة تحديث سجل الناخبين لوجود فرق كبير بين سجل الناخبين لعام ٢٠١٨ والسجل الأخير الذي أُجرت وفقه الانتخابات العراقية الأخيرة.

وقال رئيس كتلة الاتحاد في البرلمان كردستان زياد جبار في مؤتمر صحفي إن "قانوني المفوضية والانتخابات بحاجة إلى أن يكون هناك توافق وطني عليهما".

ويرفض الحزب الديمقراطي أي تغيير على مستوى القانون الانتخابي، باعتبار أن نظام الدائرة الواحدة، يصب في صالح إبقاء هيمنته على البرلمان داخل الإقليم، ويتمسك الحزب بإجراء الانتخابات في الموعد الذي كان حدده.

وحذرت كتلة الحزب الديمقراطي الثلاثاء رئيسة البرلمان كردستان ريواف فائق من إحجامها عن طرح موعد الانتخابات البرلمانية للتصويت داخل المجلس، وهددت الكتلة في مؤتمر صحفي بأنهم سيلجأون إلى استخدام الأغلبية النيابية مع حلفائهم إذا لزم الأمر.

وأكدت الكتلة في المؤتمر الذي عقد في أربيل أنها مصرة على إجراء الانتخابات البرلمانية العامة في مواعدها المحدد مطلع أكتوبر المقبل. وقال رئيس الكتلة زانا ملا خالد "نحن لن نطلب من رئيسة البرلمان، بل نحذرنا".

وأضاف أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني مع حلفائه سيلجأون إلى استخدام الأغلبية لتحديد جلسة

الاتحاد الوطني يتمسك بتغيير القانون الانتخابي قبل إجراء الاستحقاق التشريعي في الإقليم



محاولات «الإطار» و«الاتحاد» لإقناع الصدر بحكومة شراكة والحكيم يطرح مبادرة لحل الانسداد السياسي

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

طرح السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني يوم الجمعة، ٩ نقاط للخروج من الانسداد السياسي الذي يشهده العراق.

وجاء في كلمة السيد الحكيم بمناسبة الذكرى الـ ١٣ لرحيل «عزيز العراق»: إنني ومن موقع المسؤولية الأخلاقية والوطنية أدعو القوى المتصدية الممثلة للمكون الإجتماعي الأكبر وجميع شركائنا في الوطن إلى الخروج من واقع الانسداد السياسي القائم وإنما يتحقق ذلك من خلال عدة خطوات وبروح وطنية خالصة، وعلى وفق الآتي:

- ١- جلوس جميع الأطراف على طاولة الحوار ومناقشة الحلول والمعالجات من دون شروط أو قيود مسبقة.
- ٢- تسمية الكتلة الأكبر وفق ما نص عليه الدستور عبر القوى الممثلة للمكون الإجتماعي الأكبر.
- ٣- حسم موضوع الرئاسة الثلاث عبر تفاهم أبناء كل مكون فيما بينهم، والجميع يتعامل مع مرشح الأغلبية السنية والأغلبية الكردية والأغلبية الشيعية لتمير مفهوم الأغلبية المطمئنة للجميع، مع الإتفاق على أن رفض مرشح أحد من المكونات الأخرى لا يعني تقاطعاً مع المكون بل فسخ المجال أمامه لتقديم خيارات أخرى، والرؤساء الثلاث يكونوا ممثلين للجميع ويحضون بدعم وإحترام الجميع.
- ٤- صياغة البرنامج الخدمي والسياسي للحكومة القادمة وتحديد أسقف زمنية واقعية لتنفيذه وتحديد معايير اختيار الفريق الوزاري المأمول.

٥- توزيع الأدوار، فمن يرغب بالمشاركة في الحكومة ينضم إلى فريق الأغلبية ويلتزم بدعم الحكومة بالبرنامج المتفق عليه ويعلن تحمل المسؤولية الكاملة عن مشاركته وقراره، ومن لا يرغب بالمشاركة يتخذ من مجلس النواب

- منطلقاً لمعارضته البناءة ويعلن ذلك رسمياً ليحظى بالغطاءات المطلوبة.
- ٦- تتعهد الأغلبية بتوفير الغطاء الآمن للمعارضة مع تمكينها في اللجان البرلمانية والهيئات الرقابية المستقلة لأداء مهامها كما تتعهد المعارضة بعدم تعطيل جلسات مجلس النواب والحضور الفاعل فيه وفسح المجال أمام الأغلبية لإكمال الإستحقاقات الدستورية.
- ٧- إتفاق الأغلبية الحاكمة والمعارضة البناءة على التشاور الدائم والتداول الدوري حول القضايا الأساسية في البلاد للخروج بقرارات وطنية وإجماعية في القضايا المصرية والقوانين المعطلة.
- ٨- نبذ المساجلات الإعلامية السلبية ولغة التسييط والتخوين والإتهام وأدعو من هذا المقام جميع المؤسسات الإعلامية الحكومية وغيرها إلى تبني ميثاق وطني ملزم للجميع لمواجهة لغة الكراهية والإتهام وتنقية الخطاب الموجه للجُمهور بمعلومات دقيقة غير مضللة فلا يمكن بناء الدولة من دون إعلام وطني حريص ومسؤول عن وحدة البلد واحترام القيم الأصيلة.
- ٩- إعتقاد الإصلاح الحكومي مادة للتنافس السياسي في الأداء والخطاب، وليطرح كل كيان سياسي وكل تحالف برامجه ورؤيته الاقتصادية والثقافية والسياسية والتنموية والأمنية أمام وسائل الإعلام، وليتصدى المتحدثون السياسيون الممثلون لكياناتهم في التعبير عن رؤيتهم في الحلول المطروقة ومواطن القوة أو الضعف فيها وكيفية إنتشال البلد من واقعه الصعب والنهوض به مجدداً، ولتكن هناك فسحة للرأي العام في أن يطلع على خطط وحلول كافة الكيانات ودعم ما يراه مناسباً للبلاد.

«من لا يستطيع انتخاب رئيس الجمهورية عليه ان يكون محاوراً»

وشدد رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية السيد عمار الحكيم، على ان «الساحة السياسية بأمس الحاجة الى حوار جاد وتفاهات حقيقية بين القادة واصحاب القرار، لا عبر شاشات ووسائل الإعلام وانما عبر لقاءات مباشرة وجهاً لوجه للخروج من الانسداد السياسي الذي عطل مصالح الناس وحرّمهم من إستثمار الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وجعلهم امام مستقبل مجهول وقلق».

واضاف الحكيم في بيان: «لقد أكدنا سابقاً بأن مفهوم التوافقية السلبية يضر بالعملية السياسية ولن ينتج حكومة خدمية مقتدرة في القرار والمتابعة، وإنما نؤكد اليوم ضرورة ان تتحمل جهة بعينها مسؤولية تشكيل الحكومة حتى لايعمم الفشل على الجميع (لا سامح الله) وان يتمكن الناس من تقييم الاداء السياسي بوضوح ومن دون تضليل أو مدارات».

وأوضح: «لقد كنا ولانزال نقول بالتدرج والتقدم المدروس والانتقال السلس من التوافقية الى الاغلبية الوطنية من دون قفزات سريعة غير مدروسة».

وشدد السيد الحكيم «على ان الاغلبية المطلوبة هي تلك التي تجتمع على مشروع واضح لبناء الدولة وعبر معادلة مفادها «اغلبية وطنية واضحة لجميع المكونات وبمعنى (اغلبية شعبية واغلبية سنوية واغلبية كردية) تشترك في تحمل المسؤولية التنفيذية الكاملة في إدارة البلاد، يقابلها اقلية آمنة من كافة المكونات ايضا تمارس دور المعارضة البناءة بكل حرية وقوة وإطمئنان عبر مجلس النواب ولجانه والهيئات الرقابية المستقلة وبذلك نقضي على المحاصصة والطائفية والعنصرية».

ودعا الحكيم الى ان «تلاحظ الأغلبية الوطنية الحاكمة التوازن في حضور وشراكة جميع المكونات لتطمين الجميع» مبينا ان «تحقيق ذلك يتطلب بيئة سياسية مستقرة ومطمئنة تساعد على تحقيق هذا المسار السياسي السليم بأليات

واضحة وملموسة».

ونوه السيد الحكيم الى ان «الدستور كان واضحاً جداً حين حصر إنتخاب رئيس الجمهورية بتحقيق الثلثين في تشجيع القوى السياسية على تحقيق تفاهات واسعة فيما بينها ومن لا يستطيع تحقيق الثلثين انتخابياً عليه ان يكون محاوراً موضوعياً جيداً للتفاهم مع شركائه في الوطن وفي البيت الواحد». وأضاف: «نحن مع ضرورة وجود معارضة وطنية قوية ونؤيد عدم اشتراك جميع القوى السياسية في تشكيل الحكومة، ونحن في الحكمة اتخذنا قرار عدم المشاركة في الحكومة منذ اعلان نتائج الانتخابات رغم تحفظنا وتسجيل ملاحظتنا على الانتخابات ونتائجها». واستدرك بالقول: «لكننا نرى ضرورة تشكيل الكتلة الاكبر من ممثلي المكون الاجتماعي الاكبر لتوفير الحماية البرلمانية الكافية للحكومة لكي لا تكون في مهب الريح أمام أول عاصفة سياسية تجتاحها».

استبعاد انعقاد جلسة جديدة لمجلس النواب قبل حل الخلافات

الى ذلك، استبعد نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب يوم السبت، عقد جلسة جديدة، قبل توصل الاطراف السياسية الى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. وقال النائب كاروان يارويس عضو مجلس النواب لـ PUKmedia: ان حل الخلافات السياسية خارج مبنى مجلس النواب اولاً، للتوصل الى اتفاق بشأن الحكومة الجديدة، يسبق عقد جلسة جديدة لمجلس النواب. واضاف: ان انعقاد جلسة جديدة لمجلس النواب مستبعد في الظروف الراهنة، قبل اتفاق الاطراف السياسية، بمبادرة جديدة للاطار التنسيقي لحلحلة الازمة، مؤكدا ان حل مجلس النواب ليس من الحلول المنطقية.

«الإطار التنسيقي» و«الاتحاد الوطني» لإقناع الصدر بحكومة شراكة

وأعلنت مصادر متطابقة في كل من «الإطار التنسيقي الشيعي» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» عن اتفاق الطرفين اللذين لم تبلغ العلاقة بينهما مستوى التحالف (على طرح مبادرة، في غضون الأيام القليلة المقبلة، بهدف حلحلة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد. وبينما لم تكشف أي من مصادر الطرفين طبيعة المبادرة، فإنها وبحسب ما تسرب، تقوم على تشكيل حكومة شراكة وطنية بدلاً من حكومة أغلبية وطنية، وهي التي ينادي بها زعيم التيار الصدري. وتتوقع المصادر المطلعة أن هذه المبادرة تم تسليمها إلى بعض القوى السياسية، ومن بينها التيار الصدري، رغم إعلان زعيمه، مقتدى الصدر، الاعتكاف والصمت الإعلامي لمدة ٤٠ يوماً. وطبقاً لتلك المصادر، فإن «الإطار التنسيقي» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» اللذين عقدا في غضون الأيام الثلاثة الأخيرة مباحثات مكثفة، ينتظرون رد التيار الصدري وزعيمه بشأن مضمون المبادرة، لكي تُطرح للرأي العام، سواء في حالتي القبول أو الرفض.

عضو بالنصر: نحتاج لحكومة كاملة الصلاحيات للتغلب على التحديات

وأكد عضو ائتلاف النصر، عقيل الرديني، على ضرورة الاسراع بتحقيق التفاهات لتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات للتغلب على التحديات الموجودة على الساحة العراقية، والتحاور على مشروع وطني يجمع العراق من الاقليم إلى الجنوب.

وقال الرديني، لشبكة روداو الإعلامية، إن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أعطى فرصة ٤٠ يوم للاطار التنسيقي

للتفاوض مع باقي الكتل السياسية للخروج من الأزمة وعلى ضوء ذلك اجتمع الاطار التنسيقى عدة مرات وتمخض عن اجتماعاته «تشكيل لجنة خماسية من الإطارات والكتل السياسية المنضوية داخل الاطار التنسيقى من اجل الانفتاح على الكتل السياسية الاخرى ومن ضمنهم الاخوة في التيار الصدري».

وأضاف ان ذلك في سبيل «الوصول إلى حلول ناجعة تخرج العراق من هذه الأزمة السياسية، ولا بد أن نصل إلى معالجات تخدم المجتمع العراقي والعملية السياسية».

الرديني شدد على ضرورة أن تسعى الكتل السياسية للوصول إلى حلول ناجعة من خلال «الحوار وعدم ترك المصالح العامة للشعب العراقي بهذه الطريقة، لأن الموضوع ليس فقط حصص المكونات بقدر ما هو اكمال الرئاسات الثلاث التي واجبها القيام بمهامها اتجاه المواطن، فالحكومة اليوم هي حكومة تصريف أعمال، ورئيس الجمهورية تصريف أعمال، وبالتالي الموازنة معطلة، والخدمات متوقفة، لذلك نحتاج لحكومة كاملة الصلاحية سواء رئيس جمهورية او رئيس الوزراء، للتغلب على التحديات الموجودة على الساحة العراقية سواء الأمنية أو الصحية».

وفي السياق «يجب التفاهم على حكومة كاملة الصلاحية، والتحاور على مشروع وطني يجمع العراق من الاقليم إلى الجنوب، لا الانسداد السياسي لا يخدم مصلحة الشعب العراقي».

الإطار يوجه رسالة لرافضي مبادرته والديمقراطي يعلق

هذا وبعد إعلان الإطار التنسيقى عن تبنيه مبادرة لإيجاد مخرج من الأزمة الحالية، وجه رسالة إلى الكتل السياسية الراضية لمبادرته، تدعوهم إلى تقديم حلول أخرى تخرجهم من الأزمة، في وقت استبعد الحزب الديمقراطي الكردستاني حصول انفراجة بالوضع السياسي الحالي عبر أحد أعضائه.

مبادرة الإطار التنسيقى، دافع عنها النائب عن تحالف الفتح محمد كريم البلداوي، الذي دعا الكتل السياسية الراضية لمبادرتهم إلى تقديم مبادرات غيرها، في حال لم يرغبوا العمل بها، أو يمضون بها للخروج من الانسداد السياسي الحاصل، حسب رأيه.

البلداوي قال في حديث لـ السومرية نيوز، إن «العملية السياسية وبعد وصولها الى مرحلة الانغلاق السياسي، فلا بد من أن تكون هناك مبادرة طالما كان التحالف الثلاثي غير قادر على تمرير مرشحيه للرئاسات المتبقية، بالتالي فإن هناك ضرورة لإيجاد الية لفتح الحوارات من جديد بعد حالة التجاوز الخطيرة للمدد الدستورية»، مبينا ان «هناك فراغاً كبيراً للعمل الحكومي، ما أثر سلباً على المواطن».

وأضاف، أن «الإطار استشعر خطورة الوضع ما جعله يكثف حواراته ولقاءاته التي أثمرت عن الخروج بمبادرة جديدة من أجل ايجاد حالة من التفاهمات لإنهاء حالة الركود»، لافتا الى أن «المبادرة تتميز بالمرونة والواقعية والوضوح، ويمكن أن يتعامل معها الجميع بعيداً عن التشنجات كونها لم تتضمن شروطاً بل مقترحات يمكن التعاطي معها بايجابية». وبيّن أن «الطرف الذي يرفض المبادرة عليه ايجاد حل وتقديم مبادرات للخروج من المشاكل الحالية، على اعتبار أن الرفض فقط لن يؤدي الى حلول، وبالتالي فإن قيادات الإطار أيديهم وقلوبهم ممدودة للجميع، لأننا اليوم مطالبين بإيجاد حلول وتفاهمات بعيدا عن التشنج بالمواقف او محاولة اقضاء او تهميش اي طرف»، مشددا على ان «المبادرة بعيدة عن المحاصصة او المطالبة بوزارات، بل هي رؤية وطنية لضمان التمثيل الكامل لجميع الأطراف بشكل

عادل».

من جانبه استبعد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني علي الفيلي، حصول انفراجة في المواقف بين التحالف الثلاثي والاطار التنسيقي ومن يصطف معه.

وقال الفيلي في حديث لـ السومرية نيوز، إن «الجميع يتمنى الوصول الى تفاهات تنهي حالة الانسداد السياسي الحالي، وأن تكون هنالك انفراجة و حلول وسطية للخروج من هذا النفق المظلم بما يصب بمصلحة الشعب العراقي، كونه المتضرر الاول من حالة التأخير الحاصل في استكمال تشكيل باقي الرئاسات».

واضاف الفيلي، ان «المعطيات الحالية تجعلنا نستبعد الوصول الى حلول بنهاية شهر رمضان والتاسع من شوال المقبل لأسباب عديدة»، لافتا الى ان «هنالك إرادتين أهدافها بعيدة كل منها على الاخرى وهنالك مشروعين كل منهما يسير باتجاه معاكس للمشروع الاخر، وكل طرف متمسك بمشروعه ولديه إيمان راسخ بما يتبناه».

وأوضح، أن «هنالك مشروعا يدعو للإصلاح والتغيير والاعلوية بغية انقاذ العراق من وضعه الحالي وضمان عدم تكرار التجارب السابقة ومشروع اخر يبحث عن استراتيجية تربط العراق بمشاريع اقليمية اخرى على حساب مصالح الشعب العراقي».

العامري: تغليب لغة الاعتدال والوسطية والشعور بالمسؤولية

استذكر رئيس تحالف الفتح هادي العامري، السبت، ذكرى وفاة المرجع محمد باقر الصدر.

وقال العامري في بيان: «تمر علينا في هذه الايام المباركة ذكرى استشهاد مفجر الثورة الاسلامية في العراق آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) وشقيقته العلوية الطاهرة بنت الهدى (رضوان الله عليها) على ايدي الاجهزة القمعية لنظام صدام المقبور، ومن الحكمة الالهية ان تقتزن ذكرى جريمة قتل الشهيد الصدر بذكرى سقوط قاتله المجرم صدام اللعين في التاسع من نيسان، وفي ذلك عبرة لمن اعتبر».

وأضاف «فالطاغية وقع ذليلا بأيدي اسياده، اما الشهيد الصدر فقد تحول الى رمز إلهام للأمة، ونبراس لاجيال من المجاهدين والعلماء والمفكرين، وتحول تراثه الفكري والسياسي الى مدرسة حية تشغل الاوساط الاكاديمية والسياسية حتى اليوم».

وتابع العامري «نحن اذ نستذكر هذين الحدثين الذين شكلا بدايات لتحول كبير في تاريخ العراق، لا ننسى ان سياسات نظام صدام هي التي بررت لأمریکا احتلال العراق وتدميره انسانا وعمرانا، وفي مواجهة هذه التحديات نؤكد اصرارنا على السير في الطريق الذي اختطه الشهيد الصدر بكل ما ميزه من صدق الاعتقاد ووضوح الهدف والصبر والتصميم على الشهادة لأجل رفعة الاسلام والعراق وشعبه الكريم».

وختم بالقول «نؤكد عزمنا على اخراج العراق من محنته الى فضاء الحرية واستعادة الكرامة، وانهاء كل اشكال الهيمنة الاجنبية والفساد، وتحقيق حلم الشهيد الصدر في اقامة الدولة الحرة العادلة، داعين كل القوى الوطنية الى استحضار واجب الوفاء للشهيد الكبير ومشروعه، وتغليب لغة الاعتدال والوسطية، والشعور بالمسؤولية تجاه الشعب الوطن، والسعي الجاد لافشال كل محاولات الاعداء البائسة لاحياء الدكتاتورية والاستبداد مستغلين الخلافات بين ابناء البلد الواحد، وكل محاولات طمس وتجاهل تضحيات شعبنا ودماء الشهداء».

الزعلي يكشف مطالب الصدر غير المعلنة من التنسيق

من جهته قال الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي السبت، إن "التحالف الثلاثي لم يتشكل وفق مصالح مشتركة، بل جاء وفق إرادة خارجية تهدف إلى اقضاء طرف معين وأي اختلاف في الإرادة الدولية سيتفكك التحالف وهذا الأمر بات يقترب كثيراً".

الخزعلي أكد في حديث متلفز، أنه "بعد جلستي السبت والاربعاء التي عقدهما البرلمان، فضلاً عن تداعيات الملف النووي في فيينا هناك تغييرات ستحصل على الساحة السياسية العراقية، والمعادلة الحالية لن تسير وسيتم ايجاد بديلاً عنها". ولفت إلى أن "التحالف الثلاثي تحالف سلطة وليس دولة ولم يقدم لنا رؤية بناء دولة بل قدم لنا شخص فقط"، مبينا ان "المواقف الدولية بدأت تتغير، بدءاً من الإمارات التي شددت على ضرورة عدم ذهاب ساسة السنة مع طرف شيوعي على حساب آخر، وكذلك فيما يخص السعودية التي بدأت تحسن علاقاتها مع إيران". موضحا ان ما يجري الآن غير مُعلن للرأي العام ويمكن اختصاره بأن "الصدر حدثنا بشكل مباشر برغبته الإتيان برئيس وزراء يختاره هو ويتحكم فيه فضلاً عن منحه جميع الوزارات المخصصة للشيعنة والتي تبلغ نحو ١٢ وزارة او حصوله على ٩ منها".

عضو بعزم: لو عقدت جلسة البرلمان لشهدنا صراعاً مسلحاً دموياً

بدوره أكد عضو تحالف عزم، منصور المرعيد، أن تحالف السيادة لم يكن جاداً في فتح قنوات تواصل مع «المجموعة السنية المنعزلة التي تمثل جزءاً كبيراً من المسميات في الوسط السياسي السني»، مشيراً إلى أنه لو عقدت جلسة مجلس النواب لتمرير رئيس الجمهورية، لشهدت العاصمة بغداد وجنوبها اضطراباً مسلحاً دموياً، إزاء «تأهب الكثير من الفصائل لخلق مشكلة كبيرة لا يمكن السيطرة عليها».

وقال المرعيد لشبكة روداو الإعلامية، إن «المحاولات للتوصل إلى تفاهات قائمة وبشكل جدي لكن على ضوء المعطيات من الصعب أن يتمكن الإطار التنسيق من المضي في عقد جلسة بحضور نصاب كامل لتسمية رئيس الجمهورية ومن ثم تشكيل حكومة».

وأضاف: «إذا لم يكن هناك تفاهم ما بين الاطراف الشيعية الممثلة بالإطار التنسيق والصدر، والتفاهم ما بين الكتل الكردية الرئيسية الممثلة بالحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني من الصعب أن تتشكل الحكومة في القريب العاجل، حتى وإن تجاوزت فترة الـ٤٠ يوم التي حددها مقتدى الصدر في المدة الممنوحة للإطار التنسيق لتشكيل الحكومة».

وعن عدم حضورهم لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية نوّه إلى أنه «على ضوء المعلومات المتوفرة لدينا لو نجحت محاولة عقد الجلسة لشهد الشارع في بغداد وجنوبه اضطراباً كبيراً، قد تصل مرحلة إلى صراع مسلح دموي يأتري بشكل كبير على وضع واستقرار البلد، لكن هناك محاولة لإعطاء فرصة لأجل تفاهم وأن لا تخلق مشكلة كبيرة في البلد، وهذا هو الأساس الذي اعتمدنا عليه في عدم الدخول إلى البرلمان، لأن هناك الكثير من الفصائل كانت متأهبة لخلق مشكلة كبيرة جداً لا تحمد عقباها، ولا يمكن لاحقاً السيطرة عليه من أي طرف من الأطراف».

أما بشأن التفاهات مع الكتل السياسية فقال المرعيد إن «تحالف السيادة لم يكن جاداً في فتح قنوات تواصل

في حينها مع المجموعة السنية المنعزلة التي تمثل جزءاً كبيراً من المسميات في الوسط السياسي السني، لم تكن هناك جدية من قبل قيادات السيادة لأجل الاستماع إلى وجهة النظر ومحاولة حلحلة الخلافات الموجودة بين الطرفين السنيين السيادة وتحالف عزم والمتحالفين معهم».

وفي السياق أكد أنه «لا توجد مشكلة مع الاخوان في الحزب الديمقراطي الكردستاني وترابطنا علاقات قوية ومتينة معهم، لكن الأطراف الأخرى لم تكن جادة في فتح قنوات تواصل معنا».

وشدد المرعيدي على أن «هناك خطراً يدهم البلد، وتعطيل الأمور بهذا الشكل ليس من مصلحة أحد، لذلك يجب أن يكون هناك تنازلات من الكتل لتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة، وبالتالي المضي خلال هذه المرحلة لتشكيل حكومة تحوي الجميع».

عضو تحالف عزم أوضح أنهم «جزء كبير من النواب السنة في تحالف عزم وحسم والمتحالفين معهم وجزء كبير من نواب محافظات نينوى، وأن النقطة المهمة أننا نريد ضمانات بعدم التدخل في وضع نينوى من قبل الأطراف الأخرى التي وصلت بها الحالة إلى أن الإدارة المحلية فقدت السيطرة على زمام الأمور، وبدأ الآخرون يديرون بشكل غير مباشر الوضع في نينوى، وهذه نقطة مهمة جداً فيما يتعلق بنا، لذلك فمن يعطي ضمانات بهذه الجزئية أعتقد أنه من الممكن أن نتفاهم معه بعد الرجوع إلى حلفائنا الأساسيين».

العبودي: الوصول إلى نتائج يحتاج لتنازلات من قبل الاطار والتحالف الثلاثي

وأكد عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة، رحيم العبودي، أن المبادرة التي طرحها رئيس تيار الحكمة، عمار الحكيم، تتضمن نقاطاً تضمن الخروج من الانسداد السياسي، مشيراً إلى ضرورة أن «يفكر الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي في تنازلات بسقف مطالبهم والجلوس حول طاولة الحوار للتوصل إلى نتائج مرضية».

وقال العبودي لشبكة روداو الإعلامية، إن «المبادرة التي طرحها الحكيم المؤلفة من 9 نقاط خاضت في التفاصيل، وهي محصلة لخارطة طريق في ظل المنظومة السياسية للخروج من الانغلاق السياسي».

وعن مدى قبول هذه المبادرة بين الكتل السياسية أشار إلى ان هناك «استجابة لكنها غير رسمية، لكن يجب الجلوس على طاولة حوار للتوصل إلى نتائج مرضية»، مشيراً إلى ان الحكيم قبل ان يطرح المبادرة كان له حوار مع المكونات المختلفة سواء الاطار او التحالف وعلى أساسها وضع نقاطها التي رآها المنفذ الحقيقي للخروج من المأزق. وللخروج من الانسداد السياسي رأى العبودي انه على «الطرفين (التحالف الثلاثي - الإطار التنسيقي)، أن يفكر في التنازلات في سقف المطالب للتوصل إلى حلول تخدم المواطن العراقي».

وفي السياق اشار إلى ان الاطار التنسيقي انبرى في ظل مبادراته وحوارته إلى تشكيل لجنة خماسية مؤلفة من حزب الاحاد وممثلين عن الاطار، وممثلين عن المستقلين وممثل عن بابلين، منوهاً إلى أن «هذه المجموعة الخماسية هي التي ستمضي في الحوارات لوضع خارطة الطريق، والمضي بوضع الحلول للمشاكل».

عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة شدد على ضرورة أن تكون هناك «طاولة حوار تجمع الفرقاء جميعاً، لاتخاذ قرار نهائي نحو آليات الحلول وليس نحو الانسداد».

الأنظار تترقب تدخل المحكمة الاتحادية لحل الأزمة

ومجدداً، اتجهت أنظار المراقبين والخبراء والمواطنين إلى المحكمة الاتحادية العليا لحل الأزمة الحالية التي تسببت بها الأحزاب السياسية والجهات الأخرى المرتبطة بها في الدولة التي ضربت بتوقيعات الدستور وفقراته عرض الحائط أكثر من مرة، وآخرها انتهاء المدة التي منحها المحكمة للبرلمان من أجل حسم ملف انتخاب رئيس الجمهورية. وقال المحلل السياسي جاسم السوداني في حديث لـ«الصباح»، إنه «بعد أن تخطينا المدد الدستورية والقانونية، لا بد من وجود حلول لهذه الخروقات ويكمن الحل وفق المادة ٧٣ بإقامة دعاوى على جميع النواب المتغييبين عن جلسة انتخاب رئيس الجمهورية باعتبار أن الشخص المعنوي قد أخل بالاتفاق الذي جاء من أجله وهو حضور جلسات مجلس النواب».

وأضاف أن «الإخلال بالحضور إلى جلسات مجلس النواب تعد جنحة تحال على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والتي تنص على أن الإخلال الوظيفي هي جنحة يحاسب عليها دون الرجوع إلى الحصانة، وبالتالي يتم حل البرلمان وإقالة جميع النواب بقرار من قبل المحكمة الاتحادية، وعودة للدستور وفق المادة ٧٣ من صلاحيات رئيس الجمهورية الفقرة عاشراً فهذا هو الحل فيما غلقت جميع الطرق والأبواب وهو حل قانوني مبني على أسس قانونية ودستورية». أما بشأن التحالفات فبين أنه «لا توجد أي مشتركات بين التيار الصدري والإطار التنسيقي كما كانت مشتركات سابقة وإنما هناك كسر إرادات وعناد والتيار يرفض الجلوس والقبول بائتلاف وليس بالالتحاق وهو ما يريده التيار أن يلتحق الإطار بهم وتبقى البوصلة بيد التيار، بينما يريد الإطار أن يأتلف التيار معه، وهي جدلية لن تحل ولن يتمكنوا من انتخاب رئيس الجمهورية».

بينما أشار المحلل السياسي جاسم الغرابي في حديث لـ«الصباح»، إلا أنه «بعد الخرق الدستوري في يوم ٦ / ٤ أصبحت المحكمة الاتحادية هي السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تعبر بالعراق إلى بر الأمان عندما أوصت ببقاء رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعملهما لحين انتخاب رئيس جمهورية ورئيس وزراء وهو أيضاً خرق دستوري ولكن لا يوجد مخرج آخر». وأضاف أن «الكتل السياسية وصلت إلى طريق مسدود، والأيام القليلة المقبلة حبلى بالنتائج والمفاجآت، ومن الممكن أن يحل البرلمان بطريقتين، بطلب من النواب بالنصف زائداً واحداً من المصوتين والثانية أن يرفع رئيس الوزراء توصية إلى رئيس الجمهورية يأمر بحل البرلمان، فيما تعمل الحكومة الآن بتصريف الأعمال». وبين أن «هناك مبادرة من الإطار التنسيقي وأخرى من التيار الصدري، وإذا لم تنجح المبادرات نعتقد أن النواب المستقلين سيطالبون بحل البرلمان».

الحل موجود في داخل البيت الشيعي

من جانب آخر، قال القيادي في تحالف الفتح محمد البياتي: إن «الحل سيكون موجوداً في داخل البيت الشيعي»، مشيراً إلى أن «الأطراف الأخرى الأكراد والبيت السني بانتظار اتفاق الشيعة للمضي قدماً في تسمية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء».

وأضاف أن «هناك إمكانية للعودة للمفاوضات والمضي سريعاً بحسم المناصب والسعي لتشكيل حكومة تخدم المواطنين وتلبي طموحاتهم».

حقائق ومواقف تاريخية



زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني:

لقد توقعنا ذلك.. اسقاط النظام سهل لكن حكم العراق مهمة صعبة

فاروق حجي مصطفى- السليمانية: اعتبر زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني في حديث لـ«النهار» ان قوات التحالف لن تستطيع السيطرة على الشارع العراقي بدون التنسيق مع قوى المعارضة، وتوقع ان يكون الحكم العسكري الامريكي المباشر مؤقتا ومحدودا، وان يتقلص نفوذ دول الجوار في الشؤون العراقية، داعيا الحكومة التركية الى عدم المبالغة في تقدير وزن التركمان في كردستان العراق :

*** ألا تتفقون معي أن الايام المقبلة ستكون الاصحب والاحرج بالنسبة اليكم ككرد وعراقيين؟**

- الايام المقبلة ستكون صعبة من حيث السيطرة على الشارع ومن حيث فرض الاستقرار والامن. لقد توقعنا ذلك. اذكر انني قلت مرارا للامريكيين إن اسقاط النظام العراقي مهمة سهلة لأنه نظام معزول، مكروه، منبوذ من الشعب، لكن ادارة العراق ما بعد اسقاط النظام مهمة صعبة شائكة ومعقدة، ولا تستطيع قوات التحالف السيطرة على الشارع العراقي الا بالتنسيق مع قوى المعارضة العراقية الفاعلة.

*** ما هي رؤيتكم للحكم العراقي المقبل؟**

- نحن نعتقد ان العراق لن يستمر كبلد موحد ومستقل ما لم يتم حكمه على اسس الديمقراطية وحقوق الانسان والفيدالية، وما لم يكن حق المواطنة متساويا مع جميع العراقيين من العرب والكرد والتركمان والآشوريين، من المسيحيين والمسلمين، من الشيعة والسنة.

*** ثمة نفوذ لدول الجوار في الادارة المقبلة؟**

- اعتقد ان دول الجوار ستفقد الكثير من نفوذها الحالي بعد تحرير العراق، فعندما تتألف حكومة انتقالية ديموقراطية في بغداد، ستكون حكومة قوية تستند الى قاعدة شعبية واسعة. واذا تدخلت احدى دول الجوار في قضية من القضايا العراقية، فبإمكان هذه الحكومة ان تطلب منها ان تقف عند حدها، لأن العراق دولة حرة ذات سيادة، لنأخذ مثلا موضوع كركوك...

*** نعم، كيف سيحل موضوع كركوك؟**

- اذا تدخلت تركيا في المستقبل بإمكان الحكومة العراقية المقبلة ان تقول لتركيا ان كركوك مدينة عراقية، لا يجوز لأحد من خارج العراق ان يتدخل في شؤونها. وكما لا يجوز لنا ان نتدخل في موضوع الاسكندرونة، او دياربكر، كذلك لا يجوز لتركيا ان تتدخل في موضوع كركوك والموصل.

*** تنظرون الى مدينة كركوك على انها عاصمة الكرد، والاتراك ينظرون اليها على انها جزء من مصالحهم الوطنية،****برأيكم كيف سيكون الحل المرضي لكلا الطرفين؟**

- انا لا انظر الى كركوك كعاصمة لكردستان العراق، انا من عائلة كركوكية عريقة، العائلة الطالبانية سكنت كركوك منذ مئات السنين، تاريخ بناء تكية الطالبانية يعود الى ٢٨٠ عاما. انا انظر الى كركوك على انها مدينة كردستانية، بمعنى انها مدينة الكرد والتركمان والعرب والآشوريين، لأنها تقع جغرافيا ضمن اراضي كردستان العراق التي تمتد من جبل حميرين. لكن توجد داخل حدود كردستان العراق قوميات غير كردية كالتركمان والكلدان والآشوريين. هذه القوميات يجب ان تتمتع بحقوقها. مسألة كركوك حساسة، جعلتها الشوفينية معقدة، لذلك يجب ان تحل بحكمة، وبدبلوماسية، وبقرار عراقي.

*** كيف؟**

- اعتقد انه عندما يقرر الشعب العراقي الحكم الفيدرالي، ويضع الشعب العراقي لهذه الفيدرالية حدودا اقليمية معينة، آنذاك لن يستطيع احد الانفراط.

* كيف نقرأ علاقاتكم مع الاتراك في الايام المقبلة؟

- كانت تركيا تنوي التدخل العسكري، لكن الامريكيين منعوها، واعتقد ان حل القضايا مع تركيا، وخاصة مع الحكومة الحالية، يمكن ان يتم بالطرق السياسية والديبلوماسية. الشوفينيون الاتراك صوروا للحكومة التركية او للشعب التركي أن في العراق اربعة ملايين تركماني، وانهم يسكنون مناطق واسعة، والحقيقة ليست كذلك. التركمان موجودون في العراق ومظلومون، ونحن نؤيد نضالهم من اجل حقوقهم، ولكنهم ليسوا اربعة ملايين. في تقديرنا لا يتجاوزون ٧٠٠-٨٠٠ الف، وهؤلاء لا يسكنون في منطقة معينة، فهم منتشرون في المدن. يمكن حل هذه المسائل كلها، خصوصا مع تركيا بعد اجراء استفتاء، حيث يتبين عدد افراد القوميات في العرب والکرد والتركمان والسنة والشيعية... وعندما يتأكد اخوتنا في تركيا انه لا يوجد اضطهاد للتركمان وانهم يتمتعون بحقوقهم كاملة، آنذاك لن يوجد مبرر لتدخلهم. اخواننا الاتراك قالوا لنا بصريح العبارة انهم يريدون للتركمان ما يتمتع به تركمان بلغاريا، نحن نعطيهم اكثر مما حصل عليه التركمان في بلغاريا.

* ماذا سيكون دور المعارضة العراقية في التشكيلة الادارية المقبلة؟

- المعارضة العراقية يجب ان يكون لها الدور الاساس في رأينا، ولكن انا لا اقصد المعارضة الموجودة ضمن لجنة التنسيق والمتابعة التي تشكلت في لندن، هذه اللجنة تمثل القوى الاساسية في المجتمع العراقي، تمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية وقوى اخرى كبيرة في المجتمع لها وجود فاعل. الى جانبها توجد قوى مثل الشيوعي العراقي وحزب الدعوة واحزاب قومية عربية ناصرية...

* هل سيحكم العراق جنرال امريكي؟

- لا تصدق هذا. اكدوا لنا مرارا، ان العسكر سيحكمون لفترة لفرض السيطرة والنظام. مثلا، نحن سلمنا كركوك لقوات التحالف ليفرضوا الامن والنظام، لكن هذا مؤقت، وعندما تتألف الحكومة العراقية الانتقالية نقول لهم اهلا وسهلا.

* المعارضة العراقية مازالت منقسمة على نفسها، ترى كيف سيكون حضورها في الحكم؟

- هذه مبالغة ايضا لأن المعارضة العراقية الاساسية متحدة، هناك قوى خارج هذه المعارضة، وبعد تحرير العراق سيحدث اتفاق جديد، سيكون هناك من يدعو الى الديمقراطية ومن يعارض، سواء تحت اسم الاصولية او اسم القومية، سنجد اتفاقات جديدة وانقسامات جديدة.

* هذا يعني ان وضع العراق المقبل، مفتوح على الصراعات؟

- يمكن ان نقول ان وضع العراق المقبل مستند الى الديمقراطية والتعددية، توجد اجتهادات واحزاب واتجاهات مختلفة، لكن لن يكون هناك صراع مسلح، بل صراع فكري وعقلي ونموذجي...

* يشير الوضع الى ان هناك معارضة جديدة ستظهر على السطح كيف ستعاملون معها؟

- شخصا اتوقع، ان تنشأ احزاب جديدة، او ان تنبعث احزاب قديمة في شكل جديد، ولا يمكن تاليا القول إن المجتمع العراقي سيبقى متفوقا لكن تبقى الاحزاب الرئيسية فاعلة في المجتمع.

* مازالت هناك تحفظات من جانب بعض الاطراف في المعارضة، مثل «المجلس الاعلى» والشيعوي من التعامل مع القوات الامريكية. كيف سيكون المشهد في ظل هذه التحفظات؟ مشهد الحكم المقبل..

- اعتقد ان المجلس الاعلى ليس له تحفظ من التعامل مع الامريكيين على اساس المساواة والاستقلالية. الامريكيون حقيقة لم يفهموا ان «المجلس الاعلى» قوة عراقية عربية شيعية، وليس قوة تابعة لأيران، فالمجلس قوة عربية عراقية اصيلة وتعامل مع الامريكيين عندما كان الايرانيون يهتفون بالموت للأمريكا.

* نلاحظ انه فور سقوط المدن العراقية تم توزيع الشخصيات العراقية على المحافظات، مثل الجبوري والجلبي، الا يوحى هذا بأن العراق المقبل هو عراق الولايات؟

- هذا تقدير خاطئ، هؤلاء لم يوزعوا، كل واحد منهم ذهب الى بلده، حاول الاتصال بعشيرته. لا نعرف بالضبط هل عشيرته تعترف به ام لا، او تضعه في قيادة العشيرة ام لا.
اللجنة لم تعين الجبوري واليا على الموصل، ارسلته من اجل الدعاية والعمل وفقا لمبدأ «العراق سيحكم بطريقة ديموقراطية ومن طريق انتخابات».

* كيف تقرأ علاقاتكم كحزب وكمسؤولين عراقيين في ما بعد، مع الدول العربية؟

- اولاً علاقاتنا كحزب ستكون جيدة مع جميع الدول العربية، خصوصاً سوريا ومصر والكويت وليبيا، واي دولة عربية ترغب في اقامة علاقات معنا. نسعى ان تكون لنا علاقات حسن جوار مع الدول العربية وان نكون عضواً فاعلاً في الجامعة العربية. عراق يخدم الامة العربية لا يخلق مشكلات لها كما فعل الديكتاتور صدام حسين.

* ماهي رؤيتكم لحل القضية الفلسطينية؟

- نحن نرى أن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره على ارض وطنه ونحن نؤمن بأن تكون فلسطين دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. لكن اريد ان اكون صريحا معك، الفلسطينيون اساءوا الى قضيتنا في العراق، ولا اعتقد أن هناك تعاطفاً من جانب الشعب العراقي مع فلسطين. وعندما اتكلم في الاجتماعات العامة عن التضامن مع الفلسطينيين، اسمع كلاماً مفاده: «اين الفلسطينيون؟ اليسوا كلهم مع صدام حسين؟». الفلسطينيون اساءوا الى قضيتهم بوقوفهم مع نظام صدام حسين كما اساءوا الى الكويت يجب ان يصححوا موقفهم.

* الى أي مدى يبقى التنسيق بينكم وبين الحزب الديموقراطي الكردستاني؟

- لدينا قيادة مشتركة وقرار بأن يكون التنسيق كاملاً وشاملاً في كل المجالات. لكن لا تنس بأننا حزبان مختلفان ايضاً. المبدأ السائد بيننا هو الاتحاد والتعاون والكفاح المشترك بالاضافة الى الصراع النموذجي الصراع بين «الاتحاد» و«الديموقراطي» لا نريد ان يكون مسلحاً ولا اعلامياً بل صراع نماذج، كل يقدم نموذجاً احسن، وسوف يكون هناك تعاون مشترك.

* عن صحيفة (النهار) اللبنانية 9/نيسان 2003



رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش الى الشعب العراقي في 9 / 4 / 2003

على حفظ الأمن وسيادة القانون حتى يستطيع العراقيون أن يعيشوا في أمن وأمن.

وسوف نحترم تقاليدكم الدينية العريقة، التي تتحلّى بالمساواة والمودة، وهي الأسس الرئيسية التي يرتكز عليها مستقبل العراق. وسوف نساعدكم في بناء حكومة مسالمة وممثلة تحمي حقوق كل المواطنين. وعندئذ سوف تغادر قواتنا العسكرية.

وسوف تتقدم العراق للأمم كدولة موحدة مستقلة لها سيادتها، حيث تستعيد مكانتها في العالم اذ تحظى باحترام وتقدير الجميع. وإن الولايات المتحدة وشركائها في التحالف يقدرّون ويحترمّون شعب العراق. فإننا نتخذ إجراءات لم يسبق لها مثيل لحماية

أنا جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في هذه اللحظة يتم خلع صدام حسين ونظامه من السلطة، وهكذا ينتهي عصر من الخوف والقسوة دام لفترة طويلة.

وإن القوات الأمريكية وقوات التحالف تعمل الآن داخل بغداد. ولن نتوقف حتى تذهب عصابة صدام الفاسدة. وسرعان ما سوف تكون حكومة العراق ومستقبل بلادكم بين أيديكم.

إن أهداف تحالفنا واضحة ومحددة. فسوف ننهي نظاما وحشيا طالما كانت اعتداءاته وأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها خطرا شديدا على العالم.

وسوف تقوم قوات التحالف بالمساعدة

سوف يبدأ عهد جديد في العراق ولن يعود أسير دكتاتور قاس متفرد

طالما عانى منه الكثيرون.
فقد أوشك الكابوس الذي جلبه
صدام حسين أن ينزاح عن بلادكم، فأنتم
شعب طيب موهوب، وأنتم أبناء بل ورثة
الحضارة العظيمة التي طالما ساهمت نحو
الانسانية جمعاء.
وتستحقون أفضل بكثير من أن
يحكمكم طاغية وما يحيط به من فساد
وما يستخدمه من غرف التعذيب، إنكم
تستحقون أن تعيشوا أحرارا. وإني أؤكد
لكل مواطن عراقي أن بلادكم سوف تصبح
حرة أبية قريبا.

أشكركم.

جورج بوش
الرئيس الامريكي

أرواح المواطنين العراقيين الأبرياء.
كما أننا بدأنا في تزويد الطعام والمياه
والأدوية لكل من هم في حاجة. فإن عدونا
الوحيد هو نظام صدام الوحشي - وذلك
النظام هو عدوكم أنتم أيضا.
وسوف يبدأ عهد جديد في العراق لن
تعود فيه بلادكم أسيرة لإرادة دكتاتور قاس
متفرد.

وسوف تكونوا أحرارا لبناء حياة أفضل
بدلا من بناء المزيد من قسوة صدام
وأولاده، وسوف تكونوا أحرارا لمتابعة
الازدهار الاقتصادي دون مشقة العقوبات
الاقتصادية، كما سوف تتمتعون بحرية
السفر وحرية التعبير عن آرائكم حسبما
تريدون وحرية الانخراط في الشؤون
السياسية للعراق.

كما إن كل مواطني بلادكم من كرد
وشيعية وتركمان وسنيين وغيرهم سوف
يتحررون من الاضطهاد الرهيب الذي



د.عادل عبدالمهدي:

سقط الطاغية.. فهل سقط النظام؟

وبناء الحياة الديمقراطية والدستورية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.. وانهاء الاحتلال، والعقوبات والحصار والمديونية والفصل السابع، وتواجد القوات. اما سقوط النظام فاكثر تعقيداً.. سقط الطاغية لكن عقلياته ومؤسساته تجدد نفسها. سقط الفرد والحزب.. لكن ممارسات التفرد والتحزب شائعة ومهددة.. فالتشريعات ما زالت في معظمها لمجلس قيادة الثورة.. والجديدة - عدا قلة- يعاد تكييفها مع البنى والمفاهيم القديمة. فالنظام ليس كالافعى تموت بقطع الرأس.. انه كالشجرة تموت باقتلاع الجذور. فالدستور والانتخابات ومجيء شخصيات وقوى بتاريخها وسقوط الحاكم كانت -وما زالت- تعني الكثير.. لو تغيرت نوعية الحكومة وطبيعة الفلسفة بين السلطة والمواطن. ولو جدت نظريات الاقتصاد والاجتماع والثقافة

«سقط صدام بعد ان انهكته مقاومة الشعب وتضحياته بعملية قيصرية، او بلغة اوضح بالدبابات الامريكية. مما يطرح تساؤلين.. هل سقط النظام معه؟ ومسؤولية دخول القوات الاجنبية؟ بعد الانتفاضات الاخيرة، يسهل الجواب على التساؤل الثاني.. فعندما يستهتر المسؤول ويتحكم برقاب وحقوق شعبه.. ويشن الحروب الداخلية والخارجية.. ويتقوى على مواطنيه باطراف خارجية.. يصبح التدخل نتيجة متوقعة. هذا ما حصل تاريخياً مع دول وامبراطوريات تعتز بهويتها واستقلالها كالمانيا واليابان. فالعراق اقلّم ودؤل منذ حرب الخليج، واستلبت ارادة شعبه تماماً.. وصدرت مواقف وقرارات اقليمية واممية قبلها النظام، مهدت كلها ارضية التدخل. ومنها قرار ٦٦١ وخيمة صفوان والموقف من انتفاضة ١٩٩١. وبعد السقوط -ورغم التعقيدات والتدخلات- ارتفعت الامل للتغيير والاصلاح،

مطلقاً يوم تهاوى كل جبروت وطغيان الطاغية واخذت ملامح بناء جديد ترسمه ارادة شعبية استطاعت ان تبني معادلة جديدة وتطوي الى الابد المعادلة الظالمة التي يحاول البعض متوهماً اعادتها برفع عقيرة هنا وعقيرة هناك ولكن الشعب الذي اعطى التضحيات الجسام وسالت دماء غزيرة في طريق الحرية سيبقى مدافعاً عن بنائه الجديد وسيواصل سيره بقوة الى ذرى المجد في عالم الحرية الذي تنفس هواءه الشعب بعد سقوط الدكتاتورية تمثل بامتلاك الشعب لارادته وهذا اهم نصر حققه الشعب وامتلك الشعب ثرواته وكتب دستوراً يضمن حقوق كل الشعب وخاض انتخابات ديمقراطية لانتخاب حكومات محلية والتمثلة بانتخابات مجالس المحافظات او انتخاب برلمان تشريعي متمثلاً بمجلس النواب الذي اختار اول حكومة شرعية جاءت عن طريق انتخابات حرة نزيهة اذهلت العالم وبينت مدى عشق العراقيين للديمقراطية. فبالرغم من كل التحديات والاعمال الارهابية غير ان الشعب أصر بقوة على تسطير

اروع تظاهرة ديمقراطية تشهدنا المنطقة. ان ما تحقق من مكاسب للشعب بعد سقوط الدكتاتورية انما جاء بفضل تضحيات الشعب وان التجربة الرائدة المتمثلة بالعملية السياسية وما انبثق عنها من تشكيلات ومؤسسات حاول الاعداء وبقايا البعث الصدامي المباد ان يشوه صورة العراق الجديد ويقتل الشعب فتكالت قوى الارهاب بكل اصنافها واشكالها لتقتل الشعب وطوال كل السنين التي مرت بعد سقوط الدكتاتورية لم يساوم الشعب ولم تستطع هذه الاعمال الارهابية ان توقف تقدمه الى الامام. ومن هنا حري بكل القوى التي قارعت الدكتاتورية ان توحد صفوفها وتنطلق بقوة للمحافظة على مكاسب ومنجزات الشعب وان لا تسمح للقوى الارهابية والظلامية النيل من مكاسب الشعب.

والبنى التحتية ونظام العلاقات الداخلية والدولية. بقيت كلمة ومصالحة المسؤول -كقاعدة- هي العليا وكلمة ومصالحة المواطن هي السفلى.. فالسلطة تتحكم بمواطن عاجز يُذل ويُهان.. ويقتل بالارهابيين والمفخخات وكواتم الصوت، بعد ان كان يقتل بالحروب ووزنانات الموت.. فمعدلات الهجرة والعسكرة في تزايد وكذلك البطالة والامية والفقر والمرض والجريمة والفساد. فالتغيير لا يستحق اسمه بدون تغيير جذري بين نظامين وعقليتين وممارستين.. ولا يمكن تبرير التصغير والفسل بعد ٩ سنوات ومئات مليارات الدولارات.. لنحمل غيرنا المسؤولية او نتحجج بالارهاب والماضي.. الذي يمثل استمراره امتحاناً وادانة، وليس تبريراً وعذراً. الابواب فتحت، لكن اجسادنا وعقولنا معتادة او منسدة الى وراء.. فاحباطات الماضي ولغته واساليبه تطل برأسها بما فيها خوف على الحريات والحقوق. نرى الافاق، وانتفاضات جيراننا، فنزداد ثقة بصحة نهجنا.. والاصلاح ممكن، بل قادم لا محالة، ومعياره المواطن وحقوقه وامنه وواقعه ومستقبله.»

سقط الفرد والحزب.. لكن ممارسات التفرد والتحزب شائعة ومهددة

أصداء.. عراق جديد

النظام الصدامي الذي قتل الشعب وضربه بالاسلحة الثقيلة والكيميائية لازالت اثارها الى اليوم قد سقط بفعل الارادة الشعبية على يد ابطال الانتفاضة المباركة في عام ١٩٩١. والتي أرخت رسمياً للربيع الذي اجتاحت البلاد العربية بعد اكثر من عشرين سنة لم يتفاعل المجتمع الدولي مع انتفاضة الشعب العراقي لتدخل قوى لم ترغب انذاك ان ترى الشعب يمسك مقود ادارة دفة البلاد فسمحت للنظام المباد ان يفتك بالشعب من خلال استخدام كل صنوف الاسلحة غير ان الشعب بقي يناضل ويجاهد الطاغية فنخره من الداخل حتى سقوطه عام ٢٠٠٣. في لحظة تاريخية لن ينساها الشعب والعالم الحر



من النكته للإعدام.. «رعب فعلي» وثقه صدام حسين في العراق

وكالة فرانس بريس :

من النكته إلى الانتقادات والتحركات والإعدامات، وثق حزب البعث ونظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين تحركات العراقيين.

وها هو ظل هذا الأرشيف الموثق وآلاف المستندات التي أعيدت مؤخراً من الولايات المتحدة، والوثائق المهمة لحزب البعث يهدد بفتح جراح ماض مؤلم، على الرغم من أنه يعيد الأمل لبعض العراقيين بمعرفة مصير مفقودين من أقاربهم منذ سنوات طويلة.

خمسة ملايين صفحة

فبعد أشهر قليلة من الإطاحة بنظام صدام حسين عبر الغزو الذي قاده الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، عثر على خمسة ملايين صفحة في مقر لحزب البعث غمرت المياه أجزاء من المبنى الذي يقع فيه في بغداد التي كانت تبحر دون شراع في ذلك الوقت.

واستعانت القوات الامريكية آنذاك بالمعارض القديم كنعان مكية والكاتب والناشط مصطفى الكاظمي الذي أصبح اليوم رئيس وزراء العراق، للاطلاع على محتويات تلك الوثائق.

ويتذكّر مكية في اتصال هاتفي من الولايات المتحدة مع وكالة فرانس برس، قائلاً «دخلنا السرداب الذي كان مليئاً بالمياه، مستعنيين بمصابيح يدوية، لأن الكهرباء كانت مقطوعة». ويضيف «كنا نقرأ الوثائق وأدركنا بأننا أمام شيء كبير».

خيانة وانتقادات وتقارير وشاية

وبين الوثائق، كانت هناك إضبارات لأعضاء في حزب البعث ورسائل مخاطبات بين الحزب ووزارات تتعلق بأمر إدارية، وتقارير كتبت من عراقيين يتهمهم جيرانهم بانتقاد صدام حسين، وأخرى تتحدث عن شكوك حول خيانة جنود عراقيين تعرضوا للأسر خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

لكن مع تصاعد العنف الطائفي في بغداد، اتفق مكية مع الامريكيين على نقل تلك الوثائق إلى الولايات المتحدة، في خطوة ما زالت مثاراً للجدل.

وتمّ ترقيمها وخبزها في معهد هوفر، وهو مركز أبحاث للسياسة العامة في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا، ولم يطلع عليها هناك سوى باحثين.

لكن الوثائق التي يبلغ وزنها ٤٨ طناً، أعيدت مجدداً في ٣١ آب/أغسطس إلى بغداد وحُزّنت على الفور في موقع مجهول، وفق ما أفاد مسؤول عراقي فرانس برس.

ولم تعلن أي من الحكومتين، بغداد أو واشنطن، نقل الأرشيف الضخم. وحسب المسؤول العراقي، لا توجد خطط لدى بغداد لفتح الأرشيف أمام العامة.

«أول الخيط»

إلا أن هذا الأرشيف وقد يحمل منافع شخصية لآلاف العائلات في العراق.

وفي السياق، قال أيوب الزيدي (٣١ عاماً) الذي فقد والده صابر بعد التحاقه بالخدمة العسكرية لدى غزو العراق بقيادة صدام حسين للكويت في عام ١٩٩١، «صدام دمّر الشعب العراقي، لا يمكنك السكوت على مثل هذه» الأفعال.

في حين اعتبرت والدته حسنية (٥١ عاماً) أن تلك الوثائق «يمكن أن تكون أول الخيط حتى نعرف إذا كان لا يزال على قيد الحياة». وقالت تلك السيدة التي أمضت سنوات تسعينات القرن الماضي، تتوسل نظام البعث من أجل الحصول على معلومات عن مصير زوجها «سأموت قبل أن يكشفوه (الأرشيف) للعامة».

وفي حين يرى البعض أنه قد يقدم هذا الأرشيف أدلة ومعلومات عن اختفاء المئات، يرى البعض الآخر أيضاً أنه يمكن أن يساعد على تجنب إعادة التاريخ إلى الوراء.

«ديكتاتور آخر»

من جهته، قال المخرج العراقي مرتضى فيصل، الذي كان في الثانية عشرة من العمر عندما اعتقل والده في مدينة النجف الأشرف أيام الانتفاضة الشعبانية عام 1991، ولم يسمع أي شيء عنه منذ ذلك الحين، لفرانس برس إلى أن «عددا كبيرا من الشباب اليوم يقولون إن صدام كان زين (جيد)». ويسعى هذا المخرج لفتح الأرشيف لوضع حد للذكريات الوردية لحكم البعث، قائلاً «يجب أن يدرك الناس أن عليهم ألا يصنعوا ديكتاتوراً آخر. هذا ما يحدث بالفعل... لدينا العديد من الطغاة الصغار اليوم» في العراق.

البلد غير جاهز

في المقابل، رأى عضو سابق في الحزب رفض الكشف عن هويته أن «كشف الأرشيف للعامة سيثبت وطنية حزب البعث». وتعليقاً على الخلافات التي تثيرها مسألة الكشف عن هذا الأرشيف، قال مدير «مبادرة العراقية في المجلس الأطلسي» عباس كاظم إن هذه الخلافات تجعل إعادة الأرشيف حركة «متهورة». وأضاف كاظم الذي اطلع على الوثائق لكتابة مؤلفات أكاديمية حول تاريخ العراق ومجتمعه، إن «العراق غير جاهز. لم يبدأ عملية المصالحة التي تسمح لهذا الأرشيف بلعب دور» إيجابي.

من النكتة إلى الإعدام

كما أشار إلى أن ما اطلع عليه يخص حتى بعض المسؤولين الحاليين، مضيفاً «البعثيون وثقوا كل شيء من النكتة إلى الإعدام. وإذا كشف، سيبدأ السياسيون وزعماء العشائر والناس في الشارع باستخدامه ضد بعضهم البعض». في حين رأت مارسين الشمري التي استخدمت هذا الأرشيف لكتابة رسالة دكتوراه، وهي عضو في معهد «بروكينغز» في الولايات المتحدة، إن «أقل ما نستطيع فعله هو إتاحتها للباحثين العراقيين بالطريقة نفسها التي أتيح بها للباحثين الأمريكيين».

رعب فعلي

يذكر أن الولايات المتحدة تحتفظ بسجلات أخرى تم الاستيلاء عليها بعد غزو العراق، بما في ذلك «ملفات حكومية أكثر خطورة»، حسب مسؤول عراقي آخر. رغم ذلك، يأمل مكينة أن تطوي الأيام كل تلك الأحداث التي تحملها صفحات هذا الأرشيف ليصبح يوماً ما جزءاً من ماضي العراق البعيد. ويختتم قائلاً «لا نستطيع أن نتذكر أمجاد بلاد الرافدين والإمبراطورية العباسية، وننسى 35 عاماً من الرعب الفعلي الذي عاشه العراق الحديث»، مشيراً إلى أن «تلك المرحلة جزء مما يعني أن تكون عراقياً اليوم».



حسين علي الحمداني:

هل إستحق نظام صدام السقوط؟

الطرفين فيها. ورغم الاختلاف الكبير بين من يقول إنه تحرير وآخر يجده إحتلالاً، ولكن الحقيقة الراسخة والثابتة بأن نظاماً قمعياً كنظام صدام لا يمكن إزاحته بالسهولة التي جاءت بها سياقات التغيير في تونس ومصر، لأن نظام صدام لديه القدرة والاستعداد على قتل الملايين من العراقيين من اجل البقاء ولنا في نظام القذافي وبشار الأسد دلالة على ذلك، وهذا ما حصل فعلاً في اكثر من مناسبة لعل أهمها الانتفاضة في الشمال والجنوب عام ١٩٩١ وما آلت إليه من نتائج قمعية مازالت آثارها موجودة حتى اليوم. وقبل أن يختلف البعض في التسمية ما بين (التحرير والإحتلال) علينا هنا أن نسأل هل كان نظام صدام يستحق أن يزال من الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط؟ وبالتأكيد فإن الجواب لا يحتاج لوقت بقدر ما يحتاج لمراجعة سريعة جداً لمواقف وسلوكيات هذا النظام الذي

الأحداث المتسارعة في البلاد العربية غطت في الأعوام الماضية بدرجة ما عن ذكرى الحرب التي أطاحت بنظام صدام حسين الذي سقط في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ تحت ضربات قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في سابقة لم تألفها المنطقة من قبل وشكلت تحولاً خطراً في المنطقة التي باتت الآن بؤرة صراعات عديدة تغذيها دولا ضد أخرى عبر حروب أخذت طابعا طائفياً بدرجة كبيرة جداً. والعراق تاريخياً كان محطة لأكثر من احتلال منذ فجر التاريخ وحتى تاريخنا المعاصر و لم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق هو الأول في تاريخ هذا البلد الذي تكالبت العديد من القوى في السابق عليه ولا نريد أن نخوض في موضوع تاريخي طويل ربما يبعدنا عن الغاية التي نرجوها من موضوعنا هذا الذي سنحاول فيه قراءة هادئة في الذكرى السنوية لسقوط نظام صدام حسين بفعل معركة عسكرية لا مجال للمقارنة في ميزان قوى

عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت فرضت واقعا جديدا على المنطقة تمثل بتواجد قوات أجنبية ضمن اتفاقيات استراتيجية أملتها نزوات صدام وحروبته ونزعتة التوسعية.

وبالتالي فإن زوال هذا النظام باتت حتمية مع تقادم الزمن وكثرة أخطائه السياسية ومحاولته امتلاك أسلحة محرمة دوليا من جهة ومن جهة أكثر أهمية بأن الفترة الممتدة من 1991 حتى نهاية عام 2002 كان بإمكانه تصحيح الكثير من الأخطاء لعل في مقدمتها المصالحة مع شعبه وإحداث تغييرات كبيرة في سياسته الداخلية على الأقل، مع الاعتراف بأنه ارتكب أخطاء خاصة وأنه دوليا اعترف بهذا من خلال التزامه بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بغزو الكويت بما في ذلك دفع التعويضات، لكن كما قلنا أنه كان يكابر ويغالط نفسه ومسارات الأحداث.

ومن هنا فإن حتمية السقوط لهذا النظام انتقلت في التاسع من نيسان -أبريل- من صورتها التي تمثلت بالسقوط الرمزي والسياسي عام 1991 إلى النهاية الحتمية في 2003 والتي مثلت هزة قوية في منطقة ظلت لسنوات عديدة بعيدة عن التغييرات. وما يمكننا أن نقوله في نهاية المطاف إن أمريكا نجحت في إزالة نظام صدام حسين لكنها فشلت في إيجاد نظام سياسي بديل في العراق مما جعل البلد ساحة مكشوفة للفوضى والتدخلات الخارجية عبر حكومات ضعيفة جعلت المواطن العراقي بين الحين والآخر يعمل مقارنة بين العراق قبل 2003 وبعد هذا التاريخ.

زوال هذا النظام بات حتميا مع تقادم الزمن وكثرة أخطائه السياسية

كما يعرف الجميع تلخص في شخصية صدام دون غيره من أعضاء قيادته الذين لا يمكن أن يكونوا شركاء له بقدر ما هم تابع تدور في فلكه أو مجرد ديكورات تتطلبها إدارة الدولة وتركيبتها وسياقات العمل اليومية. وتجلي ذلك بوضوح في غزوه للكويت بقرار فردي جدا، والكويت البلد العربي الذي وقف مع العراق كثيرا في السنوات التي سبقت آب-أغسطس-1990 وبالتالي فإن هذا الغزو كان بمثابة الضربة غير المتوقعة للنظام العربي برمته، وهذا ما جعل من الشعارات القومية التي كان نظام صدام ينادي بها تتهاوى فجأة في قبض أغسطس ويتحول اتجاه الشعارات من القومية إلى الإسلامية في محاولة من النظام آنذاك لإضفاء صبغة جديدة يحاول من خلالها كسب ود ومشاعر المسلمين الذين صدموا بغزو الكويت كما صدم بذلك العرب بمختلف مشاربهم الفكرية، وفشل النظام آنذاك في عملية الربط بين المشاعر والواقع.

وهذا يدل على مدى الخطورة التي كانت تعيشها المنطقة العربية في ظل وجود نظام ذي نزعة توسعية من جهة وقمعية استبدادية من جهة ثانية. لهذا كانت هنالك حتمية تفرض نفسها في إن نظام صدام لم يكن بالنظام القادر على أن يعيش بأمن وسلام في منطقة تشكل عصب الاقتصاد العالمي، وإحدى أهم مناطق توفير البترول للعالم من جهة ومن جهة ثانية ظلت هذه المنطقة بعيدة عن الوجود العسكري الأجنبي سواء الغربي ممثلا بأمريكا أو الشرقي ممثلا بما كان يعرف بالإتحاد السوفيتي سابقا، ولكن وجدنا بأن ضرورات أمن المنطقة وعمليات

المرصد التركي و الملف الكردي



أمانى سنوار:

منطلقات الاندفاع التركية نحو إسرائيل: ملف الطاقة يتصدر القائمة

*مركز الجزيرة للدراسات

بعد ١٢ عامًا من الجفاء، حطّت طائرة الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، في أنقرة تلبية لدعوة نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، الذي تتجه بلاده نحو إعادة ترميم العلاقات مع تل أبيب، وإحياء التعاون المشترك في عدد من الملفات في الإقليم، خاصة ملف الطاقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وإن بدت إسرائيل متحفظة بعض الشيء في التجاوب مع الإشارات الإيجابية التي أرسلتها أنقرة، إلا أن الأخيرة

استبقت الزيارة وأعقبها بجملة من التصريحات التي أشارت إلى الرغبة بالتعاون في ملف الطاقة، وأن تركيا ما زالت الخيار الأمثل لنقل الغاز الإسرائيلي للتصدير نحو أوروبا، وفقاً لأكثر من تصريح للرئيس أردوغان في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط الماضيين (١). وقد أكد هذا المسعى تصريحات أخرى نُقلت عن وزير الخارجية، مولود تشاوشوش أوغلو، حول الترتيب لزيارتين له ولوزير الطاقة إلى إسرائيل مطلع أبريل/نيسان، بهدف إعادة تعيين السفراء، وبحث ملف غاز شرق المتوسط (٢).

خلفية تاريخية

مرّت العلاقات بين البلدين بالعديد من محطات التوتر منذ القطيعة التي أعقبت قتل إسرائيل لعشرة نشطاء أتراك على سفينة مافي مرمرة في مايو/أيار ٢٠١٠. وبالرغم من إعادة تطبيع العلاقات، عام ٢٠١٦، إلا أن الاعتداء الإسرائيلي على مسيرات العودة، عام ٢٠١٨، قاد إلى طرد أنقرة للسفير الإسرائيلي، لترد تل أبيب بالمثل، وتبقى الحال كما هي عليه حتى يومنا هذا. لم تتسم الفترات الماضية بالقطيعة الدبلوماسية والسياسية فحسب، بل شهدت عديدًا من التصريحات الحادة بين الطرفين، إضافة إلى توقف التنسيق الاستخباري والأمني بينهما بعد أن كان لهما تاريخ طويل من الشراكة الاستراتيجية (٣).

وقد عزّز من هذا التباعد حالة الاستقطاب الحاد الذي يعيشه الإقليم، وانقسامه على ثلاث من القضايا، هي: الموقف من القضية الفلسطينية، والموقف من الثورات العربية، إضافة إلى الأزمة الخليجية، ليجد الجانبان نفسيهما على طرفي نقيض في القضايا الثلاث. تزامن هذا التناقض بين البلدين مع الاكتشافات المتلاحقة لحقول الغاز الطبيعي شرق البحر المتوسط منذ ٢٠١٠، والتي قُدّرت بقرابة ١٢٢/٤ تريليون قدم مكعب (٤)، تقع غالبيتها ضمن جغرافيا معقدة ومساحات مائية متنازع عليها.

وكما هو معلوم فإن الشركات المنتجة للغاز وكذلك الدول المستهلكة لن ترغب بالاستثمار في حقول متنازع عليها أو منطقة تفتقر للاستقرار؛ مما أغرى مجموعة من دول المتوسط بالتكتل تحت مظلة مشروع منتدى غاز شرق المتوسط، عام ٢٠١٨، بهدف البحث في فرص الاستفادة من الغاز عبر الالتفاف على النزاعات لا حلها، وعقد صفقات ترسيم ثنائية للحدود البحرية، والبحث عن أبواب دولية للتمويل والدعم. ويضم المنتدى في عضويته كلاً من مصر، وإسرائيل، وقبرص، واليونان، والأردن، وفلسطين بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا (٥)، مع استبعاد تركيا التي تمتلك أطول شاطئ يطل على البحر المتوسط، وغياب سوريا ولبنان.

تبني المنتدى منذ تأسيسه مشروع خط أنابيب «إيست ميد»، الذي يهدف لتصدير غاز المتوسط إلى أوروبا بمسافة تمتد لقرابة ١٩٠٠ كم، انطلاقاً من الشواطئ الإسرائيلية نحو جمهورية قبرص ثم إلى جزيرة كريت اليونانية باتجاه إيطاليا، وبسعة نقل أولية تبلغ ١٠ مليارات متر مكعب/سنوياً قابلة للزيادة، وبتكلفة تقديرية تتراوح بين ٧-١٢ مليار دولار (٦). لم تخف أنقرة امتعاضها من المشروع إذ يمر المسار المقترح من المياه التي تعتبرها كل من تركيا وجمهورية شمال قبرص حقوقاً مائية خاصة بهما، كما سيسهل في حال إنجازه على اليونان وقبرص استغلال حقول غاز متنازع عليها عبر سياسة الأمر الواقع. وكانت المفوضية الأوروبية قد أدرجت «إيست ميد» في قائمة «المشاريع ذات الاهتمام المشترك» (٧) التي تحظى بحصة وافرة من ميزانيتها. لكن جملة من التحديات والصعوبات التمويلية واجهت المشروع

منذ اعتماده، وقد جاءت رسالة وجهتها الولايات المتحدة لأثينا في ١٠ يناير/كانون الثاني الماضي، تخطرنا فيها بعدم حماسها لخط أنابيب «إيست ميد» (٨) لتزويد من العقبات أمامه.

التقطت تركيا الموقف الامريكى سريعاً؛ إذ وجدت فيه نافذة تستطيع من خلالها كسر جدار العزلة وسياسة الأمر الواقع التي أراد «إيست ميد» فرضها عليها، فعمدت إلى توجيه دعوة رسمية للرئيس الإسرائيلي لزيارتها، وملف الغاز على رأس أولوياتها.

دلالة التوقيت

ولئن كان سحب الدعم الامريكى لمشروع «إيست ميد» هو الدافع المباشر خلف الدعوة التركية، إلا أن جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية كانت قد أنضجت فكرة إحياء العلاقات مع إسرائيل، والولوج منها نحو محاولة كسر العزلة في شرق المتوسط.

داخلياً، تشهد البلاد أزمة اقتصادية هي الأولى في حداثتها منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، خسرت خلالها الليرة التركية أكثر من نصف قيمتها ووصلت نسب التضخم إلى حدود ٥٤% (٩). كما تنتظر البلاد انتخابات حاسمة بعد عام، وترى أنقرة أن من شأن التقارب مع تل أبيب، والإعلان عن تقوية موقفها بخصوص غاز المتوسط إرسال إشارات إيجابية تسعف الاقتصاد من جهة، وتقوي موقف الحزب الحاكم من جهة أخرى. وتقليدياً، تنظر أنقرة إلى العلاقة مع إسرائيل كمدخل معقول للتقرب من الإدارة الامريكية لاسيما في ظل التراجع النسبي في العلاقة مع إدارة جو بايدن.

أما إقليمياً، فيأتي التقارب في ظل مراجعة للسياسة الخارجية التركية، أسفرت خلال العام الأخير عن حوارات وزيارات متبادلة مع كل من الإمارات ومصر والسعودية. وكان لافتاً أن أنقرة حاولت أكثر من مرة استمالة الجانب المصري للتنسيق معها في شرق المتوسط عبر طرح رؤى لترسيم حدود بين البلدين، وعلى الرغم من أن تركيا طرحت على القاهرة صفقة أكثر سخاء مما وقَّعته الأخيرة مع أثينا، عام ٢٠٢٠ (١٠)، إلا أن القاهرة لم تُبدي حتى الآن أية رغبة بالتوافق.

وقد كانت القاهرة أدانت بلهجة شديدة اتفاقية ترسيم الحدود الليبية-التركية التي وقَّعت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ (١١)، بينما التزمت تل أبيب الصمت حيالها، في محاولة لترك الباب موارباً لإمكانية التفاهم مع أنقرة ضمن صفقة شاملة لإعادة تطبيع العلاقات، وقد ازدادت حظوظ مثل هذه الصفقة بعد فشل نيتها المتكرر بتشكيل حكومة إسرائيلية؛ إذ حملت تركيا في أكثر من مناسبة حكومة نيتها مسؤولية الفشل بترميم العلاقات (١٢).

أما على صعيد العلاقة مع اليونان، فيُلاحظ جنوح الطرفين منذ مطلع ٢٠٢١ إلى خفض التصعيد وتجميد خطوات التنقيب الأحادية عن الغاز (١٣)، إضافة لتلبية رئيس الوزراء اليوناني دعوة أردوغان للاجتماع على هامش المنتدى الدبلوماسي في أنطاليا في ١٢ مارس/آذار الجاري (١٤).

دولياً، تأثرت تركيا كغيرها من البلدان بارتفاع أسعار الطاقة إثر زيادة الطلب العام في الأسواق الآسيوية، وارتفاع الطلب عالمياً بعد رفع إغلاق كوروننا، وجاءت الحرب الروسية على أوكرانيا في ٢٤ فبراير/شباط الماضي لتزيد من ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة منذ ٢٠٠٨ (١٥)، كما تجددت معها المخاوف الأوروبية من الاعتماد على الغاز الروسي والحاجة الماسة لتنويع مصادر الطاقة.

كل ما سبق جعل من اللحظة الآنية التوقيت الأكثر مناسبة لتقارب إسرائيلي/تركي لا تأمل أنقرة من خلاله بإعادة فتح السفارات فحسب، إنما يشمل تنسيقاً استراتيجياً شاملاً بما في ذلك محاولة التأثير في توازنات شرق المتوسط، بطريقة تضمن ألا يبقى الغاز محبوباً لسنوات أخرى في البحر.

حلف إسرائيلي/تركي شرق المتوسط؟

تنطوي الرؤية التركية للتعاون مع إسرائيل في ملف غاز المتوسط على اتجاهين اثنين:

الاتجاه الأول:

يتمثل بإنشاء خط أنابيب بحرية ينقل الغاز الإسرائيلي من حقل ليفيثيان إلى البر التركي، بحيث تشتري تركيا حصة منه للاستخدام المحلي، وتصدر حصة أخرى إلى أوروبا مستفيدة من خطوط أنابيب الغاز العابرة للأناضول الموجودة أصلاً.

لا تبدو هذه الفكرة جديدة كلياً؛ إذ كانت موضوعة على طاولة النقاش بين تركيا وإسرائيل، عام ٢٠١٣، حيث خاضت شركة «زورلو» القابضة المقربة من الحكومة التركية شهوراً من المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية لبناء خط أنابيب بتكلفة ٢-٢/٥ مليار دولار، وبسعة نقل تتراوح بين ٨-١٠ مليارات متر مكعب/سنوياً، وبطول ١٣٠ كيلو متراً، يمتد من حقل ليفيثيان مقابل شواطئ تل أبيب إلى ميناء جيهان التركي (١٦)، حيث يتصل مع خط أنابيب TANAP الذي ينقل الغاز الأذربيجاني نحو أوروبا، والذي كان مقترحاً على الورق آنذاك، وجرى تشغيله عام ٢٠١٩. وحيث إن شركة النفط الحكومية لأذربيجان، التي تعد حليفة استراتيجية لتركيا، تمتلك ٥٨% من أسهم TANAP بينما تمتلك شركة أنابيب البترول الحكومية التركية قرابة ٣٠% منها، بالإضافة لوجود فائض بالسعة التشغيلية لا يبدو أن أذربيجان ستكون قادرة على استغلاله في المدى المنظور، فإن أنقرة تدفع باتجاه استخدام TANAP لنقل الغاز الإسرائيلي نحو أوروبا دون الحاجة لبنية تحتية إضافية (١٧)؛ مما يجعل هذا المسار أكثر منافسة من حيث الجدوى الاقتصادية من «إيست ميد».

الاتجاه الثاني:

تراهن تركيا على أن مشروعاً لاستهلاك وتصدير الغاز الإسرائيلي عبر أراضيها سيقوّي من موقفها من النزاع على الغاز، ولن يتركها وحيدة خارج حلف سياسي وأمني يتشكل في شرق المتوسط في معزل عنها، كما يأمل صانع القرار بأن يؤثر ذلك على موقف القاهرة المتجاهل للرغبة التركية بتوقيع اتفاقية ثنائية لترسيم الحدود البحرية. لكن الأهم هنا أن بناء خط أنابيب يربط الحقول الإسرائيلية بالبر التركي، سيعني بالضرورة الحصول على موافقة جمهورية قبرص؛ إذ تفيد المادة ٧٩ (٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأن خطوط الأنابيب يجب أن تحصل على موافقة الدول التي تمر عبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بها (١٨)، وهي الموافقة التي إن تمت، فستعني استعداد الجانب القبرصي ومن خلفه اليوناني للنظر في المطالب التركية، وهذا بالتحديد كما قد يكون -بقدرٍ ما- ضماناً لتسوية الخلافات العالقة بين الجانبين، فإنه قد يكون أيضاً الصاعق الذي ينسف أية إمكانية لتحويل المشروع التركي-الإسرائيلي إلى حقيقة.

الرؤية الإسرائيلية

وفي مقابل الرؤية التركية نجد أن لدى إسرائيل منطلقات مغايرة للتعاطي مع ملف الغاز عمومًا، والتعاون مع أنقرة بشكل خاص. اعتمدت إسرائيل منذ إنشائها على استيراد الطاقة من روسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقًا، ومؤخرًا مصر التي غذتها بالغاز الطبيعي (١٩). شكّلت هذه الاعتمادية معضلة لدى صانع القرار الذي رأى فيها قيدًا سياسيًا واقتصاديًا في جوار معادٍ، وقد انعكس ذلك على سياسات الطاقة التي اعتمدها إسرائيل منذ اكتشافها للغاز مطلع القرن الجاري، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

أولًا:

الاكتفاء الذاتي أولاً والتصدير ثانيًا: وضعت إسرائيل الكثير من القيود على عملية التصدير، وجعلت أولويتها سدّ احتياجات السوق المحلية. فمنذ اكتشاف حقل «ماري-ب»، عام ٢٠٠٠، اتجهت حصرًا للإنتاج الداخلي، واستمرت في عمليات التنقيب والتطوير سعيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز. وبعد توسع الاكتشافات بما يفوق بكثير الاحتياجات المحلية، اعتمدت، عام ٢٠١٣، قرارًا يقضي بآلا تتجاوز نسبة التصدير ٤٠% من إجمالي الانتاج، وخصّصت حقل تامار ثاني أكبر الحقوق المكتشفة للسوق المحلية (٢٠).

ثانيًا:

التصدير عبر الأنابيب وليس الإسالة: تدرك إسرائيل التحديات الأمنية التي تحيط بساحلها، لذلك اختارت ألا تقوم ببناء محطات إسالة برية أو عائمة، ورجّحت تصدير الغاز عبر أنابيب وإسالة الفائض منه في محطتي إدكو ودمياط المصريتين، وذلك تجنبًا للمخاطر الأمنية والبيئية التي قد يسببها استهداف محطات الغاز، وهذا أحد أسباب حماسها لمشروع «إيست ميد»؛ إذ يضمن تدفقًا بكميات جيدة من الغاز دون الحاجة لبناء محطات إسالة.

ثالثًا:

الغاز كأداة للنفوذ الإقليمي: لم تنتقل إسرائيل لتصدير الغاز إلا بعد عقدين من الاكتشافات، فأبرمت صفقتين للتصدير مع كل من الأردن ومصر، عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ على التوالي، صادقت على أن تصدّر بموجبهما ما مجموعه ١٠ مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز إلى البلدين ولمدة ١٥ عامًا (٢١) (٢٢).

اعتبرت إسرائيل الصفقة مع مصر هي الاتفاق الأهم بين البلدين منذ اتفاقية السلام، عام ١٩٧٩ (٢٣)، في تعبير يعكس توظيف تل أبيب للغاز أداة للنفوذ؛ إذ قامت برهن سوق الطاقة لدول الجوار للغاز الإسرائيلي، كما استخدمت الغاز أداة لتعزيز التقارب مع دول الإقليم، لاسيما في المجالين الأمني والعسكري كما في الحالة مع اليونان، وذلك على الرغم من وجود حكومة يسارية لا ينظر جمهورها بدفء للعلاقة مع إسرائيل، وعززت عبره التقارب مع الإمارات بصفقة بيع ٢٢% من حصة حقل تامار وداليت لشركة مبادلة للبترول التابعة لحكومة أبوظبي أواخر (٢٠٢١) (٢٤).

وقد نظرت إسرائيل بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى التفاوض مع أنقرة على نقل الغاز كفرصة لتعزيز التنسيق والتعاون

الإقليمي المشترك، وهو الأمر الذي لم يتحقق؛ مما أفرغ المشروع من مضمونه وفقاً للرؤية الإسرائيلية. وتعكس تصريحات المسؤولين الرغبة في تنويع مسارات تصدير الغاز، فلا تكون مقتصرة على دول قد تتعرض التجارة معها لتقلبات السياسة أو ضغط احتجاجات الشارع، لذلك تضع التصدير المباشر للاتحاد الأوروبي عبر «إيست ميد» كأولوية، وذلك لـ«حرمان الدول العربية من فرصة وضع إسرائيل تحت ضغط سياسي»، وفق تعبير يوفال شتاينتس وزير الطاقة السابق (٢٥).

الجدوى الاقتصادية

تبدو الميزانية المالية الضخمة التي يتطلبها «إيست ميد» أكثر العقبات أمامه، وتعود تكلفته الضخمة لطول المسار وللتحديات التقنية التي يتطلب تجاوزها بناء الأنابيب في أعماق بحرية سحيقة (٢٦). وعليه، فإن ميزانية خط أنابيب إسرائيل-تركيا تبدو منافسة فعلاً، لكن هذا لا ينفي الشكوك حول مدى حماسة الأطراف المعنية لتغطية التكاليف، لاسيما أن توصية من معهد الأمن القومي الإسرائيلي نبّهت إلى أن اتفاقاً للطاقة مع تركيا لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة طرف ثالث يتولى التمويل (٢٧). ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي قد يكون متحمساً للمشاركة في تمويل خط إسرائيل-تركيا؛ إذ ما زالت خيارات سياسته الخارجية ترجح دعم مسار «إيست ميد» الذي يلتقي مع رؤاه الأمنية للمنطقة، إلى جانب الانحياز الفرنسي الكامل للرواية اليونانية بشأن النزاع البحري مع تركيا، وغياب الدور القيادي لألمانيا في الاتحاد. صحيح أن أوروبا معنية على الدوام، وبعد العدوان الروسي على أوكرانيا بالخصوص، بإيجاد بديل عن الغاز الروسي، إلا أن خط إسرائيل-تركيا من غير الممكن أن يلعب دور البديل، فقد تتمكن سعة نقله من تغطية نسبة تتراوح بين ٦-١٢٪ من الغاز الذي تستورده أوروبا من روسيا والذي يبلغ ١٥٥ مليار متر مكعب سنوياً وفق استهلاك عام ٢٠٢١ (٢٨). ومن جهة أخرى، يرى تيار وازن من صنّاع القرار في الاتحاد أن من مصلحة أوروبا عدم استنزاف ميزانيات ضخمة على مشاريع طويلة الأجل لاستيراد الغاز عبر الأنابيب بينما في مقدورها الاستعاضة عنها بشحنات الغاز المسال خلال خطة التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، وهو الهدف الذي اعتمد في خارطة طريق تهدف لتصفير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠ (٢٩).

العامل القبرصي/اليوناني

عند النظر في خارطة شرق المتوسط، يلحظ المرء أن من شأن خط أنابيب إسرائيل-تركيا أن يمر إما عبر المياه الإقليمية السورية أو عبر ما تراه قبرص منطقتها الاقتصادية الخاصة. وقد كانت هذه المعضلة أحد أسباب تعثر مفاوضات المشروع عام ٢٠١٤ إلى جانب العدوان الإسرائيلي على غزة في حينه. ليس من الممكن فحص مشاريع خطوط الأنابيب دون النظر إلى البيئة السياسية والأمنية لدول العبور، وفي ظل غياب أي أفق منظور لحل الأزمة السورية بما يضمن استقراراً نسبياً، إلى جانب الحضور القوي لكل من روسيا وإيران والمرجح استمراره لما بعد الحل، لا تبدو فكرة العبور من المياه السورية مجددة للنقاش.

أما جمهورية قبرص التي تتعدد ملفات النزاع بينها وبين تركيا، فلن تبدو مرشحة باستضافة خط الأنابيب، لاسيما أن ذلك يعني القضاء على آخر الآمال بتنفيذ «إيست ميد». ولحل هذه المعضلة، كانت شركة تورجاس بترول التركية

قد اقترحت، عام ٢٠١٣، أن يشمل المشروع أيضًا تمويل منشأة لإسالة الغاز الطبيعي في جمهورية قبرص، في مقابل موافقة الأخيرة على استضافة خط الأنابيب (٣٠)، لكن صفقة كهذه لم تعد مغرية اليوم حيث توصلت قبرص إلى صفقة مع مستثمر أجنبي مدعومة بتمويل أوروبي لبناء المحطة في ميناء فاسيليكوس، عام ٢٠١٩ (٣١).

تركيا مركز إقليمي للطاقة

تأمل تركيا أن تصبح مركز عبور للطاقة، وزيادة حظوظها لتكون قوة إقليمية في المنطقة باستخدام الطاقة أداة سياسية. لا تخفى هذه الرؤية على أي مراقب؛ إذ جرى التعبير عنها في تصريحات عدة لمسؤولين أترك، اعتبرت أن «تركيا تقع في مركز الجغرافيا السياسية للطاقة» بين بحر قزوين والشرق الأوسط وأوروبا (٣٢).

يعتمد بيع ونقل الغاز على السمعة الحسنة لدول العبور؛ إذ يمكن للدول الناقلة أن تعطل توصيل الغاز من المنتج إلى المستهلك عبر تدابير مختلفة، من بينها المراقبة غير القانونية لخط الأنابيب، أو التراخي تجاه التهديدات الأمنية لأغراض سياسية، وتمتلك دول العبور نفوذًا على المنتجين والمستهلكين، لاسيما إن كانت كميات الغاز المنقولة ضخمة، ولم تكن هناك طرق نقل بديلة؛ إذ قد تحاول مراجعة شروط الاتفاقيات طويلة الأجل للمطالبة برسوم عبور أعلى، وخصومات أكبر على الأسعار، وحقوق إعادة تصدير للغاز (٣٣). لذلك، لا يمكن دراسة مشاريع خطوط الأنابيب دون التمييز في السياسات المحلية لدول العبور والمخاوف المتعلقة بسياساتها الخارجية.

يرتبط أمن الطاقة بشكل كبير بأمن الإمداد، لذلك تعد الاعتبارات السياسية عاملاً حاسماً لدعم مشاريع خط أنابيب معين، أو قد تسهم في إحباطه تمامًا (٣٤). صحيح أن الجدوى الاقتصادية تلعب دوراً حيوياً أيضاً، لكن الدول قد تميل في كثير من الأحيان للجنوح نحو خيارات مكلفة اقتصادياً لكنها توفر حلاً مريحاً من الاستقرار السياسي والأمني؛ إذ يُنظر لذلك على أنه استثمار مضمون وطويل المدى.

وفي ضوء ما سبق، يبرز التساؤل حول الرغبة الإسرائيلية في المضي قدماً بمشروع استراتيجي يحصر تصدير غاز أكبر حقل إسرائيلي بالمسار التركي، وذلك بعد ١٢ عاماً من فقدان الثقة بين الجانبين، وقبل أن تجري البرهنة على جدية المصالحة هذه المرة، ولعل السؤال نفسه يبرز حول رغبة أوروبا بالاعتماد على تركيا كدولة عبور، في سياق مسعاها للانعتاق من الاعتمادية على روسيا.

فلئن كانت تركيا يُصطلح على اعتبارها «دولة تجارة»؛ بمعنى أن سياستها الخارجية تتشكّل باطراد من خلال الاعتبارات التجارية والاقتصادية (٣٥)، فإن المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الإسرائيلية بشأن الغاز هو الأمن وأمن الطاقة وليس المكاسب الاقتصادية، ولعل ذلك ما جعل أنقرة تبدو مندفعه في تقاربها الأخير وتصريحاتها الواضحة حول التعاون في ملف الغاز، بينما تتسم تل أبيب بمزيد من الحذر.

وأخيراً، إن كان شراء تركيا غاز حقل ليفيثيان وفتح الطريق لإسرائيل من أجل تصديره نحو أوروبا، لا يتناقض مع رؤية أنقرة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، واعتبار حل الدولتين وصفاً لإنهائه، إلا أن الفلسطينيين يؤمنون بأن إسرائيل تستغل غازهم المنهوب بطريقة غير شرعية، وقد عمدت الذراع المسلحة لحماس إلى إرسال رسالة رفض لهذا الاستغلال عبر استهداف منصة استخراج حقل تامار خلال المواجهة بين الجانبين في مايو/أيار ٢٠٢١، مما حدا بوزارة الطاقة إلى إغلاقها بضعة أيام رغم الخسائر الاقتصادية (٣٦)، وهو السيناريو الذي يلقي بظلاله على مستقبل تأمين خطوط الأنابيب. ولئن كانت أنقرة تعتبر تصدير الغاز من إسرائيل إلى أوروبا وسيلة تعزز من حظوظ تحولها إلى قوة إقليمية، فإن هذا

الدور قد يترك انطباعات سلبية لدى شعوب المنطقة، بطريقة تقوّض من هذه الحظوظ، فما زالت اتفاقية الغاز، الأردنية والمصرية، مع إسرائيل محل رفض واستياء شعبي، ويشهد الشارع الأردني احتجاجات دورية على الاتفاقية منذ إبرامها عام ٢٠١٦ وحتى اليوم (٣٧).

خلاصة

ختامًا، لا يخفى أن الدافع الرئيس للحماسة التركية نحو إعادة تفعيل العلاقات مع إسرائيل، ينصبُّ على الآمال بأن تساعدنا الأخيرة في كسر عزلتها شرق المتوسط، وذلك عبر تفعيل نقاش خط أنابيب إسرائيل/تركيا، الذي تراه أنقرة مسعًا لاقتصادها واحتياجاتها المتنامية للطاقة، وفرصة لتعظيم قوتها الإقليمية بالتحول لمركز عبور للغاز، وورقة قوة في النزاع البحري مع اليونان وفي جزيرة قبرص.

غير أن مشروعًا بهذا الحجم من حيث الميزانية، وطول الأجل، والحاجة المسبقة للاستقرار السياسي والأمني، والبعد عن تقلبات السياسة الخارجية، تقف دونه العديد من العقبات؛ إذ يتطلب قبل التفاوض عليه، بناء حالة مستدامة من الثقة بين أنقرة وتل أبيب، واختبار متانة هذه الثقة أمام تناقض الانحيازات السياسية في الإقليم التي تفرّق الطرفين أكثر مما تجمعهما.

وإن كانت توجهات السياسة الخارجية التركية تتأثر بالمحددات الاقتصادية، فإن إسرائيل تولي مسألة الأمن الاهتمام الأكبر، ولعل هذا ما يفسّر تصدير تل أبيب لرئيسها، ذي المنصب الفخري، للقاء أردوغان، في حالة تعكس تحفظ إسرائيل. لذا، يبدو من المرجح أن تدفع تل أبيب نحو انتزاع المزيد من المكاسب من أنقرة، في سياق المطالبة بإثبات حسن النوايا، قبل التقدم بخطوات جديّة بخصوص الغاز.

وإن كان مشروع خط أنابيب إسرائيل-تركيا يمثل مفتاحًا لعقدة الاضطراب التركية في ملف شرق المتوسط، فإن تل أبيب تبحث عن مفتاح لعقدة اضطرابها لدى الأوروبيين وليس الأتراك؛ إذ ترى أن مسار «إيست ميد» يوفر تجارة مباشرة مع أوروبا بطريقة تضمن تدفقًا سلسًا للغاز في حال عصفت التقلبات والاضطرابات الأمنية في محيطها العربي والاسلامي.

الثقة التي تحتاج إلى عملية بناء تسري أيضًا على العلاقة مع الأوروبيين، الذين لن يكونوا متحمسين لتمويل مشروع يحوّل تركيا إلى نقطة عبور استراتيجية للطاقة، بطريقة تمنحها النفوذ على المستهلكين الأوروبيين، وتقوي موقفها وحضورها في العديد من ملفات الإقليم، لاسيما أن ارتباطات الاتحاد الأوروبي تستوجب نظريًا أولوية دعم مصالح الدولتين العضوين؛ اليونان وقبرص.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إبداء الولايات المتحدة، في يناير/كانون الثاني الماضي، عدم حماسها تجاه «إيست ميد» إلا أن هذا لا يعني موت المشروع، فقد تذرعت واشنطن بالمخاوف البيئية واحتمالات عدم الاستقرار التي يحملها، في إشارة ضمنية لاستثناء تركيا منه، إلا أن مقاربة التعاطي مع ملف الغاز من المنظور البيئي، أو من منظور بناء السلام والاستقرار بين الفرقاء، ستتراجعان على وقع الحرب الروسية-الأوكرانية، وستعود مقاربة الأمن القومي الأوروبي وسياسة الردع ضد روسيا إلى الواجهة أكثر من أي وقت مضى، وهي المقاربة الواقعية لأمن الطاقة، والتي ترجح خيار التعاطي مع التحديات التقنية والاقتصادية، على خيار اللعب في بيئة تغيب فيها الثقة وتعصف بها تقلبات السياسة الخارجية.

✳باحثة في العلاقات الدولية.

د.محمد نور الدين:

تونس تحيي النزعة «الإخوانية»: إردوغان يكسر براغماتيته



السياسات الأيديولوجية لـ«حزب العدالة والتنمية»، كونه راعياً وقاضياً في العديد من الأحداث، التي أدت إلى وضع طوق العزلة على تركيا، في السنوات الأخيرة. فكما لو أن أنقرة لم تعتبر ممّا جرى مع مصر، عقب وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، ها هي المقاربة نفسها تتكرّر تجاه تونس، مع إعلان الرئيس قيس سعيد حلّ البرلمان التونسي، في الثلاثين من آذار الماضي، وتقديم سبعة أشخاص من بينهم رئيس البرلمان المنحلّ، راشد الغنوشي، زعيم حركة «النهضة» (الإخوانية)، إلى المحاكمة بتهمته الإرهاب، وطلب حكم الإعدام له. وجاء ردّ فعل أنقرة مفاجئاً، إذ اعتبر إردوغان حلّ البرلمان «محاولة انقلابية». ورأى في هذه الخطوة «أمراً مقلقاً لمستقبل تونس، وانقلاباً على إرادة الشعب التونسي». وقال إن «تركيا ستبقى إلى جانب تونس والشعب التونسي، في هذه المرحلة الحساسة». إلّا أنّ ما لفت انتباه المراقبين، هو أن المفردات التي استخدمها إردوغان في تعليقه على ما جرى، تكاد تكون طبق الأصل لما وصف به السيسي، بعد أحداث 30 حزيران 2013. كذلك، ذكّرت عبارته القائلة بأنّه يقف إلى جانب الشعب التونسي، بما كان يقوله عن أنّه يقف إلى جانب الشعب السوري.

*صحيفة (الاخبار) اللبنانية

شهدت السياسة الخارجية التركية، الأسبوع الماضي، أحداثاً تُخالف المسار الذي كانت قد اعتمدته البلاد منذ أشهر، والذي تجسّد في عدّة أحداث وخطوات، منها التطبيع مع إسرائيل، وإدانة الرئيس رجب طيب إردوغان، لعمليات المقاومة الفلسطينية ووصفها بـ«الإرهابية والشنيعية». كما يُضاف إلى هذا المسار، قرار المدعي العام التركي بالتخلّي عن الاستمرار في النظر في قضية مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، وطلب نقل القضية إلى السعودية للاستمرار في البحث فيها. وليس بعيداً عمّا تقدّم، قامت أنقرة، يوم الثلاثاء الماضي، بحركة تشكيلات دبلوماسية واسعة، قضت، في إحداها، بتعيين السفير صالح موتلو شين في القاهرة، تحت مسمى القائم بالأعمال (أي أنّه غير ملزم بتقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس المصري)، إلى حين تطبيع العلاقات مع مصر، ليستمرّ عندها شين حينها في منصبه، كسفير.

وجاءت هذه الخطوات «العملية»، في محاولة لطّي صفحة خلافات ماضية بين أنقرة وكلّ من تل أبيب والرياض والقاهرة. وبدا، بالتحديد، أن تعيين شين يعكس تراجعاً عن سياسة التدخل في الشؤون المصرية، وعن اعتبار الشأن المصري، كما السوري، مسألة داخلية تركية.

لكن ما حدث في تونس، قبل أيام، أعاد إلى الأذهان

المرصد السوري و الملف الكردي



فدائيون استشهدوا إثر كمائن غادرة للحزب الديمقراطي الكردستاني

وكالة انباء الفرات ANF:

مصطفى جوبان- عفرين :استشهد العديد من مقاتلي الكريلا من روج افا إثر وقوعهم في كمائن غادرة نصبها الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) الذي يعد نفسه حزباً كردستانياً، خلال ٣٠ عاماً، حيث تدعو عوائل الكريلا لتصعيد النضال من اجل انهاء سياسة التواطؤ والخيانة للحزب الديمقراطي الكردستاني مع محتلي كردستان. وفي ذات السياق، تحدثت والدة مقاتل من الكريلا(خوشناف) ،استشهد جراء كمين غادر نصبه الحزب الديمقراطي الكردستاني ،لوكالة فرات للأنباء ANF عن سياسة العمالة والتواطؤ التي تُنفذ بحقهم والتضحيات العظيمة التي تمت في مواجهة هذه السياسة.

ويعد خوشناف أحد مقاتلي الكريلا والذي استشهد إثر كمين نصبه الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٩٥ في منطقة كاري في جنوب كردستان، حيث شددت والدته فاطمة سيدو على وجوب إنهاء سياسات العمالة والتواطؤ للحزب الديمقراطي الكردستاني مع محتلي كردستان ودعت جميع الأمهات لتصعيد نضالهم ضد هذه السياسات.

ولد عدنان أيمو (خوشناف) عام ١٩٧٦ في قرية كاخره في عفرين، طلب الانضمام لصفوف حزب العمال الكردستاني بعد تعرفه على نهج الحزب ونضالهم من اجل الشعوب المضطهدة، لكن لم يتم السماح له بسبب صغر سنه، الا انه لم يتوارى عن تصميمه وشارك خوشناف في اعمال مختلفة في العديد من المناطق. انضم خوشناف لحركة حرية كردستان عام ١٩٩٣، وعمل ضمن الحركة في منطقته وبعدها توجه الى جبال كردستان الحرة التي اصبحت شغف بالنسبة له.

تم توديعه من قبل عائلته واقاربه بحماس ومعنويات عالية، حيث تحدثت والدته فاطمة سيدو عن تلك اللحظات وقالت: «عمل في مدينة حلب لعامين، وفي احدى الأيام قال لنا انه سيتوجه لجبال كردستان وينضم لصفوف حزب العمال الكردستاني، حينها قمت بخياطة الملابس له وأقمنا حفلة لتوديعه، كنا فخورين به، كان منضبطاً ومحباً للخير ويساعد الجميع، كان بمثابة الروح بالنسبة لنا.

لن أنسى اليوم الذي جاني فيه نبأ استشهاد ولدي

استشهد المناضل خوشناف خلال الهجمات التي شنها الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٩٥ ضد منطقة سیدار في كاري.

وحول شهادته أوضحت والدة الشهيد خوشناف، فاطمة سيدو انها لن تنسى اليوم الذي جاء فيه نبأ استشهاد ولدها وقالت: «كان يوماً ماطرًا والبرق يغطي السماء، عندما جاءني نبأ استشهاد داهم عناصر النظام السوري منزلنا، حينها قلت لهم لقد خدم ثلاثة من ابنائي ضمن جيشكم، دعوا واحد منهم يخدم لأجل الكرد وكردستان، كان يوماً عظيماً بالنسبة لنا».

ناضل من اجلهم وهو في سن ال ١٥ عاماً

وأكدت فاطمة سيدو انها تألمت كثيراً عندما سمعت بأن ولدها قد استشهد اثر هجمات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقالت: «استشهد ولدي عدنان بسبب خيانة البرزانيين، لقد ناضل اولادي وهم في سن ال ١٥ من اجلهم، الا انهم لم يصونوا نضالهم هذا بل على العكس قاموا بنصب الكمائن والتواطؤ مع الاحتلال التركي ضد أبنائنا، لماذا هذا الظلم وهذه الخيانة؟ كيف لا يتمسكون بكرديتهم ويقدمون على خيانة أبناء شعبهم، كيف يسمحون لأنفسهم بإراقة دماء ابناءنا الذين يناضلون من اجل ارض كردستان.

لم تنته الخيانة بعد

علينا النهوض ضد أولئك الذين يتواطؤون مع محتلي كردستان ويتسببون في استشهاد أبنائنا، لم تنته الخيانة بعد وهم مستمرين في شن هجمات ضد مقاتلي الكريلا الذين يضحون بأرواحهم في سبيل حرية كردستان، يجب ان نصعد نضالنا كي لا تحترق اكباد أمهات اخريات».

صرحت ربيعة وقاص التي استشهد شقيقها وأبن أخيها نتيجة الهجمات الغادرة للحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK)، «استشهد آلاف الشباب الكرد على أيدي هذا الحزب وقواته، لا أسمى هؤلاء الذين ينادون بالكردايتية ولا يفعلون شيئاً بأنهم كرد، وأقول إنهم سيغرقون في خيانتهم».

هجوم غادر للحزب الديمقراطي الكردستاني

وفي هذا السياق، تحدثت ربيعة وقاص والتي هي من أهالي مدينة عفرين المحتلة ومن إحدى العائلات التي استشهد شقيقها وابن أخيها في هجوم غادر للحزب الديمقراطي الكردستاني، ولد شقيقها نوري مصطفى وقاص الاسم الحركي (ديرسم سيلفان) في قرية كاخور التابعة لمدينة عفرين، حيث انضم ديرسم إلى نضال حركة التحرر الكردستانية عام 1991 واستشهد في 14 تشرين الثاني 1995 في منطقة متينا في كمين غادر لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولد ابن أختها عارف خليل (ديار) عام 1975 في مدينة عفرين، وانضم إلى صفوف مقاتلي كريليا حركة التحرر الكردستانية في عام 1994، واستشهد عام 1997 جراء هجوم غادر لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة كوري جارو في زاب.

القصيدة التي تروي الخيانة

تحدثت ربيعة وقاص لوكالة فرات للأنباء (ANF) عن انضمام شقيقها نوري إلى صفوف حركة التحرر الكردستانية، وقالت: «تعرف نوري على فكر وفلسفة القائد عبد الله أوجلان قبل ذهابه إلى الخدمة الالزامية في الجيش السوري، وكان يدرس في نفس الوقت، انضم إلى الجيش، عندما أنهى خدمته وعاد، سألناه، هل ستواصل الدراسة أم لا؟ ورد بالقول، سمعت بعض الأشياء عندما كنت جندياً في الجيش، الكرد يتم اضطهادهم، وثورتنا قد بدأت، وأنا أيضاً سأنضم إلى تلك الثورة، كنا نجلس مع أخي وابن أخي، كلاهما قالا، لن نخدم في جيش العدو، إذا كنا سنقوم بالخدمة العسكرية، فعلياً أن نفعل ذلك من أجل شعبنا الكردي، سننضم إلى الثورة، حيث وعد هؤلاء الثلاثة بعضهم البعض، وفي عام 1991 انضموا إلى نضال حركة التحرر الكردستانية».

وذكرت ربيعة أن أخيها ديرسم كان يقود رفاقه وعائلته، وقالت: «عندما التحق نوري بصفوف قوات الكريليا، أثر بشكل كبير على رفاقه وعائلته، كان أخي نوري أول شهيد في عائلتنا، كما استشهد ابن أختي عارف في عام 1997، وأصبح أخي الشهيد نوري قدوة لعائلتنا وللحبي بأكمله، بعد استشهاد أخي، أنضم ابنة عمي إلى الثورة وتوجهت إلى الجبال الحرة، سحب كل واحد منهم الآخر، حيث شارك كل فرد من عائلتنا في هذه الثورة».

وذكرت ربيعة بنصيحة والدها لأبنائه، وقالت: «كان وقفة أخي معروفة في جميع أنحاء القرية، في هذا الإطار عاهدناه بأننا سنسير على طريقه، كان عزيزاً وعظيماً، كان كل مواصفاته الأخلاقية جيدة، لا يمكن وصفها، حيث أننا لم ننزعج منه أبداً، وكانت حبه من القلب، سعدنا جداً نحن كعائلته عندما علمنا بأنه انضم إلى الثورة، وضع والدي يده خلف ظهره وقال له: 'كن لائقاً بهذه الثورة، أنا فخور بك جداً، أعرف كيف ربيت أولادي، دافعوا عن الكرد ضد العدو».

وأفادت ربيعة وقاص، أن استشهاد نوري كان له تأثير كبير على والدتهما، وقالت: «أمي كانت تقول دائماً: أطفال الآخرون كانوا صغاراً، ربما كانوا قد أزعجوني، لكن نوري لم يزعجني أبداً، ذات مرة لا أعرف ماذا فعل لكنني صفعته، أدار نوري الجانب الآخر من وجهه وقال، اصفعيني هنا أيضاً يا أمي، فالمكان الذي تتواجد فيه الأم تنبت فيه الزهور».

وذكرت ربيعة وقاص أن ابن أختها عارف خليل الذي استشهد على أيدي قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 1997، رغم أنها كانت أصغر منه بالعمر، كان دائماً يقول لها «خالتي»، وقالت ربيعة، «كنا نلعب معاً دائماً، وكبرنا معاً، كان تركيزه دائماً على الثقافة والفن، قال لي ذات يوم «خالتي تعالي هنا لنكتب سوية قصيدة عن الظلم والخيانة» القصيدة التي تقول للشعب ما هي الخيانة ولماذا الشعب الكردي في هذا الوضع».

وأشارت ربيعة وقاص، إلى أن الآلاف من الأشخاص قطعوا وعد المقاومة لهم وساروا على خطى ديار وديرسم، وأكدت أن هذه القضية المشروعة لن تنتهي أبداً، وقالت: «أنهم كانوا يعرفون ذلك وكانوا يقولون ' قد لا نرى، لكنكم سترون كردستان'، كل يوم يسير آلاف الأشخاص على خطاهم ويعاهدونهم على مواصلة مقاومتهم ونضالهم، وهذا هو الشرف والكرامة».

خيانة وتواطؤ آل البارزاني

وتابعت ربيعة وقاص قائلة: «للأسف استشهدوا على أيدي الكرد أنفسهم، وهذا ما يؤلمنا كثيراً، فإذا استشهدنا في مواجهة الدولة التركية، سنقول بأنها عدوة، أولئك الذين يقولون لأنفسهم بأنهم كرد، على أي أساس يدعون ذلك؟ فلقد تسببوا باستشهاد الآلاف من أبناء الشعب الكردي، وتسببوا في آلام الآلاف من العائلات الكردية وأحرقوا أكبادهن».

وأعربت ربيعة عن رفضها واستيائها من خيانة وتواطؤ آل البارزاني، ونادت أولئك الذين يسيرون على نهج عائلة البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني:

«يا عائلة البارزاني من أنتم حتى تتسببون في سفك الكثير من دماء الكرد؟ كيف يمكنكم النوم بأريحية؟ لقد استشهد حتى الآن العشرات من شباب الكرد بسببكم ونتيجة خيانتكم، العدو يهاجم، ما الذي تستفيدون منه، من وقوفكم بجانب العدو؟ لا أسمى هؤلاء الذين ينادون بالكردايتية ولا يفعلون شيئاً، بأنهم كرد».

تعرفوا على الخونة

كما إنني أدعو أولئك الذين يسيرون على خطى البرزانيين، تعرفوا على أنفسكم وعليهم أيضاً، ابتعدوا عن نهجهم الخياني الذي يؤدي الى استشهاد شبابنا وبناتنا، هم لم يخدموا الإنسانية ولا الكردايتي قط، لم يفت الأوان بعد للعودة من هذا الطريق، لطالما ابتلينا نحن الشعب الكردي والمقاتلون في صفوف قوات الكريلا، بهذه السياسة القذرة، كفى لهذه الخيانة، ستعود لهم هذه المصيبة يوماً ما، وسيغرقون في قذارة خيانتهم، ونحن كعائلات الشهداء، سنسير على درب مقاتلينا الكريلا وخطى شهدائنا، لن نستطيعوا القضاء علينا عبر القتل، نحن بالملايين، وهبنا انفسنا وكل ما نملك لهذه الثورة».

تحدثت عائلات شهداء الكريلا في روج آفا، الذين استشهدوا نتيجة خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK)، عن خيانة هذا الحزب الذي يعد نفسه حزباً كردستانياً، خلال ٣٠ عاماً، وعن التضحيات التي قدمتها قوات الكريلا من أجل حرية الكرد وكردستان، وأكدوا أنه يجب تصعيد وتيرة المقاومة من أجل إنهاء سياسة التواطؤ والخيانة للحزب الديمقراطي الكردستاني مع محتلي كردستان.

وفي ذات السياق، قال نوري أحمد أحمد، الذي استشهد شقيقه (المقاتل حميد) نتيجة الهجمات الغادرة للحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) عام ١٩٩٧، «إن الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) هو ألد أعداء كردستان والشعب الكردي، وبمقاومتنا ونضالنا، سنطرد هؤلاء الخونة من التاريخ».

ولد الشهيد مصطفى أحمد (حميد) عام ١٩٧٠ في قرية قنطرة في عفرين، وانضم إلى صفوف كريلا حركة التحرر الكردستانية في عام ١٩٨٨، وبقي حميد في أكاديمية معصوم قورقماز في لبنان، وأصبح من ضمن الأشخاص المرافقين للقائد عبدالله اوجلان، وبعد عودته إلى البلاد عام ١٩٩٠، ذهب حميد، بعد أن مكث في مدينة بوطان لفترة، إلى جنوب كردستان، وقام بأعمال تنظيم الشعب في منطقتي زاخو وحفتانين، واستشهد في هجوم غادر شنته قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) على كاري عام ١٩٩٧.

وفي ذات السياق قال شقيقه، نوري أحمد: «أثناء ذهابه إلى المدرسة، قرر الانضمام إلى النضال من أجل حرية كردستان، حيث أصبح من الأشخاص المرافقين للقائد اوجلان في معسكر لبنان لمدة ٩ أشهر، ثم ذهب إلى البلاد، وظهر مرة على شاشة التلفاز في عام ١٩٩٦، كان في منطقة زاب وكان واقفاً ويتأمل بساعته».

في عزاء والدته تلقينا نبأ استشهاده

وروى أحمد نبأ استشهاده شقيقه وقال: «لم أكن في المنزل في ذلك الوقت، حيث كانت والدتي قد توفيت للتو، فكان الناس يأتون بأعداد كبيرة، كما كنا نتعرض لضغوطات شديدة من النظام، وفي ذلك اليوم سمعنا أن أخي استشهد على يد عائلة البارزاني، وذكر نوري أنه عندما ولد مصطفى (حميد) أراد والدي أن يسميه مصطفى بارزاني لكن الموظف في مديرية النفوس رفض وقال «لا يجوز، سوف يزعجونك»، فنحن نقوم بتسمية أطفالنا على اسمائهم لكنهم يقومون بقتلنا، لولا خيانتهم لكنا في وضع مختلف اليوم، وهم يعزفون بأنهم ألد أعداء الشعب الكردي، إنهم لا يريدون أن يعرف شعب كردستان هويتهم، ويدمرون كل شي، عائلة بارزاني في كردستان هي بمثابة أردوغان والنظام البعثي، وأصبحوا عبيداً للمحتلين».

وذكر نوري أحمد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK تسببوا باستشهاد العشرات من مقاتلي الكريلا الجرحى في المستشفى في ١٦ أيار ١٩٩٧، كما تسببوا باستشهاد خمسة مقاتلين من خلال نصب كمين لمجموعة من المقاتلين في خليفان في آب ٢٠٢١، وقال أحمد أنهم تسببوا باستشهاد الآلاف من مقاتلي الكريلا وفقدان جثامين المئات منهم، والآن تظهر حقيقة خيانتهم، وما يفعله الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK لم تعد تفعله الدولة التركية، وإنهم أكثر عداء من العدو، لذا أدعو الخونة، غداً، سوف يخذلك المحتلون الذين هم حلفاؤكم كما سيتخلون عنكم في منتصف الطريق، وسوف تقدمون في يوم من الأيام حساباً لهذا الشعب، وبمقاومتنا ونضالنا سنطرد الجواسيس والخونة من تاريخ كردستان، سيهزم المحتلون وحلفاؤهم وسيكون الانتصار حليفنا».



حسام زيدان:

التصعيد التركي الامريكى شمال سوريا.. تثبيت نقاط أم ابتزاز تركي؟

ومع استقرار بسيط للمتغيرات هناك، تأتي احداث متلاحقة تعزز هذه الفرضية، بدايتها كانت مع زيارة مجموعة أمنية واستخباراتية «أوكرانية تركية» للشمال السوري بذريعة بحث فكرة تجنيد مسلحين للقتال في اوكرانيا، والتقت هذه المجموعة بحسب مصادر مطلعة، بـ«حركة ثائرون» المسلحة المدعومة من الجيش التركي، والقائمين على المجموعات المسلحة مثل فرقة «سلطان مراد»، وجيش «المهاجرين والأنصار»، في هذا التوقيت وليس مصادفة، بدأت مناطق خفض التصعيد، في ارياف ادلب وحماة وحلب، تشهد تصعيداً عسكرياً جدّدت فيه «غرفة عمليات الفتح المبين» والتي تتزعمها جبهة النصر، اعتداءاتها على معظم المحاور، كما نفذت المجموعات المسلحة عملية تسلل شمال غربي حماة على قاعدة للجيش السوري، كسرت فيها قواعد الاشتباك القائمة.

*صحيفة كيهان الإيرانية

مازال النار مشتعلة في اوكرانيا، والتصعيد الميداني على ارضها، يقابله ارتدادات مختلفة في مناطق تواجد المجموعات المسلحة شمال سوريا، الا ان طبيعة التشابك الدولي والإقليمي هناك، يجعل من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ترتبط بالحرب المفروضة على سوريا، وبالذات فيما يخص التركي، الذي يحاول الاستفادة من التداخل في المصالح والضغط على روسيا وسوريا في ملف الشمال السوري.

إن المؤشرات القادمة من شمال البلاد، تؤكد ان ارتدادات محتملة، وخيارات تصعيد وتوتر، تأتي ضمن حسابات تركيا للضغط على روسيا، حيث ترجح المعطيات ان تستغل الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، انشغال الروسي في أوكرانيا، ورفع مستوى التوتر في مناطق ادلب وريف حماة وحلب واللاذقية، عبر المجموعات المسلحة.

الاقتصاد والدفاع، بحسب الخارجية الأمريكية. وخطرت إدارة بايدن الكونغرس قبل أيام أن بيع طائرات إف ١٦ لتركيا ستعزز مصالح الأمن القومي الأمريكي، ويساعد في توحيد الناتو، وهذه الاستراتيجية تؤكد براغماتية الاتراك في التعاطي مع ملف الازمة الأوكرانية، بحيث استغلت انشغال الروسي للتصعيد العسكري الموضوعي في سوريا، هذا التصعيد سيحافظ على عدم الاحتكاك المباشر مع الجيش الروسي، ويتجنب رفع التكلفة والاكتفاء بالضغط النقطي، لكن بما يربك الدولة السورية، وما يمكن استنتاجه من هذا التحرك الأمريكي التركي، هو الحاجة الامريكية لتركيا في هذا التوقيت بالذات بسبب انشغالها بالأزمة الأوكرانية، ودعم

موقع تركيا الى طاولة اللاعبين الإقليميين والدوليين في الملف السوري، والتعاطي معها كوكيل، وترجح هذه المؤشرات مجتمعة إلى وجود صفقة ثلاثية: تركية امريكية إسرائيلية، بعد عودة العلاقات

التركية مع الكيان الإسرائيلي، هذه الصفقة تستثمر رغبة أنقرة في توسعة دورها الإقليمي والدولي واللعب ما بين الحبال.

إن المعطيات على الأرض حتى اللحظة، لا تحمل معها نقاط تحوّل جذرية، وتؤكد ان ما تقوم به انقرة هو أشبه بالمناورة ضمن إطار تبادل الرسائل وتحقيق المكاسب الممكنة في شمال سوريا. وتبقى الأهداف التركية محدودة ومعروفة، ولن تملك الا الهشاشة على المستوى السياسي والميداني، بعد الإنجازات السياسية والعسكرية للدولة السورية، اثر الانتصارات الكبيرة التي حققتها، والمساحات الجغرافية التي باتت اضيق على الاتراك والمجموعات المسلحة.

في غضون ذلك، دعم الجيش التركي محارسه ونقاط مراقبته العسكرية غير الشرعية في محيط طريق حلب - اللاذقية المعروفة بـ M٤، بريفي إدلب الجنوبي والغربي بالمزيد من الجنود والعتاد العسكري، بخلاف إجراءاته التي اتبعها على مدار الاشهر الأخيرة، وعمد الاتراك إلى تجميع عدد من نقاط مراقبته في جبل الزاوية جنوب إدلب، ونقل جنود وعتاد عسكري منها إلى شمال M٤ والى مناطق أخرى، وأكدت مصادر محلية ان رتلًا عسكرياً تركيا، مكوناً من ٥٠ آلية عسكرية محملة بعتاد عسكري ومعدات لوجستية، اجتاز معبر باب الهوى شمال إدلب ووصل إلى عدد من نقاط مراقبته المتمركزة في بلدات بليون وبسامس وشنان لتدعيم هذه النقاط التي تقع في خط الجبهة الأمامي.

وأشارت المصادر إلى أن قافلة مماثلة للجيش التركي، مؤلفة من ٤٠ مدرعة و١٠ شاحنات محملة بعتاد عسكري ولوجستي، اجتازت معبر باب الهوى ودخلت إلى القاعدين العسكريين

في تفتناز والمسطومة وإلى نقاط مراقبته في جبل الزاوية، ولاسيما تلك القريبة من M٤ مثل بزبور والمغارة ومعترم شمال وجنوب الطريق الدولية وإلى عدد من نقاط الحراسة على مشارفه الممتدة من مدينة أريحا إلى بلدة محمبل وصولاً إلى سهل الروج واشتبرق بجسر الشغور. كل ذلك ترافق مع لقاءات تركية أمريكية كان ابرزها، لقاء وزير الدفاع الامريكي، لويد أوستن، بنظيره التركي، خلوصي آكار، في الحادي والعشرين من شهر آذار الماضي، حيث اعتبر من اهم التحركات التركية الامريكية التي بحثت تخريب الاستقرار السوري وتحريك بؤر التوترات الأمنية لصالح الأمريكي والإسرائيلي، وصولاً الى اطلاق استراتيجية أمريكية تركية، للتعاون في مجالي

ارتدادات محتملة، وخيارات تصعيد وتوتر، تأتي ضمن حسابات تركيا

رؤى و قضايا عالمية



نهاية خارطة الشرق الأوسط القديم

المسيرة وغيرها من العتاد العسكري، صدّ هجوم شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي مسنودة بمقاتلين من الصومال الذين تدعمهم قطر. استغرب العديد من المراقبين الأمريكيين ازدياد التدخل المباشر للاعبين الدوليين في الصراع الأفريقي خاصة الدول الشرق أوسطية، إلا أن هذا الأمر لا يدعو

*مجلة فورين آفيرز

مارك لينش: في بدايات كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١، تمكنت الحكومة الإثيوبية من إحراز تقدم كبير في الحرب الأهلية التي استمرت لمدة عام على حساب المتمردين في إقليم تيغراي. وقد استطاعت القوات الإثيوبية المدعومة من قبل إيران والإمارات وتركيا بالطائرات

أصبح الشرق الأوسط الذي حددته أمريكا متعارفاً عليه لدى جميع الأوساط الدولية، بناءً على الترابط الجغرافي للمنطقة و القيم المشتركة وتاريخ القرن ٢١، فقد حددت الجامعات الأمريكية و مراكز الأبحاث و وزارة الخارجية الأمريكية الشرق الأوسط.

اليوم، لقد أصبحت خارطة الشرق الأوسط التي حددتها الولايات المتحدة قديمة وبحاجة إلى تحديث، فالقوى الإقليمية القوية و الغنية أصبحت تعمل خارج نطاق الشرق الأوسط التقليدي بنفس الطريقة التي تعمل بها داخله، في وقت أصبحت فيه تتنافس خارج إطار المنطقة، و البنّتاغون على دراية بما يجري، حتى مع تأسيس نواة القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (الأفريكوم) عام ٢٠٠٧،

لم تكن المنطقة التي تغطيها القيادة المركزية الأمريكية، وهي القيادة المقاتلة التي تتعامل مع الشرق الأوسط، تشمل مصر وإيران والعراق ودول الخليج فحسب، بل شملت أيضاً أفغانستان

وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وباكستان والصومال والسودان، وهي دول لم تكن وزارة الخارجية الأمريكية تُدرجها ضمن الشرق الأوسط.

يشير عدم الاتساق الدراماتيكي هذا بين صنع السياسات والمؤسسات العسكرية الأمريكية إلى مخاطر الإبقاء على النموذج القديم للمنطقة. حيث أن مفهوم المؤسسات الأمريكية المتناقض عن الشرق الأوسط لا يغرد فقط خارج السرب فيما يتعلق بالسياسات الحالية والممارسات العسكرية، بل أنه يقف حجر عثرة أمام محاولات مواجهة العديد من أكبر التحديات اليوم، بما في ذلك أزمات اللاجئين المتلاحقة وحركات التمرد الإسلامية و الاستبداد المتجذّر في المنطقة. إن الاستمرار في الاعتماد على الدراسات و السياسات التي تُعزّف الشرق

للهشمة، ففي السنوات القليلة الماضية، افتتحت تركيا أكثر من ٤٠ قنصلية موزعة على أرجاء أفريقيا، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية رئيسية لها في الصومال. أما بالنسبة لإسرائيل فقد أعلنت «العودة إلى إفريقيا» في مسعى منها لإيجاد تحالفات جديدة في الوقت الذي تواجه فيه ضغوطاً دوليةً متزايدة بسبب احتلالها للضفة الغربية. بينما السعودية اشترت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في إثيوبيا والسودان، سعياً وراء الأمن الغذائي، فيما شيدت الإمارات قواعد بحرية في جميع أنحاء القرن الأفريقي. علاوة على ذلك، دخلت مصر في صراع مع إثيوبيا نتيجة لتخطيط الأخيرة إقامة سد على نهر النيل (سد النهضة).

ولا تقتصر هذه التشابكات على أفريقيا، فقد اعتبرت سلطنة عُمان نفسها بشكل تقليدي دولة تتبع المحيط الهندي لذلك فهي تحافظ على علاقات اقتصادية متينة مع الهند وإيران وباكستان.

و غالباً ما تدخلت السعودية ودول الخليج الأخرى بعمق في شؤون أفغانستان وباكستان. أما تركيا فقد عمدت إلى زيادة نشاطها في آسيا الوسطى، و كان ذلك جلياً في تدخلها العسكري إلى جانب أذربيجان ضد أرمينيا. وفي الآونة الأخيرة، سعت جميع دول الخليج إلى تعزيز الشراكة مع الصين ودول آسيوية أخرى.

في ظل التدخلات الإقليمية المستمرة و المتصاعدة، لاتزال نظرة الولايات المتحدة للشرق الأوسط ضيقة و محدودة. فمنذ أوائل حقبة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط يمثل العالم العربي، أي الدول المنضوية تحت منظمة جامعة الدول العربية _ باستثناء الدول البعيدة جغرافياً مثل جزر القمر و موريتانيا و الصومال _ فضلاً عن إيران و إسرائيل و تركيا، وقد

في ظل تراجع النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط بدأت القوى الإقليمية تعيد حساباتها

العنصرية إلى الشعوب المتقاربة ثقافياً في حوض المتوسط و شعوب أوروبا الجنوبية ذات البشرة البيضاء، وميزتهم عن الشعوب الأخرى في منطقة الشرق الأدنى المتمثل بشمال إفريقيا و شبه الجزيرة العربية.

ومن جانبهم، أطلق البريطانيون على المنطقة اسم «الشرق الأدنى» لدورها المحوري كنقطة ربط مع مصالحيهم الاستعمارية الرئيسية في الهند و «الشرق الأقصى» أو آسيا. بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، اكتسبت المنطقة زخماً جديداً، وقد ربطت المصالح الإمبراطورية البريطانية شبه الجزيرة العربية بمصر والشام، مميّزة إياها عن المناطق الشمالية والشرقية و الجنوبية. في غضون ذلك، بقيت مجموعة من المحميات في شبه الجزيرة العربية تحت السيطرة

البريطانية حتى عام ١٩٧١، مما عزّز الحدود الاستعمارية القديمة بعد فترة طويلة من بدء القوى الأخرى في إعادة تشكيل المنطقة. ساعدت مجموعة من الافتراضات الإيديولوجية

حول الطبيعة المختلفة لكل من العرب والفرس والأترك – وهي النظرة التي أطلق عليها الباحث الأمريكي الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد «الاستشراق» – في تشكيل فكرة أن هذه المنطقة الواسعة تجمعها حضارة مشتركة.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما بدأت الولايات المتحدة المنافسة مع الاتحاد السوفيتي في حرب باردة، وظّفت أمريكا مفهوم «البريطاني الفرنسي»، أو ما يُعرف بالإنجلو فرنسي للمنطقة لتحقيق مآربها الخاصة. إن الشرق الأوسط الذي شكلته الولايات المتحدة كان مستوحى من الأهداف التي حددها الساسة والتي تتضمن: تأمين النفط في شبه الجزيرة العربية، و حماية إسرائيل، و إبقاء إرث الإمبراطوريات البريطانية و الفرنسية

الأوسط بطبيعته الحالية يهدد الإستراتيجيات الأمريكية تجاه الديناميكيات الفعلية التي تشكل المنطقة. والأسوأ من ذلك كله، هو دفع هذا الوضع واشنطن إلى استمرارها في ارتكاب أخطاء لا تُحمد نهايتها.

خرائط حقبة الحرب الباردة

من الصعوبة تغيير المفهوم الأمريكي عن الشرق الأوسط، خاصة في الوقت الحالي والذي لا يستند بمجمله إلى تاريخ ما قبل الحداثة. فعلى مدى قرون، كانت الدول العربية في شمال أفريقيا و بلاد الشام جزءاً من الإمبراطورية العثمانية الواسعة. بينما كانت المناطق الساحلية في الخليج مرتبطة بالقرن الأفريقي عبر البحر الأحمر، وربطت الشبكات

الإسلامية مصر وبقية دول شمال أفريقيا بمناطق في عمق أفريقيا جنوب الصحراء. إلا إنه بدلاً من تكوين مفهومها عن الجذور التاريخية للشرق الأوسط، تبنت الولايات المتحدة

نسختها الخاصة بالمنطقة ألا وهي: الاستعمار وسياسات القوة العظمى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أوروبا.

في القرن التاسع عشر، أدت المشاريع الإمبراطورية البريطانية والفرنسية إلى ظهور فكرة منطقة جديدة بشمال أفريقيا وبلاد الشام. ففي عام ١٨٣٠ احتلت فرنسا الجزائر فيما بسطت سيطرتها على تونس عام ١٨٨١، وبحلول عام ١٩١٢ احتلت أيضاً المغرب. وقد ساهم الإرث الاستعماري الفرنسي في التمييز بين الشعوب و الدول على أساس العرق، وليس كما هو متعارف عليه في منطقة الصحراء الكبرى، حيث ميّز بين أفريقيا الفرنسية ذات البشرة السوداء و المغرب الفرنسي الذي يشمل العرب و الأمازيغ من ذوي البشرة الفاتحة. علاوة على ذلك، امتدت هذه

الشرق الأوسط الذي حددته أمريكا نابع من تأمين النفط و التاريخ الاستعماري

ذلك، بُرِّز دمج جزء كبير من آسيا الوسطى ضمن الاتحاد السوفييتي و استثناء دول مثل أذربيجان وكازاخستان وتركمناستان من هذه المنطقة نتيجة للمنافسة في الحرب الباردة.

مثل مفهوم الشرق الأوسط هذا الأساس لسلسلة من التوجهات التي تبنتها السياسة الخارجية الأمريكية والتحالفات الأمنية لها، وهي العلاقات التي عملت لعقود طويلة الأمد في الحفاظ على تدفق النفط و إرساء دعائم الأمن و الاستقرار، وعلى الرغم من الاضطرابات التي حدثت في المنطقة، مثل الثورة الإيرانية، إلا إنه انطوت هذه العملية على تكاليف شكلت عبئاً على الولايات المتحدة.

وقد تم تدريب الأكاديميين والساسة على التفكير وفقاً لهذه الخريطة، وغالباً ما كانوا على دراية تامة بأراء الاستشراق الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وكانوا يميلون إلى استخلاص استنتاجات حول المنطقة دون مراعاة القوى الاجتماعية والسياسية العديدة التي

تجاوزت محيطها. فعلى سبيل المثال، سرعان ما أدت هجمات ١١ من أيلول (سبتمبر) إلى تبني رؤية موحدة أنها كانت نابعة من أمراض محددة سائدة في الشرق الأوسط ، وغالباً ما تغاضت التحليلات الكثيرة التي تدرس مفهوم الجهاد من منظور الثقافة العربية تنامي الحركات الإسلامية و أشكال أخرى للتطرف الديني في أماكن أخرى مثل أفريقيا و جنوب آسيا و مناطق أخرى متعددة حول العالم .

إن الفكرة المتأصلة بأن الدول الإسلامية ترفض مفهوم الديمقراطية بشكل خاص تتجاهل الدوافع الحقيقية لتجذر الاستبداد في الشرق الأوسط، ألا وهو دعم الغرب للدول النفطية و تغاضيها عما يمارسه بعض الزعماء العرب المستبدين ضد شعوبهم، فضلاً عن عدم اهتمامها

السابقة في شمال إفريقيا بعيدة عن تناول النفوذ السوفييتي.

خلال خمسينيات و ستينيات القرن ٢٠، مكّنت الأولويات الاقتصادية و السياسية للولايات المتحدة من إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الخارطة في الدوائر الأكاديمية و السياسية. وقد وجّه قانون تعليم الدفاع الوطني الصادر عام ١٩٥٨ الموارد الفيدرالية نحو الدراسات المتخصصة بالمنطقة لدعم أولويات الولايات المتحدة في الحرب الباردة، فضلاً عن انضمام المنظمات غير الربحية المشهورة، مثل مؤسسة «فورد» إلى هذا الجهد. قسّم النهج الجديد العالم إلى مناطق كل له خصوصيته و كان من ضمنها الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، استطاع الباحثون في شؤون الشرق الأوسط

من تكوين خبرة كبيرة فيما يتعلق بثقافات ولغات وتاريخ وسياسات البلدان بالمنطقة. في المقابل، لم تتوفر لدى هؤلاء الباحثين الخلفية العميقة و المعرفة الكافية حول الدول

الأفريقية جنوب الصحراء أو أفغانستان أو باكستان، بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول تمثل ذات أهمية بالنسبة للقضايا التي يجرون أبحاث و دراسات حولها.

في بداية الحرب الباردة عزّزت الوحدة العربية للرئيس المصري جمال عبد الناصر فكرة الشرق الأوسط كوحدة ثقافية سياسية وليست كبنية مصطنعة. كما أدت القضية الفلسطينية والكفاح من أجل إنهاء الاستعمار إلى رفع الروح المعنوية في العالم العربي و توحيده، وهذا ما برز جلياً في مواقف زعماء الدول العربية حيال إسرائيل و الوحدة العربية. أما في مصر ودول شمال أفريقيا الأخرى، فقد ساهمت المواقف العنصرية تجاه الشعوب الأفريقية لدول جنوب الصحراء إلى تعزيز فكرة أن الشرق الأوسط يختلف عرقياً وثقافياً عن محيطه الجغرافي. في غضون

أعدت الأسواق المالية العالمية تشكيل توجهات بعض أغنى دول الشرق الأوسط

قطر و السعودية والإمارات في حروب في ليبيا وسوريا واليمن، وتدخلت أيضاً في التحولات التي شهدتها مصر وتونس. وعلى الرغم مما يحدث، فإن دول المنطقة التي تصاعد نفوذها بشكل أكبر مثل إيران وإسرائيل وتركيا، في الحقيقة لم تكن جزءاً من العالم العربي على الإطلاق. علاوة على ذلك، كان يعتبر المستبدون العرب هذه اللحمة التي تربط شعوبهم مصدر خطر على مناصبهم، حيث سعى كثير منهم إلى قمع الحركات السياسية العربية مثل جماعة الإخوان المسلمين وشبكات النشطاء الليبراليين. و عوضاً عن ذلك، لم يعد هناك أمل يلوح في الأفق من أجل تغيير سياسي يشمل المنطقة قاطبة، بسبب الانقسام الجديد في ظل انزلاق كل من ليبيا وسوريا إلى الفوضى، وبحث العديد من الحكام

العرب عن مصادر جديدة لشرعنة سلطتهم وإن كانت لا تخدم تطلعات شريحة واسعة من الشعوب العربية.

و في الوقت الراهن، فالتطورات السياسية في العديد من دول

الشرق الأوسط جعلت الحدود التقليدية للمنطقة لا معنى لها بشكل كبير ومتصاعد. حيث أظهرت ثورة السودان التي اندلعت عام ٢٠١٨ - والانقلاب العسكري الأخير الذي دعمته مصر، القوة العظمى في الشرق الأوسط وعارضه الاتحاد الأفريقي وهو منظمة دولية تمثل ٥٥ دولة أفريقية - مدى تأثير البلاد بالمنطقتين (الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأفريقي). وفي أماكن أخرى من أفريقيا، أدت الهجرة وتنامي حركات التمرد الإسلامية عبر منطقة الساحل إلى تحويل المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية لدول المغرب العربي جنوباً. وصاعدت الحرب الأهلية في ليبيا تدفق المهاجرين والأسلحة والمخدرات والتطرف عبر أفريقيا الوسطى، مما زاد من تعقيد الحدّ الفاصل بين شمال أفريقيا وبقية القارة، حيث يأتي

بمشاركة المسلمين الفعالة في العديد من الديمقراطيات خارج الشرق الأوسط، مثل الهند وإندونيسيا وحتى الولايات المتحدة بحدّ ذاتها. وما توجه الشعوب الإسلامية لاختيار الحكومات الإسلامية الراديكالية لإفشل الولايات المتحدة في تقديم ودعم إصلاح سياسي حقيقي في تلك المنطقة.

غالباً ما بقي المفهوم الأمريكي للشرق الأوسط غير قادر على فعل أي شيء على مدى عدة عقود. وعلى الرغم من اتضاح العلاقات العالمية لتنظيم «القاعدة» في أعقاب أحداث ١١ من أيلول (سبتمبر) المتجذرة في كل من أفغانستان ومصر والسعودية والسودان، لازالت السياسة الأمريكية مستمرة في تبني الشكل القديم للشرق الأوسط. لقد كان

غزو العراق بداية للتحوّل في إعادة صياغة الشرق الأوسط و قد دفعت «أجندة الحرية» التي وضعتها إدارة جورج بوش الابن إلى حرب أفكار تستهدف العالم العربي الذي يُفترض أنه معرض

للاستبداد و العنف الطائفي. وفي الآونة الأخيرة، أدت افتراضات مماثلة إلى فشل الولايات المتحدة في توقّع موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي في ٢٠١٠-٢٠١١ أو الاستجابة لها بفعالية.

السياسة الإقليمية

ينطبق المثل القائل «ليس كل ما يلعب ذهباً» على الثورات العربية (الربيع العربي) بالنسبة لصدّاء القرار و السياسة الأمريكيين. ففي بداية الأحداث، بدا أن الانتشار السريع للاحتجاجات من تونس ومصر إلى معظم أنحاء المنطقة يظهر مدى الترابط في الشرق الأوسط، ومما زاد في التأكيد على ذلك هو التنافس الذي أعقب تلك الاحتجاجات ضمن نطاق جيوسياسي واحد : فقد تدخلت

تراجعت أهمية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي كان قوة موحدة للعالم العربي

وقواتها. وفي نفس الوقت، أدى فرض الإمارات لحصارٍ بحري على الحوثيين إلى قيامها بترسيخ وجود عسكري لها عبر القرن الأفريقي، وتحصين جزيرة سقطرى ذات الموقع الاستراتيجي، والتي هي أقرب إلى أفريقيا منها إلى شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من أنه غالباً ما يُنظر إلى الصراع في اليمن على أنه حرب شرق أوسطية بامتياز، إلا أنه في نفس الوقت يثير التساؤل حول الحدود المفترضة للمنطقة.

الحركة التجارية تتجه شرقاً

وعلى غرار الديناميات السياسية الأخيرة التي جعلت خارطة الشرق الأوسط القديمة مجردة من قيمتها، ينطبق الأمر على التحولات الاجتماعية واسعة النطاق في المنطقة. فمُنذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، أدت الهجرة الجماعية للعمال من الدول العربية الأشد فقراً إلى دول الخليج،

خلق روابط قوية داخل المنطقة، ولعبت التحولات المالية دوراً رئيسياً في الاقتصادات غير الرسمية في مصر ومعظم دول المشرق العربي، ومكّنت الإقامة الطويلة للعمال في دول الخليج من انتشار الأفكار الإسلامية المتشددة، و التي لم تكن في أوقات سابقة تلقى رواجاً خارج السعودية. وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، تم التخلي عن العمالة العربية واستبدالها بأخرى من بلدان جنوب آسيا كونها لا تشكل خطراً من الناحية السياسية على المنطقة. حيث كان يُنظر في تلك الفترة إلى العمالة القادمة من فلسطين و اليمن على أنها غير موالية لدول الخليج. وقد أدى هذا الاتجاه إلى إضعاف الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين منطقة الخليج وبقية دول الشرق الأوسط إلى حد كبير، بينما عزز في المقابل

العديد من المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا عبر الشرق الأوسط قادمين من بلدان جنوبي صحراء أفريقيا. ونظراً للأهمية الإستراتيجية المتصاعدة لمنطقة الساحل، كثّف المنشر في نشر سلطاته الدينية غرب أفريقيا كما شاركت الجزائر في العمليات الأمنية في مالي.

وأظهرت ديناميات سياسية أخرى أيضاً عن محدودية قيمة تعريف الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية واحدة. فعلى سبيل المثال، التنافس بين إيران والسعودية ليس له أهمية تذكر في شمال أفريقيا. كما أن المعركة السياسية التي حدثت بين قطر والسعودية والإمارات في أعقاب حصار قطر عام ٢٠١٧ من قبل عدة دول في المنطقة، لعبت دوراً في المنافسة لكسب الدعم ليس فقط في

الدول العربية المجاورة ولكن أيضاً في جميع أنحاء القارة الأفريقية وحتى في واشنطن. لقد كان تنظيم داعش أكثر جذباً للمتطرفين من نظيره تنظيم القاعدة على المستوى العالمي أكثر منه إقليمي، ويظهر

ذلك جلياً من خلال تدفق المقاتلون الأجانب إلى سوريا وانتشار التنظيم عبر أفريقيا وآسيا. ومن الصعوبة بمكان ما حصر مكافحة الإرهاب في العالم العربي في ظل ظهور حركات جهادية ذات نشاط أكبر في كل من مالي ونيجيريا والصومال.

في غضون ذلك، شكلت بعض أكبر الصراعات الأخيرة تحدياً للجغرافية المفترضة للمنطقة. حيث أدت الحرب الأهلية في ليبيا إلى زعزعة استقرار مالي والدول الأفريقية المجاورة الأخرى. وعندما أقامت السعودية تحالفاً لدعم تدخلها في اليمن ضد المتمردين الحوثيين عام ٢٠١٥، لم تطلب يد العون من الدول العربية التي تربطها علاقات جيدة معها فحسب، بل طلبت الدعم أيضاً من إريتريا وباكستان والسودان، التي ساهمت بتقديم قواعدها

في ظل تراجع الدور الأمريكي دأبت القوى الإقليمية بناء تحالفاتها الخاصة

والتعداد الكبير للعمالة الأجنبية و المهاجرين الغربيين، فمن المنطقي أن ننظر إلى هذه الأماكن على أنها مراكز للرأسمالية العالمية أكثر من كونها مجرد دول شرق أوسطية. حيث يوجد قواسم مشتركة متعددة تربط دبي مع كل من سنغافورة و هونغ كونغ أكثر منها مع بيروت أو بغداد، كذلك فإن استخدام السعودية والإمارات لأدوات المراقبة والتجسس الرقمية الإسرائيلية يعكس النموذج الصيني بقدر ما يعكس نموذج الأنظمة العربية الأخرى. إن مثل هذه الروابط العالمية في الإقتصاد والتكنولوجيا قد تلعب عمّا قريب دوراً في السياسات الخارجية لهذه الدول، بنفس القدر الذي تلعبه أية أولويات إقليمية تقليدية كالدفع بها للاقترب أكثر نحو آسيا على سبيل المثال، أو تقديم حوافز جديدة لها للتلاعب بالانتخابات في الديمقراطيات الغربية.

في المقابل، تراجعت أهمية الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني الذي كان في فترة ما قوة موحدة للعالم العربي، و نتيجة لزيادة إسرائيل

من بنائها للمستوطنات في الضفة الغربية، فقد تمت مقاطعتها و سحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات ضدها، وشهدت زحماً في أروقة الجامعات الأمريكية و الكونغرس أكثر منه في منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر أوروبا والأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية أمكنة حيوية لفض النزاعات بين إسرائيل و فلسطين أكثر من أي عاصمة عربية. و في الوقت الذي تحظى القضية الفلسطينية اليوم بتأييد غير منقطع النظير في الغرب، فإنها أصبحت قضية هامشية لا تحظى بتعاطف كالسابق في الدول العربية، ويظهر ذلك جلياً من خلال قرار البحرين والإمارات بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في اتفاقية أبراهام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الآثار الملموسة المحدودة لهذه الاتفاقية، فقد بدأ أن الإسرائيليين يتبنون

العلاقات بين الخليج ودول المحيط الهندي. وفي سياق متصل، فقد الإعلام العربي موضوعيته في تعامله مع قضايا المنطقة. حتى عام ٢٠١١ كانت القنوات العربية تبذل جهوداً لتقريب وجهات النظر الشعبية في المنطقة خاصة خلال الربيع العربي. حيث أن الأمور تغيرت في العقد الذي أعقب ذلك، وأصبح المشهد الإعلامي أشبه بإعلام دول البلقان يعكس الاستقطاب السياسي في المنطقة. بعدما كانت قناة الجزيرة في تسعينيات القرن الماضي منصة جامعة للسياسة العامة العربية تحول نهجها بعد عام ٢٠١١ لتصبح إلى جانب العديد من المنصات الإعلامية أكثر تحزباً، مثل مجموعة قنوات روتانا الإعلامية و مقرها السعودية، وقناة العربية في السعودية، وقناة العالم الإيرانية

الناطقة بالعربية. وتعزز مثل هذه المحطات التلفزيونية الاستقطاب السياسي، حيث تسلك النهج السياسي للدولة التي هم فيها، و تزدري و تهاجم كل من يقف ضدها، وبعد أن كانت

وسائل التواصل الاجتماعي في يوم من الأيام تُمثل قوة لتكامل الجمهور العربي، تم استخدامها من قبل أنظمة مثل تلك الموجودة في مصر والسعودية كسلاح ضد الشعوب من خلال الاستخدام واسع النطاق للجيش الإلكتروني والرقابة وتفتيتها إلى بؤر صغيرة متناحرة.

دبي أقرب إلى سنغافورة أكثر منه

إلى بغداد

على مدى العقدين الماضيين، أعادت الأسواق المالية العالمية تشكيل توجهات بعض أغنى دول الشرق الأوسط خاصة الكويت وقطر والسعودية والإمارات. ونظراً لاستثماراتهم الضخمة في العقارات والأندية الرياضية الغربية، وروابطهم الاقتصادية المتنامية مع آسيا،

يتوجب على الولايات المتحدة أن تقف بوجه الأولويات الصينية في الشرق الأوسط

المحيط الهندي لدول الخليج، وتوجه عبر الساحل لدول شمال أفريقيا. وهذا لا يعني أن مناطق الصراع التقليدية قد تلاشت، فعلى سبيل المثال، قامت إيران بنشر أذرع لها و عززت نفوذها في الدول التي مزقتها الحروب مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن، إلى جانب خوضها منافسة متنامية مع كل من إسرائيل و السعودية. وعلى حُطا منافسيها الإقليميين، فقد كثفت إيران أيضاً أنشطتها في أفريقيا وبدأت في بناء شراكات مع دول آسيوية خاصة الصين.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن صعود حركات التمرد الجهادية في الدول الأفريقية جنوبي الصحراء جعل عقيدة مكافحة الإرهاب التي أعقبت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، التي كانت تركز على منطقة الشرق الأوسط قديمة و عبثية. فعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا، لازالت تشن هجمات في تلك المنطقة عبر الطائرات المسيرة، بالإضافة إلى

استمرار عمليات مكافحة الإرهاب من الصومال عبر منطقة الساحل. ورغم إعلانها الخروج من الشرق الأوسط، إلا أنها لازالت تحتفظ بذات الوجود العسكري من دون تغيير يُذكر وذلك لدوافع أمنية تثير قلقها في منطقة الساحل وشرق إفريقيا.

في الوقت الراهن يتوجب على الولايات المتحدة أن تقف بوجه الأولويات الصينية في الشرق الأوسط التي هي على النقيض من الأولويات الأمريكية، فضلاً عن أن رؤية الصين للمنطقة تنبع من المصالح الإستراتيجية لها، وليست من أجل مصالح واشنطن. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، قامت بكين بتوسيع مصالحها بمجال الطاقة في الخليج، وعززت وجودها في أفريقيا، ووقّعت سلسلة من الاتفاقيات مع دول الخليج لرأب الصدع ما

هذا الاتفاق بشعور من التنفيس، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تمثل إشارة لاعتبار الشرق الأوسط كميدان أساسي للمخاوف الأمنية أو السياسية للعرب و الإسرائيليين على حد سواء.

أنها خريطتهم وليست خريطتنا

على مدى ٧٥ عاماً، كان الشرق الأوسط كما نعرفه إلى حد كبير من صنع الأولوية الأمريكية. فقد كانت خريطة الولايات المتحدة معظم الوقت آنذاك منطقية باعتبار أن أولويات واشنطن في المنطقة تمكنها من التأثير بشكل كبير على سياسة المنطقة. وشكلت العقائد الإستراتيجية للحرب الباردة التحالفات والتدخلات لواشنطن منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦، عندما أزاحت الولايات المتحدة فرنسا والمملكة المتحدة كقوى غربية أساسية في المنطقة، حتى سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٠-١٩٩١، رسخت حرب الخليج نظاماً

إقليمياً أمريكياً بدا فيه أن كل الطرق تؤدي إلى واشنطن. حيث احتكرت الولايات المتحدة قيادة عملية السلام العربية-الإسرائيلية، من مؤتمر مدريد إلى اتفاقيات أوسلو، بالإضافة إلى احتوائها المزدوج لإيران والعراق الذي حدد طبيعة الجغرافية السياسية للخليج.

غير أن موقف الولايات المتحدة العالمي تبدل بسرعة، وكذلك هو الحال بالنسبة لمنطقة تأسس تماسكها إلى حد كبير حول المصالح الأمريكية. ووسط تداعيات القرار الكارثي بغزو العراق في عام ٢٠٠٣، سعى ٣ رؤساء أمريكيون على التوالي تقليص التزامات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط وتوجيه أنظارهم إلى آسيا. وفي ظل تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة دأبت القوى الإقليمية بناء تحالفاتها الخاصة بها ما بين نظام يتمحور حول

لازالت السياسة الامريكية مستمرة في تبني الشكل القديم للشرق الأوسط

يساعد ذلك واشنطن في مواجهة أزمة الهجرة في أفريقيا و أوروبا بفعالية و توحيد القوى الدولية بشكل أفضل لإيقاف النزاعات المدمرة في كل من ليبيا و اليمن، إلى جانب تفادي الاصطدام مع الصين في المجالات والقضايا التي سيكون التعاون بشأنها أكثر منطقية و واقعية . إن التخلي عن الفرضيات الثقافية والسياسية القديمة حول الشرق الأوسط والنظر إلى المنطقة ضمن سياق عالمي أشمل بمقدوره تمكين الولايات المتحدة وحلفاءها في النهاية من العمل بجدية في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز التغيير الديمقراطي الحقيقي هناك.

وفي حال بقاء واشنطن ثابتة في نظرتها للشرق الأوسط و اعتمادها للخارطة القديمة فإنها تخاطر بفهم سلوك ومصالح اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط بشكل منقوص، إلى جانب سوء تقدير ما يبدر عن القوى الدولية الأخرى بالمنطقة مثل الصين، و المبالغة فيما سينتج عن الانسحاب

الأمريكي من المنطقة. ولسوف يكون من الصعب أن نفكر فيما وراء الشرق الأوسط في ظل وجود الخبرة المتراكمة وأنماط التفكير الراسخة فضلاً عن المؤسسات البيروقراطية التي تقف جميعها كحجر عثرة أمام التغيير. إلا أن الديناميكيات المتغيرة للقوة العالمية والممارسة الإقليمية تعمل بسرعة على إعادة توجيه العديد من دول الشرق الأوسط القوية و الغنية، ولم تعد الخريطة التي تتبعها هذه الدول هي ذات الخريطة التي تتبعها واشنطن، فقد باتوا يتبعون نهجاً خاصاً بهم وعلى واشنطن إدراك هذا الواقع الجديد.

*ترجمة: المركز الكردي للدراسات

بين إيران ودول الخليج العربي، عبر التقليل من أهمية السياسة في مقابل التركيز على البنية التحتية وموارد الطاقة. إن اتساع النفوذ الصيني بالشرق الأوسط مكّن من تحقيق الاستقرار في إنتاج النفط وأشكال أخرى من التعاون الإقليمي، كما أنه ينطوي في الوقت نفسه على سوء تقدير خطير، حيث تسعى واشنطن إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الإقليمية وتنافسها المتنامي مع الصين.

و في حال بدأ العلماء والمحللون و صناع القرار الأمريكيون فهم منطقة الشرق الأوسط كمجموعة مرنة من الدول والشعوب التي تتدفق عبرها قوى اجتماعية أوسع ومنافسات متحولة للسلطة بشكل أكبر من كونها

مجرد منطقة جغرافية منفصلة، فإن العديد من هذه التطورات الأخيرة تبدو أقل غرابة. إن التخلي عن فكرة الشرق الأوسط التقليدي سيكون له مكاسب تحليلية وإستراتيجية

لواشنطن ليس فقط من باب أنها تنطوي على استعادة التاريخ الماضي، بل لأنها ستؤدي إلى فهم أفضل للواقع المتحور بوتيرة سريعة على الأرض.

من ناحية أخرى ، ينطوي هذا التوجه خارج منطقة الشرق الأوسط على مخاطر، و بمجرد تبني تعريف البنتاغون الشامل للمنطقة قد ينتهي به المطاف إلى التركيز على الأمن من جديد، وهو سبب إخفاق السياسات الامريكية في أفغانستان والشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين، و حتماً سيكون ذلك كارثياً . يتوجب أن يسمح النهج الجديد للشرق الأوسط للأكاديميين و الساسة بإعادة التفكير في كيفية قيام الولايات المتحدة بتعزيز التنمية والحوكمة الرشيدة في الخارج. ويمكن أن



مهني يحيي:

الشرق الأوسط على المحك مجددًا

مخاطر المنظومة السلطوية غير المستقرّة

*مركز مالكولم كابر-كارنيغي

إلى تكثيف نشاطها في عدد من الدول الأكثر ضعفًا في المنطقة. وتُسهم هذه التوجهات تدريجيًا في إعادة نظام بشار الأسد إلى الحضن العربي. تُعتبر هذه الأحداث أشبه بردة فعل سلطوية فالأنظمة التي نجت من الموجة الأولى من الربيع العربي شهدت بقلق خروج أعداد غير مسبوقه من المواطنين إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، وردّت بمزيج من القمع ومحاوله استمالة المواطنين الغاضبين من خلال مساعدات وصدقات. وقدّمت البحرين المثال الأول على هذه المقاربة، إذ أطلقت وعودًا بزيادة فرص العمل ورفع مستوى الأجور في مطلع العام ٢٠١١، لكن قوات الأمن البحرينية شرعان ما اعتدت على المتظاهرين في المنامة بدعم من قوات المملكة العربية السعودية. وأعقبت هذه

بعد مضيّ عقد ونيف على اندلاع مظاهرات الربيع العربي التي أطاحت ببعض الأنظمة في الشرق الأوسط وأغرقت بعضها الآخر في مستنقع الفوضى، ثمة منظومة سلطوية جديدة قيد التشكّل. لقد كانت مصر وتونس أول دولتين شهدتا ثورتين ناجحتين في فترة ٢٠١٠-٢٠١١، إلا أن كلاً منهما شهد انقلابًا أوقعه مجددًا في براثن السلطوية. والسودان الذي كان عليه الانتظار حتى العام ٢٠١٨ كي تتكّل ثورته بالنجاح، شهد بدوره انقلابًا عرقل عملية الانتقال الديمقراطي الواعدة في البلاد. في غضون ذلك، لم تتوان إيران عن توسيع نطاق نفوذها في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق ولبنان واليمن، فيما عمدت الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج

القديمة من رمادها، لكن من دون عودة الصفقة السلطوية الضمنية التي قامت عليها الأنظمة العربية في السابق، وتولت الحكومات بموجبها تحقيق بعض النمو الاقتصادي مقابل تنازل المواطنين على مفض عن حرياتهم المدنية والسياسية. فاليوم، لا تزال الأنظمة السلطوية في مختلف أرجاء المنطقة تمارس القمع وتُمعن في انتهاك حقوق الإنسان وتقويض القيم الديمقراطية، إنما من دون أن توفر في المقابل فرص عمل أو منافع اقتصادية تُذكر. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب في أوكرانيا يحسّن الآفاق الاقتصادية لبعض الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط على المدى القريب، فإن الكثير من الأنظمة العربية لا تزال تعاني من التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 وتواجه ظروفًا اقتصادية معاكسة في المدى الطويل، ومن ضمنها أزمة مناخية مُحذقة ستضرب منطقة الشرق الأوسط أكثر من غيرها. إذًا، لا يمكن اعتبار أن هذه المنظومة السلطوية الجديدة ستُحقّق الاستقرار في العالم العربي، بل تُمثّل ترتيبات هشة قد تبدأ بالتداعي في المستقبل القريب.

الشتاء العربي

خيبت السنوات المتعاقبة منذ انطلاق انتفاضات الربيع العربي في العام ٢٠١١ آمال أنصار الديمقراطية في العالم العربي. ولا يقتصر الأمر على الحروب الأهلية التي عاثت خرابًا في ليبيا وسورية واليمن، بل أيضًا أثّرت الحكومات التي حافظت على استقرارها اللجوء إلى قمع مواطنيها والتنصت عليهم، بدلًا من تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ففي كل من الجزائر والبحرين

الأحداث حملات قمعية أشدّ ضراوةً بكثير أدت إلى اندلاع حروب أهلية في كل من ليبيا وسورية واليمن، فيما طبقت دول أخرى شهدت احتجاجات طفيفة مثل الأردن والمغرب، مزيجًا من قمع المتظاهرين من جهة ومحاولة استتباعهم في المنظومة السياسية من جهة أخرى. لكن القادة السلطويين نجحوا من جديد في انتزاع السلطة بالقوة وإحكام قبضتهم عليها في كل من مصر والسودان وتونس.

أبعد من مسألة انتقام المنظومة القديمة، تُعتبر عودة الأنظمة السلطوية في أرجاء الشرق الأوسط مرتبطة على نحو وثيق بالانكفاء الأمريكي المتواصل في المنطقة والتحول الجيوسياسية الناجمة عن ذلك.

فقد سعت الإدارات الأمريكية الثلاث الأخيرة، ولا سيما إدارتي ترامب وبايدن، إلى خفض الالتزامات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، إنما

مع الحفاظ على قضية مكافحة الإرهاب باعتبارها من الأولويات الأمريكية الراسخة في المنطقة.

ونتيجةً لذلك، تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر تسامحًا وتقبلاً لوجود شركاء سلطويين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الأساسية.

لكن ذلك أفسح المجال أمام دول كبرى مثل الصين وروسيا، وقوى إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية وسائر دول الخليج لتعزيز نفوذها في المنطقة، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن مصالحها القومية تمتدّ أبعد من حدودها الوطنية.

وقد ساهم كل ذلك في انبعاث المنظومة السلطوية

أصبحت الولايات المتحدة أكثر تسامحًا وتقبلاً لوجود شركاء سلطويين

فقد تخلّت واشنطن على مدى العقد الماضي عن أهداف طموحة كانت تسعى إليها من قبل، مثل إحداث تحوّل ديمقراطي فيها، واستبدالها بأولويات متواضعة أكثر تتمثّل في ضمان الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية، ومكافحة الإرهاب الذي من شأنه تهديد الأراضي الأمريكية. لقد أفسح تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة مجالاً أكبر أمام القوى الإقليمية لتعزيز نفوذها، وإعطاء الأولوية لبقائها في الحكم على حساب تأمين مصالح شعوبها.

ولم تقف روسيا والصين مكتوفتي الأيدي، بل انهمكتا في ملء الفراغ الذي تخلّفه أمريكا، ما يهدّد بتحويل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ساحة منافسة

بين القوى العظمى. لقد أصبحت موسكو منخرطة بشكل كبير في النزاع السوري خصوصاً، وحصدت نتائج دبلوماسية وعسكرية مهمة بكلفةٍ منخفضة نسبيًا. وعزّزت روسيا

أيضاً نفوذها في أجزاء أخرى من العالم العربي، ولا سيما في شمال إفريقيا، حيث استخدمت صفقات الأسلحة وقوات المرتزقة لتحقيق أهدافها. وصحيحٌ أن الحرب في أوكرانيا حوّلت اهتمام موسكو إلى جوارها الجيوسياسي المباشر، لكن من المبكر لأوانه توقّع حتى من روسيا المنهكة عسكرياً والمعزولة دولياً أن تدير ظهرها للشرق الأوسط.

وقد وّطدت الصين بدورها علاقاتها ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موسّعةً شراكاتها الاقتصادية والتجارية وكذلك مبادراتها في مجالات البنى التحتية والطاقة والتمويل والتكنولوجيا. وأطلقت بيجينغ أيضاً منتديات دبلوماسية مُتعدّدة الأطراف، من ضمنها منتدى

ومصر والأردن والمغرب وعمّان والسعودية والسودان وتونس وغيرها، عمدت الحكومات إلى تقييد هامش الحريات الأساسية وقمع المجتمع المدني، وزجّت دولٌ كثيرة في السجن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، حتى إن بعض الدول مثل البحرين أقدمت على تجريد بعض معارضيها ومنتقديها من جنسيّتهم. في غضون ذلك، استخدمت أنظمة كثيرة تفشي وباء كوفيد-19 كذريعة لفرض إجراءات حظر التجوّل، ومراقبة مشدّدة على مواطنيها، وقيود على الحركة والتنقّل. على سبيل المثال، استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق الدردشة «تو توك ToTok» للتجسس على بيانات ملايين المستخدمين.

وفي سياق متّصل، شهد العالم العربي خلال العام الماضي انقلابين في دولتين، ما دفع إلى التشكيك بقصّتي النجاح الوحيدتين المُنتبّقتين في المنطقة. ففي شهر تموز/يوليو الفائت، جمّد

خببت السنوات المتعاقبة آمال أنصار الديمقراطية في المنطقة

الرئيس التونسي قيس سعيد عمل البرلمان التونسي، وأعفى رئيس الوزراء من مهامه، وأعلن أنه سيحكم البلاد بموجب مراسيم رئاسية، وأمر باعتقال عددٍ من النواب والصحافيين الذين انتقدوا أفعاله. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أقدم قائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، على الاستيلاء على السلطة بشكلٍ مماثل، إذ أعلن حلّ الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة، وأصدر قانون طوارئ منح بموجبه الأجهزة الأمنية صلاحيات جديدة لملاحقة المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

يُشار إلى أن فك الارتباط الأمريكي التدريجي في الشرق الأوسط فاقم الانزلاق الحاصل نحو السلطوية.

الدول، وتقويض عمليات الانتقال الديمقراطي في دول أخرى، كان آخرها السودان وتونس، حيث تلقى قادة الانقلاب دعمًا من بعض دول الخليج. يُضاف إلى ذلك أن بعض القوى الإقليمية الأخرى، ومن ضمنها مصر والأردن والإمارات، بدأت بتطبيع علاقاتها مع نظام الأسد، على الرغم من أنه متهم بارتكاب جرائم حرب. والسبب المُعلن لهذه الخطوة هو السعي إلى كبح النفوذ الإيراني في دول المشرق العربي.

لا حرية ولا استقرار

مجددًا، أصبح المواطنون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخيرين بين الحرية أو الاستقرار. ولكن على عكس الجيل السابق من القادة السلطويين العرب الذين كان يمكنهم على الأقل توزيع مزايا اقتصادية واجتماعية على مواطنيهم مقابل الحصول على الإذعان السياسي، إن الحكام

العرب الجدد لا يسعهم أن يعدوا مواطنيهم بتحقيق الازدهار أو الاستقرار. ففي ظل الرياح الاقتصادية العاتية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19 وعن الظروف غير المشجعة على مستويي الطاقة والمناخ في المدى البعيد، باتت الدول العربية عاجزة بشكل متزايد عن الوفاء بجانبها من الصفقة السلطوية. يعاني لبنان والعراق ضائقتين اقتصاديتين شديتين، فيما تغرق ليبيا وسورية واليمن في مستنقع الحروب الأهلية وتُكايد أزمات إنسانية خطيرة. وحتى الدول التي تنعم باستقرار نسبي، مثل مصر وتونس، تواجه مشاكل اقتصادية، فيما على دول الخليج التي كانت سابقًا بالغة الثراء، أن تستعد للتعامل مع قرب أفول حقبة النفط. ربما منح الغزو الروسي لأوكرانيا دول

التعاون الصيني-العربي، ووقعت اتفاقات عسكرية ثنائية مع مصر وإيران والسعودية. وقد رحبت الحكومات العربية بالنفوذ الصيني المُتنامي في المنطقة، لأنها ترى في التعاون مع بيجينغ فرصة لتنوع علاقاتها مع القوى العظمى في أعقاب فك الارتباط الأمريكي، ناهيك عن أن الصين تُشاركها عداها للقيم الديمقراطية.

في غضون ذلك، بدأت بعض القوى المُتوسطة أيضًا تبذل جهودًا أكبر لتحقيق مصالحها الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تحوّلت الإمارات، التي كانت في السابق لاعبًا إقليميًا صغيرًا نسبيًا، إلى قوة مؤثرة يُعتدّ بها في مصر وليبيا والسودان وتونس واليمن والقرن الأفريقي. وهي تُوفّر الدعم المالي والسياسي للحكومات

السلطوية والميليشيات على حساب القادة الإصلاحيين أو المُنتخبين ديمقراطيًا. أما تركيا التي كانت تطمح إلى نسج علاقات وثيقة مع أوروبا قبل عقدٍ من الزمن، فتنشط راهنًا

في شمال أفريقيا والمشرق العربي، حيث تركّز على توسيع دائرة نفوذها من خلال دعم قوى إسلامية متحالفة معها في كلٍّ من ليبيا والصومال وسورية واليمن. وبالمثل، دخلت قطر أيضًا في المعادلة إلى جانب السعودية التي لطالما استخدمت عائداتها النفطية لشراء النفوذ في مختلف دول المنطقة. ولا يخفى أن إيران تواصل استغلال الانقسامات التي تعترى الكثير من الدول العربية لفرض سطوتها.

من غير المستغرب إذًا أن أكثر الحكومات العربية سعت في غالب الأحيان إلى تحقيق مصالحها الخاصة في الخارج على حساب القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأسهمت، تحت ذريعة «الاستقرار»، في تفكك بعض

المنظومة السلطوية الجديدة التي تسود في الشرق الأوسط غير مقدر لها أن تنعم بالاستقرار

الحضرية، وحالة التنافس على الموارد. ومن أصل 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، تقع 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقاً لتقديرات لبنك الدولي، سيكلف شح المياه حكومات المنطقة نسبةً تتراوح بين 7 و14 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول العام 2050. في غضون ذلك، تُرغم موجات الجفاف والتصحر المتزايدة سكان المنطقة على النزوح نحو المدن، ما يتسبب بالضغط على البنى التحتية وتأجيل التوتر بين المجتمعات المحلية. فبين العامين 2007 و2010 على سبيل المثال، أرغم الجفاف الذي غزا شمال شرق سورية قرابة 1,5 مليون شخص على مغادرة مناطقهم والنزوح إلى غرب البلاد، ما أدى إلى زيادة هائلة في سكان المدن. صحيح أن هذه

الكارثة لم تطلق شرارة انتفاضة العام 2011، إلا أنها سرّعت وتيرة تدهور الظروف المعيشية وأدّكت لهيب السخط الشعبي. واليوم، تتسبب الصراعات

الدائرة في ليبيا وسورية واليمن بتدفق اللاجئين إلى العراق والأردن ولبنان والصومال وتونس وتركيا، ما يسهم في احتدام التنافس على الموارد الشحيحة أصلاً، فيما تواجه السلطات المحلية في الدول المضيفة صعوبات جمّة في استيعاب الوافدين الجدد. ولا شك أن هذه الضغوط السكانية ستوقد، مع مرور الوقت، مشاعر السخط السياسي وتشعل الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية.

ازداد إذًا اعتماد الدول العربية على أساليب التهريب، نظرًا إلى عجزها عن تأمين سبل العيش لمواطنيها، ما رسّخ بدوره ثقافة الإفلات من العقاب في مختلف أرجاء المنطقة. وفيما شرعت الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع النظام السوري، لم تعد مهتمة على ما يبدو بمحاسبة

الخليج متنقّسًا مؤقتًا، لكن أنظمتها الربعية ستصبح غير مستدامة في نهاية المطاف. ويترافق كل ذلك مع ارتفاع مستوى الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع أرجاء المنطقة، في ظل تدني معدلات الإنفاق على الخدمات العامة.

ونتيجة افتقار بعض الحكومات العربية إلى الوسائل اللازمة لاستمالة مواطنيها واستتباعهم، شرعت في إطلاق مشروعات كبرى ترمي إلى استعراض قوة الدولة وهيبتها، إنما من دون توفير أي خدمات فعلية. وخير مثال على ذلك مصر، إذ قد تصل تكلفة إنشاء عاصمتها الإدارية الجديدة المملوكة بشكل أساسي من المؤسسة العسكرية ووزارة الإسكان، إلى أكثر من 60 مليار دولار. يُشار إلى

أن الإنفاق العام على هذا المشروع، وغيره من المشاريع القومية التي تصوّر على أنها تجسيدٌ للتطور والتقدم، أدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المصري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ليلبغ

88 في المئة. وبدرجة أقل، اتّبعَت الحكومة التونسية أيضًا مقاربة مماثلة مبنية على الشعارات الفارغة، متغاضيةً عن الوقائع الاقتصادية، ما أدّى إلى تأجيل جذوة السخط الشعبي الذي ذكّرت بعض جوانبه بالمزاج العام الذي كان سائدًا في تونس في فترة ما قبل انتفاضة العام 2010.

وعلى صعيد آخر، تُضاف التحديات البيئية، بما فيها ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، إلى قائمة المشاكل التي ستعرقل مساعي الدول العربية الرامية إلى تنمية اقتصاداتها وإعالة مواطنيها. واقع الحال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة يمثل ضعف المعدل العالمي، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق

يجب ألا يطمئن أحد إلى هذا المنعطف السلطوي الذي تسلكه المنطقة

ذلك، يعاني المواطنون العاديون الأُمريين تحت وطأة العنف المتزايد من جهة، والموارد المتضائلة من جهة أخرى، تمامًا كما كانت عليه الحال في دول عدّة قبل انطلاق انتفاضات العام ٢٠١١، وفي العراق وسورية قبل صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية.

في خضمّ هذا المشهد السياسي المحموم، زادت خطوات الصين وروسيا حدة التوترات بين القوى العظمى، فيما أجمت تدخّلات إيران ودول الخليج النزاعات في المنطقة وأدّت إلى إذكاء النعرات الطائفية واستخدام الهويات الطائفية كسلاح، سعيًا وراء نفوذ إقليمي أكبر. في هذه الأثناء، يُبدي السنّة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غضبًا وتوترًا من سياسات إيران التوسّعية،

بعد أن أدّت العمليات التي أطلقتها القوات السورية المدعومة من إيران وروسيا، والتحالف الذي قاده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلى تدمير أربع مدن سنّيّة

كبرى هي الموصل والرقّة وحمص وحلب. لذا، يجب ألاّ يطمئنّ أحدٌ إلى هذا المنعطف السلطوي الذي تسلكه المنطقة، بل ينبغي أن يشكّل رسالة تحذيرية ممّا قد يحمله المستقبل من أحداث مُزعزعة للاستقرار.

*مهى يحيى؛ مديرة مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تتركز أبحاثها على المواطنة، التعددية والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية.

المسؤولين السوريين على الجرائم المروّعة التي ارتكبوها. ويترافق ذلك مع غياب الزخم اللازم لتسوية أزمة اللاجئين السوريين، التي يُرجّح أن يستخدمها نظام الأسد كورقة ضغط لتسريع عملية التطبيع معه. وطالما أن النظام باقٍ في السلطة في ظل غياب أي حلّ سياسي يُعتدّ به، فلن يتمكّن ملايين اللاجئين من العودة إلى وطنهم. وطالما يُسمح للمسؤولين السوريين بالإفلات من العدالة، فلن يكون لقادة الأنظمة السلطوية في مختلف أنحاء المنطقة رادعٌ فعلي يثنيهم عن ارتكاب جرائم مماثلة بحق شعوبهم.

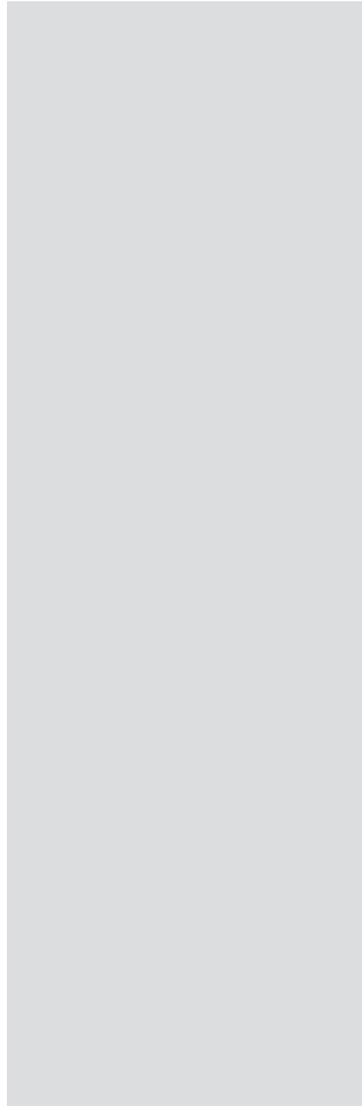
منظومة غير مستقرّة

إن المنظومة السلطوية الجديدة التي تسود في الشرق الأوسط اليوم غير مُقدّر لها أن تنعم بالاستقرار. فعلى عكس ما اعتبره الكثير من الباحثين «السلطوية المستدامة» التي طبعت

المنطقة في المرحلة السابقة لانتفاضات العام ٢٠١١، يُرجّح أن يؤدي المزيج الراهن من القمع المحلي، مصحوبًا بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتدخّل الدولي في عددٍ من العواصم العربية، إلى زعزعة استقرار المنطقة على نحو متزايد، وتفاقم العنف، وعودة شبّح التطرّف.

تواجه الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط، التي نخرها الفساد وسوء الإدارة وأضنتها الأزمات الاقتصادية، صعوبات جمّة في تأمين المزايا الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت تساعد في السابق على تهدئة شعوبها. وباتت الجهات المسلحة، سواء أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، تضطلع بأدوار سياسية واقتصادية أكبر من أي وقت مضى في الكثير من الدول. في غضون

بدأت بعض القوى المتوسطة أيضا تبذل جهودا أكبر لتحقيق مصالحها الإقليمية



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk